

سَيِّدُ طَاوِي

كتاب اليوم

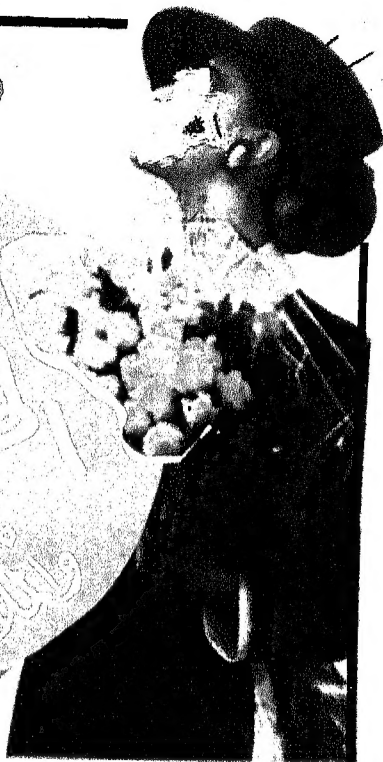
مكتبة من مؤسسة أنيسار اليوم

● العدد ٢٠١ ● نوفمبر ١٩٨٩ ●

فتاوى
إشرعية



صيدناوى وشركاه



كما تقدم

جميع الأجنحة الفندقية

عروض متكاملة من امرة ما انتج
في مصر والعالم من :

- التليفزيونات - الفيديوهايت
- المسجلات - البوقامانات
- غسالات الملابس
- والأطباق - المكاتب

فروع

صيدناوى شركاه

في
خدمة عملائها

نحن لك وبك

دكتور
محمد سيد طنطاوى
مفتى جمهورية مصر العربية



● العدد ٣٠١ ● نوفمبر ١٩٨٩ ●

كتاب اليوم

استسه
مطفي أمين وعلى أمين

ثقافة اليوم وكل يوم

رئيس مجلس الإدارة :

السعيد سنبل

العدد ربيع الآخر ١٤١٠ هـ

٣٠١ نوفمبر ١٩٨٩ م

تشرين الثاني

الصحافة ت ٧٥٨٨٨٨ عشرة خطوط

تلكس دولي ٩٢٢١٥ - محلي ٩٢٢٨٢

الإشتراكات

جمهورية مصر العربية :

قيمة الاشتراك السنوي ١٢ جنيه مصري

البريد الجوي

دول اتحاد البريد العربي

والافريقي ١٥ دولار امريكي لوما يعمله

بالي دول العالم واوروبا والامريكتين

واسيا واستراليا ٢٠ دولار امريكي لوما يعمله

● ويمكن قبول نصف القيمة عن ستة شهور

● ترسل القيمة إلى الاشتراكات ١٣ اش الصحافة

القاهرة ت ٧٤٨٨٤٤ (٥ خطوط)

في الخارج

إيطاليا	٢٠٠٠	ليرة
هولندا	٥	فلورين
باكستان	٣٥	روبية
سويسرا	٤	فرنك
اليونان	١٠٠	دراخمة
ألمانيا	٤٠	شلم
الدنمارك	١٥	كرونات
السويد	١٥	كرون
الهند	٣٥٠	سنتا
كندا أمريكا	٣٠٠	سنت
البرازيل	٤٠٠	كرويزو
نيويورك واشنطن	٣٥٠	سنتا
لندن انجلوس	٤٠٠	سنت
استراليا	٤٠٠	سنت

أسعار

كتاب اليوم

المغرب	٢٠	درهم
لبنان	٥٠٦	ليرة
الأردن	٧٥٠	فلس
العراق	٣٠٠٠	فلس
الكويت	٧٠٠	فلس
السعودية	٧	ريالات
السودان	٥٠٠	قروش
تونس	١٤٠٠	مليا
الجزائر	١٧٥٠	سنتيما
شوريا	٣٠	ليرة
الحبشة	٦٠٠	سنت
البحرين	٨٥٠	فلس

الغلاف : محمد عفت

بسم الله الرحمن الرحيم



دكتور محمد سيد طنطاوى

مفتى الديار المصرية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا
رسول الله ومن والاه ...

وبعد : فقد عرض على بعض الأخوة الأساتذة
المشرفين على إصدار « كتاب اليوم » أن أزودهم بأهم
الفتاوى التي صدرت عن دار الافتاء ، منذ أن تشرفت
بالعمل بها وقد ارتاحت نفسي ، وسعد قلبي بهذا العرض
الكريم ، لأن بركة العلم فى نشره وتبليغه للناس ..

ولقد أشار القرآن الكريم ، أن الذين يخدمون أمتهم عن طريق نشر العلم وتبليغه لغيرهم ، لا يقلون في الأجر والثواب عن الذين يخدمونها عن طريق بذل أموالهم وأرواحهم ..

قال - تعالى - « وما كان المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون »
« سورة التوبة - الآية ٢٢ »

وأخرج الترمذى وأبو داود عن سهل بن سعد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نَضَّرَ الله امرأ ، سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع ، فرب مبلغ لوعى من سامع ،

وإن ما نقوم به مؤسسة « أخبار اليوم » من نشر العلم النافع على اختلاف ألوانه ، ليستحق من العقلاء كل تشجيع صادق ، وتعاون مخلص ..

ويسرنى أن أقدم إلى القراء الكرام ، بعض الفتاوى الشرعية التى أرجوا أن يكون لها أثرها الطيب فى نفوسهم .

والله أسأل أن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

محمد طنطاوى

مفتى الديار المصرية

١٩٨٩ / ١٠ / ٢٩

فتوى رؤية الهلال

بيان
من دار الافتاء

بمناسبة اقتراب شهر رمضان المعظم ، عقد
الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية
مؤتمرا صحفيا فى الساعة العاشرة من صباح يوم
الاثنين الموافق ٣ / ٤ / ١٩٨٩ .

وقد بين فيه فضيلته الحقائق التالية

١ - ان دار الافتاء المصرية تعتبر الرؤية الشرعية التى لا تتمكن
منها التهمة هى الأصل فى تحديد أوائل الشهور القمرية وتستعين
من أجل الوصول إلى هذه الرؤية بالوسائل العلمية الحديثة ، وعلى
رأسها الحساب الفلكى الموثوق به والصادر ممن يوثق به .

٢ - ان دار الافتاء إذا ثبتت لديها الرؤية الشرعية فى مصر أخذت
بها ، وأصدرت بمقتضاها الفتوى المناسبة . أما إذا ثبتت هذه
الرؤية فى بلد اسلامى آخر سوى جمهورية مصر العربية - ولم
تثبت فى مصر فإن دار الافتاء المصرية ، لها ان تأخذ بها ، إذا
ما اقتنعت بصحتها ، ولها ألا تأخذ بها إذا لم تقتنع بذلك ، وليس
لأحد ان يلزمها بالأخذ بها لأن دار الافتاء - مع احترامها لكل دور
الافتاء الأخرى - لها موازينها الدقيقة فى هذا الشأن وهى المسئولة
امام الله - تعالى - عن كل ما يصدر عنها من فتاوى واحكام .

٣ - ان مسألة صيام جميع الاقطار الإسلامية لثبوت الرؤية فى قطر
منها ، أو عدم صيامها من المسائل الاجتهادية التى اتجه الفقهاء
بالنسبة لها اتجاهين

فمنهم من يرى أنه متى ثبتت رؤية هلال رمضان فى بلد اسلامى
وجب على بقية البلاد الإسلامية التى تشترك معه فى جزء من الليل
ان تصوم تبعاً له .

وقد زكى هذا الاتجاه مجمع البحوث الإسلامية في دورته الثالثة المنعقدة في أكتوبر سنة ١٩٦٦ فقد كان من بين قراراته :

١- أن الرؤية هي الأصل في دخول أى شهر قمرى ، لكن لايعتمد عليها إذا تمكنت فيها التهم تمكنا قويا لسبب من الأسباب ، ومن هذه الأسباب مخالفة الحساب الفلكى الموثوق به والصادر ممن يوثق به .

وانه لا عبرة باختلاف المطالع وأن تباعدت الأقاليم متى كانت مشتركة في جزء من ليلة الرؤية ومنهم من يرى أن لأهل كل بلد رؤيتهم ولا تلزمهم رؤية غيرهم .

ومن أدلتهم ما أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه وغيره من أصحاب السنن ، عن قريب رضى الله عنه قال قدمت الشام من المدينة واستهل على هلال رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة فى آخر الشهر فسألنى ابن عباس متى رأيت الهلال ، فقلت رأيناه ليلة الجمعة فقال أنت رأيتاه فقلت : نعم ورأه الناس وصاموا وصام معاوية فقال ابن عباس : لكنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين يوما أو نراه فقلت : ألا تكتفى برؤية معاوية وصيامه ، فقال : لا هكذا أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم .

وهذا المذهب الثانى قد أخذ به مجمع الفقه الإسلامى فى دورته الثانية بجدة سنة ١٩٨٥ فقد كان من بين قراراته (لاجبة إلى الدعوة إلى توحيد الأهلة والأعياد فى العالم الإسلامى لأن توحيدها لا يكفل وحدتهم كما يتوهمه كثير من المفترضين لتوحيد الأهلة والأعياد وأن تترك قضية اثبات الهلال إلى دور الافتاء والقضاء فى الدول الإسلامية لأن ذلك أولى وأقدر بالمصلحة العامة .

٤ - من القواعد الفقهية المقررة . أن حكم الحاكم أو المفتى أو القاضى فى المسائل الاجتهادية يقطع الخلاف .

بمعنى أنه إذا حصل خلاف حول هذه الرؤية التى لم تثبت فى مصر وثبتت فى دولة أخرى ، من حيث الأخذ بها أو عدم الأخذ بها . وقالت دار الإفتاء المصرية كلمتها فى هذه المسألة . فعلى جميع المصريين المقيمين فى مصر أن يلتزموا بما قالته ، لأن الحكم فى هذه المسألة وما يشبهها من اختصاصها ، وهى مسئولة عما تفتى به أمام الله تعالى .

٥ - لا يصح الربط بين هلال رمضان وهلال ذى الحجة بالنسبة لما تقرره السعودية لأن دار الافتاء فى مصر توافق السعودية فيما تقرره بالنسبة لشهر ذى الحجة ولوقفه عرفات . إذ جميع المناسك الخاصة بالحج تقام على أرضها وليس معقولا أن يخالفها بلد إسلامى ، فيما تقرره فى هذا الشأن .

أما ما يتعلق بهلال شهر رمضان أو شوال أو غيرهما فالأمر فيه مختلف لأن كل دولة لها أن تأخذ برؤية غيرها ، إذا اقتنعت بها ، ولها ألا تأخذ بها إذا لم تقتنع بذلك . ودار الافتاء تتضرع إلى الله - تعالى - أن يهدينا جميعا لما يحبه ويرضاه وأن يجنبنا الزلل فى القول والعمل ، انه على ما يشاء قدير ، نعم المولى ونعم النصير .

■ محمد طنطاوى

المخدرات تدمير للأفراد والجماعات

١ - من فضل الله - تعالى - ورحمته بعباده ، أن
أحل لهم الطيبات ، وأن حرم عليهم الخبائث ..
أحل لهم الطيبات التي تتعلق بمأكلهم ،
ومشربهم ، وملبسهم ، وغير ذلك مما يتعلق
بمختلف شؤون حياتهم .

وحرم عليهم الخبائث التي يترقب على الوقوع فيها ، ما يؤدي إلى الضرر بهم في دينهم وفي دنياهم .
وهناك نصوص كثيرة من كتاب الله - تعالى - ومن سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - تؤكد هذا المعنى وتقرره .
فمن الآيات القرآنية قوله - تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ عَلَيْهِ تَعْبُدُونَ . إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ، وَالدَّمَ ، وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ ، وَمَا أَهْلَ بِهِ لغير الله ، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ، ان الله غفور رحيم ﴾

(البقرة : الآيتان ١٧٢ - ١٧٣)
ومن الأحاديث النبوية ما رواه البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ان الحلال بين وان الحرام بين ، وبينهما أمور متشابهات ، لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام)

٢ - وعلى رأس الخبائث التي حرمها الله - تعالى - : المخدرات يشتمل صورها ، وبمختلف أنواعها وأسمائها ...
وقد عرفت المخدرات بأنها المادة التي يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدير كلي أو جزئي ، مع فقدان الوعي بصورة قد تختلف من شخص إلى آخر ..

وهذا التعريف - كما يبدو - مأخوذ من أصل معنى الكلمة في اللغة العربية ، إذ الخدر في اللغة معناه : الكسل والثقل .

قال صاحب المصباح المنير ج١ ص ٢٢٥ (خَدر العضو خَدْرًا من باب تعب إذا استرخى فلا يطيق الحركة) .

وقد قسمها الخبراء حسب مصدرها إلى مخدرات طبيعية ، وهي المشتقة من نباتات الخشخاش ، والقنب ، والكوكا ... كالحشيش ، والأفيون والمورفين ، والكوكايين

وإلى مخدرات تخليقية ، وهي التي تصنع في المعامل والمصانع بطريقة كيميائية ، كالعقاقير المهيطة والمنشطة (١)

٣ - وكلامنا هنا إنما هو عن المخدرات التي ثبت ضررها ثبوتاً مؤكداً ، كالحشيش والأفيون ، والكوكايين وغير ذلك مما يشبهها في مفسدها وأضرارها ، سواء أكانت تلك المفاصد تحدث عن طريق الشرب أو الشم ، أو الحقن ..

ولقد تكلم العلماء قديماً وحديثاً كلاماً طويلاً عن أضرار المخدرات ..

(١) راجع كتاب (المخدرات في رأى الإسلام) للدكتور حامد جامع والعقيد فتحي عيد ص ١٢

أ - فذكروا أن من أضرارها الصحية : أنها تؤثر في أجهزة الجسم ، فتضعفها بعد أن كانت قوية ، وتغرس فيها الكسل والبلادة بعد أن كانت نشطة ذكية .

قال بعض العلماء ، المدمن على تعاطي المخدرات ، يصاب جسمه بالوهن والضمور ، وشحوب الوجه ، وضعف الأعصاب ، وغالبا ما ينتهي الإدمان بصاحبه إلى الجنون ،^(١) وجاء في إحدى نشرات وزارة الصحة والمخدرات تضعف مناعة الجسم ، وتقلل من قدرته على مقاومة الأمراض ...^(٢)

ب - وذكروا أن من أضرارها الاقتصادية : أنها تجعل متعاطيها يضيع الكثير من أمواله في هذه السموم التي تفسد عليه معيشته ، وقد يبيع ضروريات حياته ، وقد يأخذ قوت لولده ، وقد يعتدى على مال زوجته وقد يترك أهله جوعا ، وقد يقترض من غيره قروضا لا طاقة له بسدادها كل ذلك من أجل شراء تلك المخدرات التي تعود عليه بأسوأ النتائج .

وفوق ذلك فإن انتشار المخدرات في أمة ، يؤدي إلى ضعف انتاجها ، بسبب شيوع روح الكسل والعجز بين أبنائها ، كما يؤدي إلى ضياع عشرات أو مئات الملايين من العملة الصعبة من أموالها مع أنها في حاجة شديدة إلى هذه الملايين لسداد ديونها ، أو لزيادة انتاجها ، أو لانفاقها في الوجوه التي تعود عليها بالخير والتقدم . واشقى الأمم أمة تنفق الكثير من أموالها في الشر لا في الخير وفيما يضرها لا فيما ينفعها ..

١ - المجلة الجنائية القومية - المجلد الثالث - العدد الأول
٢ - راجع كتاب (حكم تداول المخدرات) ص ٧١ وما بعدها للعبيد عادل رسلان .

جـ - وذكروا من أضرارها الاجتماعية : أنها على رأس الأسباب التي تؤدي إلى تفكك الأسرة ، وإلى شيوع ما هو أبغض الحلال إلى الله - تعالى - وهو الطلاق - وإلى عدم الشعور بالمسئولية نحو الأبناء ... وكيف يكون عند متعاطي المخدرات شعور بالمسئولية نحو أسرته ، وهو يفقد هذا الشعور نحو نفسه ومن القواعد المقررة أن فاقد الشيء لا يعطيه !!!

د - ولا أريد أن أتوسع في الكلام عن أضرار المخدرات من الناحيتين : الدينية والخلقية ، فإن ذلك معروف للعام والخاص ، وكفى إن المتعاطي لهذه السموم ، قلما يحافظ على فرض من فرائض الله - تعالى - وقلما يعتنق مكرمة من مكارم الأخلاق ..

ولقد قال فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت - رحمه الله - في إحدى فتاواه : والحشيشة تذهب بنخوة الرجال ، والمعاني الفاضلة في الإنسان ، وتجعله غير واثق إذا عاهد ، وغير أمين إذا ائتمن ، وغير صادق إذا حدث ، وتميت في الإنسان الشعور بالمسئوليات ، والشعور بالكرامات وتملؤه رعبا ودناءة ، وخيانة لنفسه وللمن يعاشر ، وبذلك يصبح عضوا فاسدا موبوءا في المجتمع (

٤ - وانتشار المخدرات في أمة له أسباب كثيرة من أهمها :

١ - ضعف الوازع الديني في النفوس ، ومتى ضعف الوازع الديني في النفس البشرية ، أقدمت على اقتراف ما نهى الله عنه بلا خوف أو حياء ، واستحبت العمى على الهدى ، وسارت في طريق المعاصي والشهوات والرذائل ، متبعة في ذلك الهوى والشیطان ، وكانت عاقبتها الخسران والبوار .

وصدق الله إذ يقول :

﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى . وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾

ب - وجود المال بكثرة في أيدي بعض الطوائف الجاهلة ، التي لم تشكر الله - تعالى - على نعمة المال ولم تستعمله في وجوهه المشروعة ، ولم تجمعها من طرقه الحلال ، والمال إذا وجد في يد الإنسان الأحق الجاحد لنعم الله ، أهلك وأبد ، وإذا وجد في يد الإنسان العاقل الشكر لنعم الله نفع وأفاد .

وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم - حيث يقول (إنما الدنيا لأربعة نفر : عبد رزقه الله مالا وعلما فهو يتقى فيه ربه ، ويصل فيه رحمه ، ويعلم أن الله فيه حقا ، فهذا بأفضل المنازل . وعبد رزقه الله علما ولم يرزقه مالا ، فهو طيب النية يقول : لو أن لي مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو بينته ، فوزنهما سواء .

وعبد رزقه الله مالا ولم يرزقه علما ، فهو يتخبط في ماله بغير حق ، لا يتقى فيه ربه ، ولا يصل فيه رحمه ولا يعلم أن الله فيه حقا ، فهذا بأخبث المنازل .

وعبد لم يرزقه الله لا مالا ولا علما ، فهو يقول لو أن لي مالا لعملت فيه بعمل فلان ، أي : يعمل فلان الجاهل الفاجر - فهو بينته فوزنهما سواء)

ونحن نشاهد في زماننا هذا ، أعدادا كبيرة من الذين يحترفون أعمالا تجارية أو صناعية أو يدوية معينة ، كثر المال بين أيديهم ، ولكنهم لجهلهم وسوء خلقهم ، وجحودهم لنعم الله - تعالى -

استعملوا. جانباً كبيراً من هذا المال الذى هو أمانة ونعمة فى أيديهم ، فى تعاطى تلك المخدرات ، التى هى تدمير للأفراد والجماعات .

جـ الجهل : وعدم الشعور بالمسئولية ، والاستخفاف بما يجب على الإنسان نحو وطنه ، ونحو نفسه ونحو أسرته .. من سلوك حميد ، ومن فعل طيب ، ومن عمل نافع ، يؤدى إلى زيادة الانتاج ، وإلى رقى الأمم وتقدمها ، وجعل كلمتها هى العليا ، وكلمة أعدائها هى السفلى .

ومتى كثر الجهل وعدم الشعور بالمسئولية فى أمة ، كان أمرها فرطاً ، وتحولت المفاسد فى نظر جهلائها وسفهائها إلى محاسن ، وصدق الله إذ يقول :

﴿ أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً
فإن الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء ،
فلا تذهب نفسك عليهم
حسرات إن الله عليم بما يصنعون ﴾

وهل هناك من جهل أو سفاهة أشد من اعتقاد المتعاطين لهذه السموم ، أنها تبعث فيهم السرور وتنسيهم الهموم ، وتقوى فيهم الغرائز الجنسية ... ؟

إن العقلاء فى كل زمان ومكان ، يحتقرون تلك المعتقدات الهابطة والأفكار السيئة ، والمسالك القبيحة التى يكذبها الثقة من أولى العلم .

د - كذلك من الأسباب التى أدت إلى انتشار المخدرات :
توهم كثير من الذين يتعاطونها ، انه لم يرد نص شرعى بتحريمها ، حيث إن النصوص الشرعية وردت بتحريم الخمر ، ولم

تشر إلى تحريم المخدرات ، التى من بينها الحشيش والأفيون
وما يشبههما ..

وهذا التوهم فاسد وخاطيء لوجوه من أهمها :

أ - أن المخدرات لم يرد تحريمها بأسمائها المعروفة الآن ، لافى
القرآن الكريم ، ولا فى السنة النبوية المطهرة ، لأنها لم تكن
موجودة لافى العهد النبوى ولا فى عهود الصحابة ولا عصر
الدولة الأموية ولا معظم عهود الدولة العباسية ...

وإنما هذه المخدرات ظهرت فى خلال القرن السادس أو السابع
الهجرى ، على أيدي التتار الذين عرفوا آثارها السيئة فأخذوا فى
إرسالها سرا عن طريق جواسيسهم ، إلى من يريدون محاربتهم حتى
يصاب الجيش المعادى لهم بالخمول والكسل .. فيسهل عليهم
الانتصار عليه .

ويرى بعض المؤرخين أن الحشيشة قد عرفت فى سنة
٦٥٨ هـ ببلدة خراسان على يد شيخ من المتصوفة يدعى حيدر ..
ويرى آخرون أن انتشار الحشيش فى العالم العربى ، يرجع إلى
طائفة الحشاشين التى كان يقزعها حسن بن الصباح فى أواخر
القرن الخامس ، وكان قادة هذه الطائفة يقدمون الحشيش لاتباعهم
حتى يقوموا بالاغتيال والقتل وهم فى غير وعيهم .

وسواء أكان ظهور هذه المخدرات على أيدي التتار أم غيرهم فإن
من المتفق عليه بين الجميع أن هذه السموم لم تكن معروفة لافى
العهد النبوى ، ولا فى عهود الصحابة ، ولا فى عهود الدولة
الأموية ...

ب - ليس عدم ورود تحريمها فى الكتاب أو السنة يعنى أنها
حلال لأن التحريم للشئ قد يكون بنص أو اجماع أو قياس

والقياس معناه :

إلحاق أمر لم يرد في حكمه الشرعى نص من القرآن أو السنة ،
بأمر آخر ورد في حكمه الشرعى نص ، لاشتراك الأمرين في علة
الحكم .

قال الإمام القرطبي في تفسيره جـ ٦ ص ٢٨٩ .
لو التزمنا أن لانحكم بحكم حتى نجد فيه نص لتعطلت
الشريعة ، فإن النصوص قليلة ، وانما هي الظواهر والعمومات
والأقيسة)

وأركان قياس المخدرات في التحريم متوافرة ، إذ المخدرات
كالخمر في الإسكار وحجب العقل والذهاب به ، وإضاعة المال ،
والصد عن ذكر الله وعن الصلاة .. .

ومادام الأمر كذلك ، انسحب حكم الخمر وهو التحريم على
المخدرات لاشتراكهما في الحكم
ولقد أجاد فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت في
توضيحه لهذه الحقيقة حيث قال .

هذه الأضرار التي ظهرت للخمر وعرفها الناس هي مناط تحريمها
وإذا كانت هذه الآثار الضارة المتعددة النواحي هي مناط التحريم ،
كل من الضروري لشريعة تبني أحكامها على حفظ المصالح ودفع
المضار أن تحرم كل مادة من شأنها أن تحدث مثل تلك الأضرار
أو أشد سواء أكانت تلك المادة سائلا مشروبا ، أم جامدا مأكولا
أم مسحوقا مشموما ، وهذا طريق من طرق التشريع الطبيعية .
عرفه الإنسان منذ أدرك خواص الأشياء ، وقارن بعضها ببعض وقد
أقره الإسلام طريقا للتشريع ، وأثبت به حكم ما عرف للذي لم يعرف
لاشتراكهما في الخواص .

ومن هنا لزم ثبوت تلك الأحكام في كل مادة ظهرت بعد عهد
التشريع وكان لها مثل آثار الخمر أو أشد .

ومن الواضح أن قوله - صلى الله عليه وسلم - (كل مسكر حرام) لا يقصد به مجرد التسمية لأن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس واضع أسماء ولغات ، وإنما القصد منه أنه يأخذ حكم الخمر في التحريم والعقوبة .

وإذا كان من المحس المشاهد ، والمعروف للناس جميعا ، أن المخدرات كالخشيش والأفيون والكوكايين ، لها من المضار الصحية والعقلية والروحية والأدبية والاقتصادية والاجتماعية ، فوق ما للخمر ، كان من الضروري حرمتها في نظر الإسلام ، أن لم يكن بحرفيه النص ، فيروحه وبمعناه وبالقاعدة العامة الضرورية التي هي أول القواعد التشريعية في الإسلام ، وهي دفع المضار ، وسد نرائع الفساد^(١)

وبذلك نرى أن ما زعمه البعض من أن المخدرات لم يرد بتحريمها نص ، زعم باطل لا يؤيده عقل سليم ، أو نقل صحيح .

هـ - لقد أجمع الفقهاء القدامى والمحدثون على حرمة المخدرات ، بعد أن تبينوا آثارها السيئة في الإنسان وبيئته ونسله ، وعرفوا أنها فوق آثار الخمر الذي حرّمته النصوص الواضحة في كتاب الله ، وستة رسوله ، وحرمة النظر العقلي السليم .

وأنهم لم يكتفوا بتحريم تعاطيها فحسب ، بل حرموا تعاطيها ، وأحرازها ، والمتاجرة فيها وجلبها من مكان آخر ، والتستر على مروجيها ، وزراعتها أو صناعتها لغير غرض طبي نافع ، كما حرموا الجلوس في المجالس التي تتعاطى فيها المخدرات لأنها مجالس فسق وفجور .

ومن العلماء القدامى الذين قللوا بحرمتها ، وبينوا مفسدها ، الإمام ابن تيمية ، فقد قال في شأنها .

(١) (الفتاوى) ص ٣٤٣

(إن فيها من المفسد ما ليس فى الخمر ، فهى أولى بالتحريم ، ومن استحلها وزعم أنها حلال فإنه يستتاب ، فإن تاب ، وإلا قتل مرتدا ، لا يصلى عليه ، ولا يدفن فى مقابر المسلمين)

ومنهم أيضا الإمام ابن القيم فقد قال :
(يدخل فى الخمر كل مسكر ، مائعا كان أو جامدا واللقة الملعونة لقة الفسق والفجور .. ويعنى بها الحشيشة - ، وهذه اللقة التى تذهب بنخوة الرجال)
ومن العلماء المحدثين الذين قالوا بحرمتها - أيضا - فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف فقد قال فى كتابه (فتاوى شرعية) ما ملخصه :

(لم تعرف الحشيشة فى الصدر الأول ، ولا فى عهد الأئمة الأربعة ، وإنما عرفت فى فتنه التتار بالمشرق) .
وهى مسكرة : وفيها من المفسد ما حرمت الخمر لأجلها ... وضررها أشد من ضرر الخمر ، فمن تناولها وجب إقامة الحد عليه إذا كان مسلما ، يعتقد بحرمتها ، فإن اعتقد بحلها حكم برده وتطبق احكام المرتدين عليه)

٦ - ولقد احسنت الحكومات الرشيدة صنعا ، حين ادركت ما لهذه المخدرات من اثر سيئ على الافراد والجماعات ، واتخذت مختلف الوسائل للقضاء عليها .
ونحن نشجعها على ذلك ، ونرى أن من أهم وسائل القضاء عليها ما يأتى :

العداومة على ابراز مضر هذه المخدرات ، عن طريق

المساجد . ودور العلم ، والإذاعة المرئية والمسموعة ، وغير ذلك من الطرق التي بواسطتها يعرف العامة والخاصة مفسدها وأثارها السيئة .. وإنما قلت المداومة ، لأن من شأن التكرار لبيان محاسن الشيء أو مساوئه ، أنه يعين على رسوخ فكرة واضحة عنه .
والقرآن الكريم يقول .
﴿ وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

ب - العزيمة الصادقة من رجال الشرطة المتخصصين ، في اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة للقضاء على هذه السموم وعلى مصادرها ، وعلى مروجيها

وذلك لأن رجال الشرطة هم أقدر الناس على معرفة أنجح الوسائل للقضاء على هذه السموم . ويجب أن يتعلمون جميع أفراد الأمة في ذلك مع رجال الشرطة ، عن طريق الإرشاد إلى مصادر هذه السموم ، وعدم التستر على المجرمين الذين يعملون على نشر هذه السموم أو تعاطيها ..

ج - إنزال العقوبة الرادعة بمن يتاجر في تلك السموم ، ويعمل على إشاعتها في المجتمع وبمن يثبت تعاطيه لها ، وعدم إقلاعه عنها

ولقد أحسنت حكومتنا صنعا ، حين قررت عقوبة الإعدام لمن يجلب هذه السموم أو يتاجر فيها ولقد ورد الى دار الافتاء عدد من القضايا في هذا الشأن ، وأيدت أحكام الإعدام على الجالبيين لتلك السموم ، أو مهربيها ...

ومن هذه القضايا :

القضية رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٦ مخدرات النزهة .. والتي اتهمت فيها

النيابة العامة كلا من :

١ - زهرة عبد الفراج أحمد سودانية الجنسية

٢ - منى ابراهيم عبدالله سودانية الجنسية

٣ - يوسف عبد الرحمن يوسف سودانى الجنسية

٤ - الحاج عبدالله حاج محمد صومالي الجنسية

٥ - أحمد عيد محمود مصرى الجنسية

بانهم جلبوا لداخل البلاد جوهر مخدرا (هيروينا) دون
الحصول على ترخيص كتابى .. وشرعوا فى تهريب البضائع
المبيته الوصف بالأوراق ...

وبجلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٧ ، قررت المحكمة إحالة الأوراق إلى
فضيلة المفتى لابداء الراى ، وحددت للنطق بالحكم فيها جلسة
٢٦ / ١ / ١٩٨٨ .

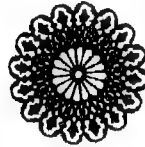
وقد كان رد دار الافتاء كما يلى :

ان الثابت من اقوال الفقهاء ان المخدرات بكافة انواعها واسمائها
طبيعية او مخلقة من اى مادة حرام ويحرم تعاطيها باى وجه من
وجوه التعاطى من اكل او شرب او شم او حقن .
واذا كن ذلك : تكون كل الوسائل المؤدية إلى ترويج المخدرات
محرمه - ايضا - سواء اكانت زراعة أم انتاجا أم تهريبا أم اتجارا ،
فالتعامل فيها على اى وجه مندرج قطعاً فى المحرمات . باعتباره
وسيلة إلى المحرم ..

وبعد ان ساقى دار الافتاء بصورة مفصلة ، مقاصد الشريعة وأنواع العقوبات .. قالت لما كان ذلك : فإنه يجوز للمحكمة متى اطمأن وجدانها أن تنزل بالمتهمين في هذه الدعوى عقوبة التعزير حتى القتل ، وفقا لما تقتضيه مصلحة الفرد والجماعة ، حتى يكون في ذلك عظة وعبرة لامثالهم المنحرفين المجرمين - والله سبحانه وتعالى أعلم .

.....

وبعد فهذه كلمة عن المخدرات وأضرارها ، وأسباب انتشارها ووسائل علاجها .
نسأل الله - تعالى - أن يجعلها خالصة لوجهه ونافعة لعباده
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



فتوى

عن بعض

المعاملات المصرفية

« شهادات الاستثمار »

كثر الكلام فى هذه الأيام ، عن المعاملات فى البنوك والمصارف ، وعما يترتب على ذلك من أرباح ، وهل هى حلال أو حرام .
وقد رأت دار الافتاء المصرية ، أن تقول كلمتها فى بعض هذه المعاملات ، بعد أن خاض فيها من يحسن الكلام عنها ومن لا يحسن .
ويهمنا قبل أن نقول كلمتنا أن نسوق الحقائق الآتية .

١ - إن من شأن العقلاء فى كل زمان ومكان ، أنهم يتحرون الحلال الطيب ، فى جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم
امثالاً لقوله - سبحانه

﴿ يَأْخُذُ النَّاسُ كُلُّهُمْ مِمَّا فِى الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ، وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ، إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾
(سورة البقرة . الآية ١٦٨)

واستجابة لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى حديثه الصحيح : « إن الحلال بيّن وإن الحرام بين ، وبينهما أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام »
أى : فمن ابتعد عن الأمور التى الخبس فيها الحق بالباطل ، فقد نزه نفسه ودينه وعرضه عن كل سوء وقبيح .
وفى حديث آخر يقول - صلى الله عليه وسلم :

﴿ دَعِ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ ﴾

أى أترك ما تشك فى كونه حراما ، وخذ ما لا تشك فى كونه حلالا .

٢ - إن من شأن العقلاء - أيضا - أنهم إذا ناقشوا مسألة فيها مجال للاجتهاد ، بنوا مناقشاتهم على النية الطيبة ، والكلمة المهيبة ، وعلى تحرى الحق ، والابتعاد عن التعصب وعن الحكم بالهوى ، وعن سوء الظن بلامبرر .
ولقد بشر النبي - صلى الله عليه وسلم - الذين يجتهدون - فيما يقبل الاجتهاد - بنية طيبة ، بالأجر الجزيل . فقال في حديثه الصحيح :

﴿ إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد ﴾

والأمم السعيدة الرشيدة ، هي التي يكثر فيها عدد الأفراد الذين يتعاونون على البر والتقوى ، لا على الإثم والعدوان .

٣ - إن الكلام في الأحكام الشرعية بصفة خاصة ، وفي غيرها بصفة عامة ، يجب أن يكون مبنيا على العلم الصحيح ، والفهم السليم ، والدراسة الواسعة الواعية ، لأصول الدين وفروعه ، ولمقاصده وأهدافه .

ويجب أن يكون المتحدث في هذه الأمور غايته الاهتمام إلى الحق والصواب ، فإذا خفى عليه شيء سال أهل العلم والخبرة ، استجابة لقوله تعالى :

﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾

(سورة الانبياء : الآية ٧)

والمراد بأهل الذكر هنا : هم أهل الاختصاص والخبرة في كل علم وفن ، ففي مجال الطب يسأل الأطباء ، وفي مجال الفقه يسأل الفقهاء ، وفي مجال الاقتصاد يسأل الاقتصاديون ، وهكذا في كل علم يسأل الخبراء فيه .

وفي الحديث الصحيح : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا فينتزعه من قلوب الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالم ، اتخذ الناس رجوسا جهالا ففسلوا فافتوا بغير علم ، فضلوا - أي : في أنفسهم - وأضلوا - أي : غيرهم - » .

٤ - إن كل ما يصدر عن دار الإفتاء المصرية من فتاوى وأحكام هي مسئولة عنه قبل كل شيء ، أمام الله - تعالى - وهي والحمد لله يتسع صدرها للموافقين والمخالفين ، إلا أنها لا تملك أن تكتم العلم الذي أمرها الله - تعالى - بإظهاره .

وهي على استعداد تام للإجابة على أسئلة السائلين ، متحرية في إجاباتها ما تراه حقا وعدلا .

ومن شاء بعد ذلك أخذ بما تراه ، وهي المسئولة أمام الله - تعالى - ومن شاء لم يأخذ بذلك ، وهو المسئول عن مخالفته . إذ من المعروف بين أهل العلم ، أن وظيفة المفتي : بيان الحكم الشرعي ، وليس من وظيفته الإلزام به في عامة الأحوال .

٥ - بعد هذه الحقائق أقول : إن دار الإفتاء تعتقد : أن الكلام عن المعاملات في البنوك والمصارف لا يؤخذ جملة واحدة ، بأن يقال : إن المعاملات التي تجريها البنوك كلها حرام أو كلها حلال ، وإنما يؤخذ الكلام عنها في صورة كل مسألة على حدة أو على الأقل يؤتى بالمسائل المتشابهة ، ثم يصدر بشأنها الحكم الشرعي المناسب لها .

وذلك لأن المعاملات التي تجريها البنوك والمصارف ، متعددة الجوانب ، متنوعة الأغراض ، مختلفة الوسائل . والمقاصد . ومع ذلك فإننا نستطيع أن نقول بصفة مجملة : أن هذه المعاملات :

- (أ) منها ما أجمع العلماء على أنها جائزة شرعا ، وعلى أن الأرباح التي تأتي عن طريقها حلال .
 (ب) ومنها ما اتفق العلماء على أنها غير جائزة شرعا ، وعلى أن الأرباح التي تأتي عن طريقها حرام ومنها ما اختلف العلماء في شأنها وفي شأن أرباحها .

٦ - أما المعاملات التي اتفقوا على أنها حلال ، وعلى أن أرباحها حلال ، فهي كل معاملة أباحتها شريعة الإسلام ، كالبيع ، والشراء ، والمضاربة ، والمشاركة والإجارة . إلى غير ذلك من المعاملات التي تقوم على تبادل المنافع بين الناس ، بطريقة لا تخالف شريعة الله - تعالى - ولنضرب لذلك بعض الأمثلة :

(أ) ما تقوم به البنوك الإسلامية التي يفترض في معاملاتها ، أنها تقوم على المضاربة الشرعية ، أو على غيرها من المعاملات التي أحلها الله - تعالى - والتي تخضع فيها الأرباح للزيادة والنقص ، بدون تحديد سابق لها في الزمان أو المقدار ، والتي ينتفع جميع الأطراف بأرباحها ، ويحصلون جميعا خسائرها بطريقة يتوفر معها العدل .

أقول : هذه المعاملات هي وأرباحها حلال وجائزة شرعا وينطبق هذا الحكم - أيضا - على هذه المعاملات ، سواء أكان الذي أجراها من البنوك التي تصف نفسها بالإسلامية ، أم من

البنوك التي لا تصف نفسها بذلك ، لأن العبرة في المعاملات بمضمونها وحقيقتها ، وليس بالفاظها واسمائها ،

(ب) ما تقوم به شركات توظيف الأموال التي يفترض فيها - أيضا - أنها تجمع أموالها بالطرق الصحيحة والسليمة من كل جوانبها ، وتستثمرها في الوجوه الحلال ، التي تعود بالخير والنفع على الأمة ، وتساعد بتصرفاتها القويمة على إيجاد فرص العمل لمن لا عمل له ، وتساهم في المشروعات التي تنهض بالأمة ، وتزيدها رقيا ، وغنى ، وامنًا .

أقول : هذه الشركات : معاملاتها جائزة شرعا ، وأرباحها حلال .

ودار الإفتاء المصرية تؤيدها ، وتدعو لها بالتوفيق والنجاح . أما الشركات التي يثبت انحرافها عن هذا الطريق المستقيم ، بأى لون من ألوان الانحراف ، فدار الإفتاء لا تؤيدها ، بل تطلب بمحاسبتها ، ويُنزَلُ العقوبة العادلة عليها .

(ج) ما تقوم به البنوك الاجتماعية التي يفترض فيها كذلك ، أنها قامت من أجل تقديم المساعدة إلى المحتاجين - كبنك ناصر الاجتماعي - مثلا :

هذه البنوك التي تقدم للمحتاجين ما هم في حاجة إليه من أموال ، ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبالغ معتدلة ، يقرها الخبراء العدول ، كاجور للموظفين وللعمال ، ولغير ذلك مما تتحمله هذه البنوك من أعباء مالية .

أقول : هذه المبالغ التي تأخذها تلك البنوك على أنها أجور لو مصروفات إدارية جائزة شرعا ولا حرج فيها ، لأنها في مقابل خدمات معينة يقدمها البنك للمتعاملين معه .

(د) وما قلناه في شأن البنوك الاجتماعية ، نقوله بشأن ما يوصف بالبنوك المتخصصة ، كالبنوك الصناعية أو الزراعية أو العقارية أو ما يشبهها من تلك البنوك التي تقدم لأصحاب المشروعات المتنوعة النافعة ، ما هم في حاجة إليه من أموال ، لتنمية مشروعاتهم ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبالغ مناسبة يقدرها الخبراء العدول على أنها أجور أو مصروفات إدارية .

أقول : ما تأخذ البنوك من المتعاملين معها بتلك الصورة ، جائز شرعا ولا بأس به ، لأنه - أيضا - في مقابل خدمات معينة ، تقدمها تلك البنوك للمتعاملين معها .

٧ - هذه نماذج للمعاملات والأرباح ، التي اتفق المحققون من العلماء على أنها حلال وجائزة شرعا .

أما المعاملات التي اتفقوا على أنها حرام وغير جائزة شرعا ، فهي كل معاملة يشوبها الغش ، أو الاستغلال أو الخديعة ، أو الظلم ، أو غير ذلك من الرذائل التي تتنافى مع شريعة الله - تعالى - وكل ربح يأتي عن طريق هذه المعاملات فهو حرام لأن ما بنى على الحرام فهو حرام .

ومن أمثلة ذلك أن يبيع إنسان بضاعة معينة على أنها سليمة ، فهذا لون من الغش ، وفي الحديث الصحيح « من غشنا فليس منا » أو أن ينتهز أحد المتعاملين جهالة الآخر بأسعار السوق ، فيبيع له السلعة بضعف ثمنها ، أو يشترى السلعة بنصف ثمنها على سبيل الاستغلال والجشع .. أو أن يقرض إنسان آخر مبلغ مائة جنيه - مثلا لمدة معينة ، فإذا حل موعد السداد عجز المدين عن الدفع ، انتهز الدائن هذا العجز وقال للمدين على سبيل الاستغلال : إما أن تدفع ما عليك ، وإما أن تدفع لي هذا المبلغ بزيادة عشرة جنيهات

بعد شهر - مثلاً - فهذا هو الربا الجلى الذى أعلنت شريعة الإسلام
حرب الله ورسوله على من يفعل ذلك .

٨ - وأما المعاملات التى اختلف الفقهاء فى شأنها وفى شأن
أرباحها ، فمعظمها من المعاملات المستحدثة . ولناخذ على سبيل
المثال شهادات الاستثمار الصادرة عن البنك الأهلى المصرى والتى
قال البنك أن حصيلتها حتى شهر أبريل سنة ١٩٨٩ م قد بلغت
أربعة مليارات من الجنيهات .

وقد رأت دار الإفتاء ، أن الأمانة العلمية تقتضى عدم الفتوى فى
مثل هذه الأمور ، إلا بعد سؤال القائمين على أمرها ، والخبراء فى
شئونها ، إذ الحكم على الشئ فرع عن تصويره .

فأرسلت إلى السيد الأستاذ رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى
المصرى ، أسئلة معينة عن هذه الشهادات ، فأجاب عليها سيادته
مشكوراً بما يلى :

الأستاذ الدكتور/ محمد سيد طنطلوى - مفتى الجمهورية :

أود أن أشير إلى خطاب فضيلتكم المؤرخ فى ١٣/٨/١٩٨٩

وفيما يلى أسئلة دار الإفتاء والرد عليها

س ١ - ما طبيعة شهادات الاستثمار وما الدافع إلى

إنشائها ؟

ج - شهادات الاستثمار نوع من أنواع المدخرات ، عهدت
الحكومة للبنك الأهلى المصرى بإصدارها ، للمساهمة فى دعم
الوعى الادخارى ، وتمويل خطة التنمية ، أى . أن العلاقة الحقيقية
بين الدولة والأفراد . وقد صدرت طبقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥

س ٢ - فى أى الوجوه تستخدم حصيلة شهادات

الاستثمار ؟

جـ - تستخدم الحصيلة في تمويل مشروعات التنمية المدرجة في الميزانية ، وتؤدي لوزارة المالية ، أى : أن الحصيلة تؤدي للدولة لتمويل خطة التنمية .

س ٣ - من الذى يقوم بدفع الأرباح التى تدرها شهادات الاستثمار لأصحابها ؟

جـ - تتحمل وزارة المالية العوائد التى تدرها شهادات الاستثمار ، بالإضافة إلى كافة التكاليف المتعلقة بها .

س ٤ - هل شهادات الاستثمار تعتبر قرضاً أو هى وديعة أذن صاحبها باستثمار قيمتها ؟

جـ - شهادات الاستثمار تعتبر وديعة أذن صاحبها باستثمار قيمتها .

هذا هو الرد الرسمى من الأستاذ/ محمد نبيل إبراهيم - رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى ، على أسئلة دار الإفتاء لسيادته .

٩ - فإذا ما انتقلنا بعد ذلك إلى كلام الفقهاء ، عن الحكم الشرعى لشهادات الاستثمار وأرباحها ، وجدنا كلاماً طويلاً لم ينته إلى اتفاق على رأى واحد .

ونكتفى هنا بذكر خلاصة لأراء لجنة البحوث الفقهية - بمجمع البحوث الإسلامية - التى عقدت لبحث هذه المسألة سنة ١٩٧٦ برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهورى وكانت تتكون من أربعة عشر فقيهاً يمثلون المذاهب الأربعة :

خمسة منهم يمثلون المذهب الحنفى وهم أصحاب الفضيلة الأستاذة : عبد الله المشد ، ومحمد الحسينى شحاته ، وعبد الحكيم رضوان ، ومحمد سلام مدكور ، وزكريا البرى .

وأربعة يمثلون المذهب المالكى وهم أصحاب الفضيلة

الاستاذة : يس سويلم ، وعبد الجليل عيسى ، والسيد خليل الجراحي ، وسليمان رمضان .
وثلاثة يمثلون المذهب الشافعي وهم اصحاب الفضيلة
الاستاذة : محمد جيرة الله وطنطوي مصطفى ، وجد الرب رمضان .
وواحد يمثل المذهب الحنبلي وهو فضيلة الشيخ عبد العظيم بركة .

١٠ - وكانت قرارات هذه اللجنة كالآتي :

اربعة منهم ذهبوا إلى ان هذه الشهادات واريلها غير جائزة شرعا .
فقد قال فضيلة الشيخ محمد جيرة الله : إنه لا يوجد لهذه المعاملة اصل في المذهب الشافعي ، وانها معاملة قريبة من القراض - اى : المضاربة - لان المال من جانب والعمل من جانب آخر .
وهي اقرب ما تكون إلى القراض الفاسد ، لاشتراط جزء محدد من الربح .

وايده في ذلك - مع اختلاف في العبارة - فضيلة الشيخ طنطوي مصطفى ، والشيخ جاد الرب رمضان ، والشيخ سليمان رمضان .

.....
١١ - وتسعة منهم ذهبوا إلى ان هذه الشهادات واريلها جائزة شرعا .

فقد قال فضيلة الشيخ يس سويلم : لقد كُؤنتُ رايًا في الموضوع ، ملتزما بخطّة مجمع البحوث الإسلامية في البحث الفقهي وخلاصته :

(١) ان المعاملة في شهادات الاستثمار معاملة حديثة لم تكن موجودة عند الفقهاء السابقين .

(ب) أن المعاملة في شهادات الاستثمار يقوم الأفراد فيها بدفع الأموال ، وتقوم الدولة باستثمارها .

(ج) كل معاملة استثمارية هذا شأنها يطبق عليها الأصل التشريعي العام وهو : أن الأصل في المنافع الإباحة ، وفي المضار التحريم .

(د) وجه تطبيق الأصل التشريعي السابق على المعاملة في شهادات الاستثمار : أنها معاملة نافعة للأفراد الذين يدفعون الأموال ، ونافعة للدولة - أيضا - التي تقوم باستثمار هذه الأموال ، وليس فيها ضرر أو استغلال من أحد الطرفين للآخر .

(هـ) بناء على ذلك تكون المعاملة في شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة مباحة شرعا .

وقال فضيلة الشيخ عبد العظيم بركة : إن الشهادة ذات الجوائز « حرف ج » ، المال المدفوع فيها قرض ، حيث انتقل المال المدفوع فيها إلى ملك البنك ، وأنها جائزة شرعا ، بل هي مندوبة ، وأن الجائزة لمن تخرج له القرعة يعتبر أخذها حلالا ، لأنها هبة من البنك أو الدولة ، لصاحب رأس المال ، وقبول الهبة مندوب ، وردها مكروه .

وأما الشهادات « حرف أ ، ب » ، فالتعامل فيهما من باب المضاربة الصحيحة ، لأن العائد في كل منهما مشترك بين صاحب المال والعامل ، والتعامل في هذين النوعين حلال وجائز شرعا ، حيث أن المصالح فيه متحققة ، والمفسدة متوهمة ، والأحكام لا تبني على الأوهام . وأن ما اشترطه الفقهاء لصحة المضاربة من أن يكون الجزء المخصص من الربح لكلا الطرفين مشاعا كالنصف أو الثلث - مثلا - كان من أجل ألا يحرم أحد الطرفين من الربح إذا تحدد الجزء

الذى يأخذه أحدهما بخمسة أو عشرة - مثلاً - فقد لا يربح المال غيره ، فيحرم الطرف الآخر .

والأمر هنا يختلف عن ذلك ، لأن هذه المشروعات ، مبنية على قواعد اقتصادية مضمونة النتائج . وما يأخذه صاحب المال من الربح بنسبة معينة من رأس المال ، قدر ضئيل بالنسبة لمجموع الربح الذى تدره المشروعات التى استثمرت فيها هذه الأموال ، فكل الطرفين استفاد ، وانتهى الاستغلال والحرمان .

وقال فضيلة الدكتور محمد سلام مذكور ما خلاصته : إن التعامل فى شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة ، معاملة حديثة ، ولا تخضع لأى نوع من العقود المسماة ، وهى معاملة نافعة للأفراد والمجتمع ، وليس فيها استغلال من أحد طرفى التعامل للآخر ، والأرباح التى يمنحها البنك ليست من قبيل الربا ، لانقضاء جانب الاستغلال ، وانقضاء احتمال الخسارة .

١٢ - ومن قبل هؤلاء جميعاً أعلن فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت - رحمه الله - رأيه فى شأن أرباح صندوق التوفير - فقال فى كتابه « الفتاوى » ص ٣٢٣ - مطبعة الأزهر : « والذى نراه - تطبيقاً للأحكام الشرعية ، والقواعد الفقهية السليمة أن لأرباح صندوق التوفير حلال ، ولا حرمة فيها ، وذلك لأن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير ، ولم يقتضه صندوق التوفير منه ، وإنما تقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه طامعاً مختاراً ، ملتصقاً منها أن تقبله منه ، وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها فى معاملات تجارية ينثر فيها - إن لم يعدم - الكساد أو الخسران ... » .

ولاشك أن أرباح شهادات الاستثمار ، تطابق من كل الوجوه أرباح صندوق التوفير التي قال فضيلته بأنها حلال ولا حرمة فيها .

١٣ - ومن كل ما سبق يتبين لنا : أن الدافع إلى إنشاء شهادات الاستثمار - كما جاء في خطاب السيد رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي - هو حاجة الدولة إلى المال لتمويل خطة التنمية ، ودعم الوعي الاخرى ، وأن الدولة هي التي تقوم بدفع الأرباح لأصحاب هذه الشهادات وأن شهادات الاستثمار تعتبر وديعة آخذ صاحبها باستثمار قيمتها ، وليست قرضا منه للبنك .

كما يتبين لنا من خلال مراجعة آراء لجنة البحوث الفقهية ، ان الذين يرون ان المعاملة في شهادات الاستثمار غير جائزة شرعا من اهم حججهم . ان تحديد الربح مقدما زمنا ومقدارا يجعلها مضاربة فاسدة لأنه قد تحدث خسارة للبنك .

وقد اجاب الذين قالوا بان المعاملة في شهادات الاستثمار جائزة شرعا ، وأن أرباحها حلال بأن تحديد الربح مقدما هو لحماية صاحب المال ، ولدفع النزاع بينه وبين البنك ، ولم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - ما يمنع هذا التحديد ، مادام قد تم بالتراضي بين الطرفين .

« إذ المضاربات - كما يقول فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف - تكون حسب اتفاق الشركاء ، ونحن الآن في زمان ضعفت فيه ذمم الناس ، ولو لم يكن لصاحب المال نصيب معين من الربح لأكله شريكه ، .

وفضلا عن ذلك فإنه لا يوجد تحديد بالمعنى الدقيق للربح ، بدليل أن نسبة الربح بدأت عند إنشاء هذه الشهادات بقيمة ٤ ٪ وصارت الآن تزيد على ١٠ ٪ .. والبنك ما حدد نسبة الربح مقدما ، إلا بعد حسابات دقيقة هو المسئول عنها وما أجبره أحد عليها .

وإذا ما حدثت له خسارة خارجة عن إرادته ، فسيحتمل المتعاملون معه نصيبهم من هذه الخسارة ، ما فى ذلك شك .

١٤ - هذه خلاصة آراء العلماء فى شأن الحكم الشرعى للمعاملة فى شأن شهادات الاستثمار وفى شأن الأرباح الناتجة عنها ، ومحاضر جلسات لجنة البحوث الفقهاء التى أشرنا إليها موجودة بدار الإفتاء لمن يريد الاطلاع عليها .

وقد يسأل سائل فيقول : وما رأى دار الإفتاء المصرية فى شأن التعامل فى شهادات الاستثمار ، وفى شأن أرباحها بعد هذا العرض الطويل ؟

والجواب : إن دار الإفتاء قد اقترحت على المسؤولين بالبنك الأهلى ، أن يتخذوا الإجراءات اللازمة ، لتسمية الأرباح التى تعطى لأصحاب شهادات الاستثمار ، بالعائد الاستثمارى ، أو بالربح الاستثمارى ، وأن يحذفوا كلمة الفائدة لارتباطها فى الأذهان بشبهة الربا ، مع اعترافنا بأن العبرة فى المعاملات بحقيقتها ومضمونها ، وليست بالفاظها واسمائها .

وإن ينشئوا شهادة رابعة يسمونها بالشهادة ذات العائد المتغير ، أو غير الثابت ولا ينص فيها مقدما على ربح معين ، وإنما تخضع الأرباح فيها للزيادة والنقص .

وبذلك يكونون قد فتحوا الأبواب أمام جميع المعاملات التى تطمئن النفوس إلى سلامتها وقد أبدى المسؤولون عن هذه الشهادات مشكورين - ارتياحهم لهذين الاقتراحين ووعدوا بتنفيذهما فى أقرب وقت .

١٥ - وبناء على كل ما سبق ، فإن دار الإفتاء المصرية ، ترى أن المعاملات فى شهادات الاستثمار - وفيما يشبهها كصناديق

التوفير - جائزة شرعا ، وإن أرباحها كذلك حلال وجائزة شرعا .
إما لأنها مضاربة شرعية - كما قال فضيلة الشيخ عبد العظيم
بركة وغيره - وإما لأنها معاملة حديثة نافعة للأفراد وللأمة ، وليس
فيها استغلال من أحد طرفي التعامل للآخر - كما - قال فضيلة
الدكتور محمد سلام مذكور وغيره .

ومن الخير أن يشتري الإنسان هذه الشهادات بنية المساعدة
للدولة في تنمية مشروعاتها النافعة لكافة أفراد المجتمع .
وإن يتقبل ما تمنحه له الدولة من أرباح في نظير ذلك ، على أنها
لون من التشجيع له على مساندته لها فيما يعود عليه وعلى غيره
بالفائدة .

وفي الحديث الشريف : « من أسدى إليكم معروفا فكأنه » .
ولاشك أن من يعين الدولة على تنفيذ المشروعات النافعة
الحلال . يكون قد قدم لها معروفا ولا شك - أيضا - أن الدولة مطلوب
منها أن تكفي أبناءها العقلاء الأخيار .
ولعلنا بذلك نخرج من خلافت المخطئين ، ومن تعسير
المعسرين .

﴿ فَإِنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ
مَا نَوَى ﴾

(كما جاء في الحديث الصحيح)

١٦ - وبعد : فهذه كلمة عن بعض المعاملات المصرفية ، ركزنا
فيها على بيان الحكم الشرعي بشهادات الاستثمار وأرباحها من
وجهة نظردار الإفتاء المصرية ، وقد أقرنا أن جدأ بها لكثرة الأسئلة
عنها .

ويشهد الله أننى قد راجعت هذه الكلمة مع الكثيرين من رجال
الفقه والاقتصاد وغيرهم ، وانتفعت بأرائهم وأفكارهم .

وعما قريب - بإذن الله سنتحدث - بعد الرجوع إلى الخبراء من
الاقتصاديين والفقهاء - عن جوانب أخرى من المعاملات التي تجرى
في البنوك والمصارف ، فإنها - كما سبق أن أشرنا - متعددة
المسالك ، متنوعة المقاصد .

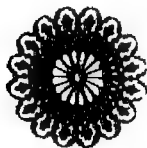
ونسأل الله - تعالى - أن يجنبنا جميعا الزلل في القول والعمل .
وإن لا يؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، إنه خير مأمول ، وأكرم
مسئول .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،

محمد طنطاوى

مفتى جمهورية مصر العربية

١٩٨٩ / ٩ / ٦



فتوى

نقل

الأعضاء البشرية

١ - تكريم الله تعالى للإنسان :

عندما نتدبر آيات القرآن الكريم ، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم - نراها قد كرمت ذات الإنسان التي تشمل روحه وجسده - تكريما عظيما وشرفته تشريفا كبيرا .

ومن مظاهر هذا التكريم والتشريف :

أ - أن الله - تعالى - قد صور الإنسان في أحسن تقويم ، وفي أجمل صورة واعتبر سبحانه ذلك نعمة كبرى من نعمه التي يجب أن يشكر عليها فقال - تعالى - في مفتتح سورة من سور كتابه :

﴿ والتين والزيتون وطور سينين وهذا البلد الأمين . لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم . . . ﴾

أي : لقد خلقنا الإنسان في أكمل صورة وأجمل هيئة ، ومنحناه بعد ذلك مالم نمثحه لغيره ، من بيان فصيح ، ومن عقل راجح ومن علم واسع ، ومن إرادة وقدرة على تحقيق ما يبتغيه في هذه الحياة . وإذاً ، فهذا التقويم البالغ غاية الحسن في تكوين خلق الإنسان وتكميل صورته وتحسين هيئته ومظهر من مظاهر العناية الإلهية ببطن الإنسان وروحه .

وشبيه بهذه الآيات في بيان أن الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان في أجمل صورة قوله تعالى في سورة الانفطار :

﴿ يأيها الإنسان ماغرك بربك الكريم الذي خلقك فسواك فعدلك في أي صورة ماشاء ربك ﴾

ب - كذلك من مظاهر تكريم الإسلام للإنسان أنه اعتبر جسمه أمانة إئتمنه الله تعالى عليها فهو الذى خلقه فسواه فعدله ، فلا يجوز لأحد أن يتصرف فيه بما يسوءه أو يرديه حتى ولو كان هذا التصرف صادرا من صاحب هذا الجسم نفسه ، ولذا حرمت الأنيلن السملوية والقوانين الوضعية إتلاف البدن ، وإزهاق الروح عن طريق الانتحار أو ماؤدى إليه .
ومن الآيات القرآنية التى نهت الإنسان عن قتله لنفسه قوله تعالى :

﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن
تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم ان الله
كان بكم رحيمًا ومن يفعل ذلك عدوانا
وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك
على الله يسيرا ﴾

(سورة النساء الآيتان ٢٩ ، ٣٠)

اما الاحاديث الشريفة التى نهت عن قتل الانسان لنفسه ، فهى كثيرة ومنها ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما ، فعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
«من تردى من جبل - أى القى بنفسه - فهو فى نار جهنم يتردى فيه خالدا مخلدا فيها أبدا ، ومن تحسى سما - أى شرب سما - فقتل نفسه فسمه فى يده يتحساه فى نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا ، ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته فى يده يتوجأ بها - أى يضرب بها نفسه - فى نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا ،

جـ - كذلك من مظاهر تكريم شريعة الاسلام للإنسان انها أمرته أن يهتم باصلاح جسده ظاهرا وباطنا ، وأن يستعمل كل وسائل العلاج التى تؤدى الى شفاؤه من الأمراض - ومن الأحاديث الصحيحة التى وردت فى الدعوة الى التداوى من الأمراض ، ما أخرجه البخارى ومسلم عن أبى هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال « ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء » وفى رواية لمسلم .

« لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله أى : فإذا نزل الدواء على الداء شفى المريض من مرضه - بإذن الله » .

وسئل - صلى الله عليه وسلم - أنتداوى يا رسول الله ؟ قال - نعم تداووا فإن الله لم يضع داء أى لم يخلق مرضا - إلا وضع له دواء ، غير داء واحد ، وهو الهرم « أى الشيخوخة »

٢ - ما الذى يؤخذ من هذه النصوص ؟

يؤخذ من هذه النصوص المتنوعة أن شريعة الاسلام قد كرمت الانسان تكريما عظيما وأمرت بالمحافظة عليه من كل ما يهلكه أو يسوءه ، ونهت عن قتله أو انزاله الأذى به إلا بالحق وبينت بكل صراحة ووضوح أن الانسان لا يجوز له أن يتصرف فى جسده ، تصرفا يؤدى الى إهلاكه أو إتلافه أو ضرره لأن كل انسان - وإن كان صاحب إرادة بالنسبة لجسده إلا أن هذه الإرادة مقيدة بالحدود التى شرعها الله تعالى ، وبالنطاق المستفاد من قوله عز وجل :

﴿ ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴾

(البقرة آية ١٩٥)

ومن قوله تعالى :

﴿ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان -
بكم رحيمًا﴾ .

(النساء آية ٢٩)

● وبناء على كل ذلك فقد اتفق المحققون من الفقهاء على أنه لا يجوز للإنسان أن يبيع عضوا من أعضاء جسده ، أيا كان هذا العضو وذلك لأسباب متعددة أهمها :

أولا :

إن جسد الإنسان وما يتكون منه من أعضاء ليس محلا للبيع والشراء وليس سلعة من السلع التي يصح فيها التبادل التجاري .. وإنما جسد الإنسان بناء بناءه الله تعالى وكرمه وسما به عن البيع والشراء وحرم المتاجرة فيه تحريما قاطعا لأن بيع الأدمى أو بيع جزء منه باطل شرعا لكرامته بنص القرآن الكريم الذي يقول :

﴿ولقد كرمنا بنى آدم ..﴾

(سورة الإسراء الآية ٧٠)
وقد اتفق الفقهاء على بطلان البيع أو الشراء بالنسبة لبدن الإنسان أو لأى عضو من أعضائه .

ثانيا :

ان الإنسان ما هو إلا أمين على هذا الجسد ومأمور بأن يتصرف فى هذه الأمانة بما يصلحها لا بما يفسدها فإذا تجاوز الإنسان هذه الحدود وتصرف فى جسده بما يتعارض مع اصلاحه كان خائنا للأمانة التى ائتمنه الله عليها وكن تصرفه محرما وباطلا ، لأنه تصرف فيما ائتمن عليه تصرفا سيئا بدليل قوله تعالى :

﴿ألا له الخلق والأمر﴾

(سورة الأعراف . الآية ٥٤)

يدل على رقة الدين ، وسفه العقل وحمق التفكير .

ثالثا : لا يقال أن من القواعد الشرعية القاعدة التي تقول :
« الضرورات تبيح المحظورات » وبناء على ذلك يجوز للإنسان أن
يتصرف في جسده عند الضرورة .

لأننا نقول في الرد على هذا القيل : أن التصرف عند الضرورة إنما
يكون في حدود ما أحله الله وفضلا عن ذلك فإن هذه القاعدة مقيدة
بقواعد أخرى تضبطها ، ومن هذه القواعد الضرر لا يزال بالضرر
« أى أنه لا يجوز إزالة الضرر بضرر يشبهه أو يزيد عليه . ولذلك
قالوا لا يجوز للجائع مثلا أن يأخذ طعام جائع مثله ، عن طريق
السرقه أو مايشبهها كما أنه لا تفرض نفقة على الفقير لقريبه .
ومما لا شك فيه أن بيع عضو من أعضاء الجسد - أيا كان هذا
العضو يمثل ضررا شديدا لبدن الإنسان ، وهذا الضرر يزيد على
ما يتعرض له الإنسان من فاقة أو عسر أو احتياج لأن هذا
الاحتياج ، هناك وسائل تدفعه ، منها : مباشرة الأسباب المشروعة
للحصول على الرزق .

٣ . حكم التبرع بعضو من الأعضاء :

وقد يسأل سائل فيقول : إذا كان بيع الإنسان لعضو من أعضائه
باطلا ومحرمنا شرعا لأن جسد الإنسان وأعضائه ليست محلا
للمتاجرة فيها ، فهل الأمر كذلك بالنسبة للتبرع أو للهبة ، بأن يتبرع
الإنسان بعضو من أعضائه لشخص آخر محتاج إليه ؟
والجواب على ذلك أن بعض العلماء لا يفرق بين الحالتين ، وإنما
يرى أن كليهما غير جائز سواء أكان عن طريق البيع أم عن طريق
٤٧

التبرع ، لأن التبرع إنما يكون فيما يملكه الإنسان والمالك الحقيقي لجسد الإنسان هو الله سبحانه وتعالى أما الإنسان فهو أمين على جسده فقط ومطلوب منه أن يحافظ عليه مما يهلكه أو يؤذيه استجابة لقوله تعالى .

﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ... ﴾

(البقرة الآية ١٩٥)

ويرى جمهور الفقهاء أن التبرع بعضو أو بجزء من إنسان حي لإنسان آخر مثله جائز بشروط من أهمها : أن يصرح الطبيب أو الأطباء الثقة ، بأن نقل هذا العضو من شخص إلى آخر لا يترتب عليه ضرر بليغ بالشخص المتبرع ، وإنما يترتب عليه حياة الشخص المتبرع له . (أو إنقاذه من مرض عضال . ونحن نميل إلى هذا الرأي . لأن التبرع قلما يصدر عن الإنسان إلا في أشد حالات الضرورة وقلما يكون إلا لشخص عزيز على هذا الإنسان المتبرع . ولأن المتبرع ما فعل ذلك إلا بقصد تقديم منفعة عظيمة لغيره مبتغيا بها وجه الله - تعالى . ولا يقال : أن جسد الإنسان ليس ملكا له ، وإنما هو ملك لله - تعالى - ومادام الأمر كذلك فلا يصح للإنسان أن يتصرف فيما لا يملكه بالبيع ولا بالتبرع .

لأننا نقول :

أن الكون كله ملك لله - تعالى - وليس جسد الإنسان وحده ، ومع ذلك فقد أباح الله - سبحانه - للناس أن يتصرفوا فيما يملكه - عز وجل - بالطريقة التي ترضيه . ولا شك أن فضيلة الايثار ودفع الأذى عن الغير ، على رأس

الفضائل التي يحبها الله عزوجل - ويكافئ أصحابها بما يستحقونه من ثواب جليل .

هذا ، ويدخل تحت هذه القاعدة ، وهي حرمة بيع شيء من أجزاء الإنسان ، ما يتعلق بالدم فإنه لا يجوز بيعه ، لأنه باطل شرعا .
أما التبرع به فهو جائز . لأنه كما يقول - أهل الخبرة - من آثار الذات وليس من أعضائها بدليل أنه يتغير ويتجدد ، ويستعيز الإنسان ما فقده منه .

٤ - حكم نقل شيء من أعضاء الميت إلى الحي :

ننتقل بعد ذلك إلى نقطة أخرى وهي :
هل يجوز نقل شيء من أعضاء الإنسان الميت إلى الإنسان الحي للانتفاع بهذا العضو المنقول ؟
وللأجابة على ذلك نقول :

إن شريعة الإسلام قد كرمت جسد الإنسان حيا وميتا ونهت عن ابتذاله وتشويهه أو الاعتداء عليه بأي لون من ألوان الاعتداء ومن مظاهر هذا التكريم الأمر بتغسيله ، وتكفينه والصلاة عليه ، ودفنه ...

ولقد كان من هدى الرسول صلى الله عليه وسلم أنه بعد الانتهاء من الغزو لا يترك جسد إنسان ملقى على الأرض سواء أكان لمسلم أم لغير مسلم ، وقد حدث في غزوة بدر أن أمر صلى الله عليه وسلم بدفن المشركين ، كما أمر بدفن شهداء المسلمين .
وقال في حديثه الشريف :

(كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا)

أى : أن عقوبة من يعتدى على جسد الميت كعقوبة من يتعدى على جسد الحي .

ولذا قال بعض العلماء بحرمة التبرع بشيء من أجزاء الجسد لا في حال الحياة ولا في حال الوفاة ، لأن الإنسان لا يملك التصرف في جسده لا في حياته ولا بعد الوفاة ، وكذلك ورثته أو غيرهم لا يملكون ذلك ، وأن الذي يملك التصرف في جسد الإنسان وذاته هو خالقه عز وجل .

ويرى جمهور الفقهاء : أنه يجوز نقل عضو من أعضاء الميت إلى جسم إنسان حي إذا كان هذا النقل يؤدي إلى منفعة الإنسان المنقول إليه هذا العضو ، منفعة ضرورية لا يوجد بديل لها وأن يحكم بذلك الطبيب المتخصص الثقة لأن الأطباء هم سادة الموقف في أمثال هذه الحالات وهم المسئولون مسئولية تامة عن تصرفاتهم أمام الله - تعالى - أولا ، وأمام من يملك محاسبتهم على أعمالهم من رجال الطب أو القانون أو غيرهم . وهذا الرأي هو الذي نرجحه ونؤيده .

وإنما قلنا بجواز ذلك بناء على القاعدة الفقهية المشهورة وهي أن .

(الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف)

والضرر الأشد هنا يتمثل في بقاء الإنسان الحي عرضة للمرض الشديد وللهلاك المتوقع ، والضرر الأخف هنا يتمثل في أخذ شيء من أجزاء الميت لعلاج الإنسان الحي .

٥ - ومن كل ما تقدم من نصوص وأحكام ، نستخلص ما يأتي :

١ - أن شريعة الإسلام قد كرمت جسد الإنسان حيا وميتا وحرمت الاعتداء عليه ، أو على أى عضو من أعضائه .

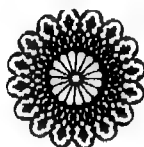
٢ - أن بيع الإنسان لجزء من أجزاء جسده ، باطل ومحرم شرعا

- ٣ - أن تبرع الحي بجزء من أجزاء جسده ، جائز عند جمهور الفقهاء ولا فرق في ذلك بين تبرع الأقارب أو غيرهم ، مادام هذا التبرع يقول بنفعه الأطباء الثقة .
- ٤ - أن أخذ جزء من جسد الميت لإنقاذ حياة شخص آخر أو شفائه من مرض عضال ، جائز عند جمهور الفقهاء .
هذا وبالله التوفيق .

محمد طنطاوى

مفتى جمهورية مصر العربية

١٩٨٩ / ٢ / ٥





مقدم إلى الندوة الثالثة التي
عقدتها المنظمة الإسلامية للعلوم
الطبية في ابريل سنة ١٩٨٧ م -
بدولة الكويت .

١ - المسئولية تختلف أهميتها وخطورها باختلاف
آثارها ونتائجها ومما لا شك فيه أن المسئولية
الملقاة على عاتق الأطباء ، تعتبر من أعظم
المسئوليات وأضخمها ، لأنهم هم الأمانة على
أرواح الناس وأبدانهم ، وعلى أيديهم يتم
الشفاء - بإذن الله - من أعزل الأمراض وأشدّها
كما أن الخطأ منهم أو الإهمال ، كثيرا ما يؤدي
إلى تأخر الشفاء ، أو إلى الهلاك والموت .

٢ - ومهنة الطب من المهن التي وجدت منذ آلاف السنين ، لأن
الإنسان في كل زمان ومكان ، يبحث عما يشفيه من مرضه ، وقد
يضحى في سبيل ذلك بكل ما يملك من أموال ، إذ الصحة نعمة
لا تعادلها نعمة ، ولا يعرف قيمتها معرفة تامة ، إلا الذين ذاقوا آلام
المرض ، وجربوا متاعبه وهمومه ، وفي الحديث الشريف : نعمتان
مغبون فيهما كثير من الناس . الصحة والفراغ .
ولقد اقتضت رحمة الله - تعالى - بعباده ، أن يوجد في كل زمان
ومكان ، أناسا يوفقهم إلى معرفة الدواء الذي يؤدي إلى الشفاء من
العلل والأسقام .

وإذا كانت معجزات الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ، تتناسب
مع ما برع فيه أقوامهم فإننا نجد أن معجزة عيسى - عليه السلام -
كان هناك جانب كبير منها ، يتعلق بالطب ، لأن الطب في زمنه -
عليه السلام - كان على رأس المهن التي نبغ فيها قومه
قال تعالى :

﴿ إذ قال الله يا عيسى ابن مريم ، اذكر
نعمتى عليك وعلى والدتك إذ أيدتك
بروح القدس ، تكلم الناس فى المهد
وكهلا ، وإذ علمتك الكتاب والحكمة
والتوراة والانجيل وإذ تخلق من الطين
كهية الطير بإذنى ، فتنفخ فيها فتكون
طيра بإذنى ، وتبرىء الأكمه والأبرص
بإذنى ، وإذ تخرج الموتى بإذنى ﴾

(سورة المائدة الآية ١١٠)

ولقد كان كتاب « القانون » فى الطب لابن سينا المتوفى سنة
٤٢٨ هـ ، من المراجع الطبية الأصلية فى أوربا ، ووصل الحال بهم
أنهم كانوا لا يمنحون شهادة الطب للشخص إلا إذا كان مجيدا
لجميع النظريات التى اشتمل عليها هذا الكتاب النفيس ، الذى
ترجم إلى اللغات المختلفة .

ورحم الله القائل : إن علم الطب قد دخل على أوربا بعمامة ، وعاد
إلينا بعد حين بقبعة . والذى يراجع مقدمة ابن خلدون يجد كلاما
جيذا عن علم الطب ، وعن مجالاته ، وعن طرق العلاج ، وعن أشهر
المؤلفات التى ألفت فى هذا العلم^(١)

(١) راجع مقدمة ابن خلدون جـ ٣ ص ١٤٤١ بتعليق الأستاذ الدكتور على
عبد الواحد وافي .

٣ - ولقد أمرت شريعة الإسلام ، بالتداوى من الأمراض ، ووضعت لذلك وسائل متعددة منها :

(أ) البحث عن الدواء المناسب على يد الطبيب الثقة ، المشهود له بتخصصه في هذا الفن .

فقد روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء » .

وفى رواية : لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله أى : فإذا نزل الدواء على الداء بشرب أو غيره برأ المريض من علته - بإذن الله - تعالى

(ب) التحرز عن كل ما يؤدى إلى المرض ، عن طريق الحجر الصحى ، والابتعاد عن يحمل الأمراض المعدية .

روى الشيخان - البخارى ومسلم - عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : الطاعون رجز أو عذاب أرسله الله - تعالى - على بنى إسرائيل أو على من كان قبلكم ، فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه .

وعندما اختلف الصحابة فى دخول بعض بلاد الشام التى ظهر بها الطاعون ، قال عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه - « إن عندى من هذا علما ، سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه »

٤ - وإذا كانت هناك صفات كريمة ، وخلال حسنة يجب أن يتحلى بها الناس ، فى تعاملهم مع غيرهم ، فإن أولى الناس بالتحلى بهذه الصفات الكريمة هم الأطباء وعلى رأس هذه الصفات :

(أ) الرحمة ورقة القلب ، ولين الجانب وسعة الصدر

وذلك لأن الأطباء يتعاملون مع أناس قد داهمهم المرض واستشروا فيهم الداء الذي جعلهم - لهم عذرهم - إذا ما خرجوا عن وعيهم وعن ثباتهم .

· ومما لا شك فيه أن هؤلاء المرضى هم أولى الناس بالرعاية والرحمة والرفق .. ولا سيما من أطبائهم الأمانة عليهم وإذا فقد الطبيب هذه الصفات يكون قد فقد أهم خصائص مهنته .
(ب) كذلك من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها الأطباء .
صفة الأمانة بأشمل معانيها وبأوسع مدلولاتها وذلك لأن الطبيب هو أدرى الناس بأحوال المريض ، وبوسائل علاجه .

فعليه أن يرشده إلى ما ينفعه بكل أمانة ودقة ، وعلى أن لا يفشى سره إلا إذا كانت هناك ضرورة تستدعي ذلك وعليه أن يبذل قصارى جهده لراحة المريض والوصول به إلى طريق الشفاء .

.....
٥ - ولقد وضع الفقهاء شروطا لمن يتصدى للعمل بالطب ، وبينوا ما للأطباء من حقوق وما عليهم من واجبات وذكروا كثيرا من العقوبات التي يعاقب بها من يتعدى حدود هذه المهنة السامية .
· (أ) ومن بين الشروط التي وضعوها لمن يعمل بمهنة الطب ، أن يكون عالما بها - متخصصا فيها ، خبيرا بتفاصيلها ودقائقها ، وأنه يحجر على المتطبب - الجاهل - ولا يمكن من معالجة الناس .

ولا جدال في أن مقياس العلم بالطب ، يختلف باختلاف العصور وبتقدم العلوم ، فقد كان المقياس في بعض العصور الغابرة ، شهرة الطبيب بإجادة مهنة الطب ، وأن يشهد طبيبان من أهل الصناعة وذوى البصر بالطب ، بأنه أهل لممارسة أعمال الطب والأصل في ذلك ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة في سننه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من تطيب ولم يعرف الطب فهو ضامن » .

ولقد جاء في كتاب : « إخبار العلماء بأخبار الحكماء »
ص ١٣٠ للإمام القفطي ، - أن الخليفة العباسي : المقتدر أمر
طبيبه سنان بن ثابت بن قرة الحراني أن يمتحن أطباء بغداد في
وقته ، وأن يمنح من يرضاه في علمه وعمله إجازة لما يصلح أن
يتصرف فيه من الطب .

وقد كان هذا الأمر من « الخليفة المقتدر » على أثر خطأ طبيب
في العلاج أفضى هذا الخطأ إلى موت المريض ، ومما يذكر في هذا
الشان : أن هذا الخليفة قد أمر محتسبه - الذي هو بمنزله وزير
الداخلية في هذا الوقت - أن يراعى ذلك ، فلا يأذن لأحد بممارسة
الطب إلا إذا كان مجازاً من طبيبه سنان بن ثابت الذي كانت وفاته
سنة ٣٣١ هـ .

وجاء في كتاب : « معالم القربة في أحكام الحسبة » للعلامة
محمد بن محمد القرشي الشافعي بعد كلام طويل في الحسبة على
الأطباء والجراحين والمجبرين « جاء في هذا الكتاب بعد كلام طويل
في الطب ولزومه ما ملخصه :

والطبيب هو العارف بتركيب البدن ، ومزاج الأعضاء والأمراض
الحادثة فيها ، وأسبابها وأعراضها وعلاماتها ، والأدوية النافعة
فيها ، والاعتياض عما لم يوجد منها ، والوجه في استخراجها ،
وطريق مداولتها بالتساوي بين الأمراض والأدوية في كمياتها ،
ويخالف بينها وبين كمياتها ، فمن لم يكن كذلك فلا يجعل له
مداواة المرضى ، ولا يجوز له الإقدام على علاج يخاطر
فيه ولا يتعرض لما لا علم له فيه .

وفى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم :

« من تطيب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن »
وينبغي أن يكون لهم مقدم - أي رئيس من أهل صناعتهم .

فقد حكى أن ملوك اليونان كانوا يجعلون فى كل مدينة حكيمًا مشهورًا بالحكمة ، ثم يعرضون عليه بقية أطباء البلد فيمتحنهم فمن وجده مقصرا فى عمله أمره بالاشتغال وقراءة العلم ونهاه عن المداواة .

وينبغى إذا دخل الطبيب على المريض سألته عن سبب مرضه وعما يجد من الألم ثم يرتب له قانونًا من الأشربة وغيره من العقاقير ثم يكتب نسخة لأولياء المريض بشهادة من حضر معه عند المريض ، وإذا كان الغد حضر ونظر إلى دائه ونظر إلى قارورته^(١) وسأل المريض : هل تناقص به المرض أو لا ؟ ثم يرتب له ما ينبغى على حسب مقتضى الحال ويكتب له نسخة ويسلمها لأهله ، وفى اليوم الثالث كذلك وفى اليوم الرابع وهكذا إلى أن يبرأ المريض أو يموت ، فإن برىء من مرضه أخذ الطبيب أجرته وكرامته ، وإن مات حضر أولياؤه عند الحكيم المشهور وعرضوا عليه النسخ التى كتبها لهم المريض فإن رآها على مقتضى الحكمة وصناعة الطب من غير تفريط ولا تقصير من الطبيب قال :

هذا قضى بفروغ أجله ، وإن رأى الأمر بخلاف ذلك قال لهم : خذوا دية صاحبكم من الطبيب فإنه هو الذى قتله بسوء صناعته وتفريطه ، فكانوا يحتاطون على هذه الصورة الشريفة إلى هذا الحد حتى لا يتعاطى الطب من ليس من أهله ولا يتهاون الطبيب فى شىء منه ، وينبغى للمحتسب أن يأخذ عليهم عهد أبقرات الذى أخذه على سائر الأطباء يحلفهم أن لا يعطوا أحدا دواء مضرا ولا يركبوا له سما ولا يذكروا للنساء الداء الذى يسقط الأجنة ولا للرجال الذى

(١) لعل المراد بالقارورة التى يكون بها البول ليتعرف سير المرض من لونه او لعلها قارورة الداء .

يقطع النسل وليغضوا أبصارهم عن المحارم عند دخولهم على المرضى ولا يفشوا الأسرار ، ولا يهتكوا الأسرار ولا يتعرضوا لما ينكر عليهم وينبغي للطبيب أن يكون عنده جميع آلات الطب على الكمال .. إلخ^(١) .

ومن هذا النص الطويل يتبين لنا أن الفقهاء قد عرفوا الطبيب تعريفاً مناسباً واشترطوا لمن يشغل بالطب شروطاً دقيقة ، وقرروا أن على الأطباء أن يجعلوا لهم رئيساً منهم يتولى رعاية شؤونهم ، ويختبر من يريد الاشتغال بالطب .. كما أن الفقهاء قد تعرضوا للعقوبة التي يجب أن يعاقب بها من يهمل في أداء هذه المهنة الشريفة ، أو من يكون دخيلاً عليها .

وإن على المحتسب أن يأخذ على الأطباء العهود والمواثيق أن يؤدوا وظيفتهم على أكمل وجه وعلى أن يلتزموا عند أدائهم لوظيفتهم ، الآداب السامية التي - تقتضيها مهنتهم الشريفة .

.....
ولقد نقل المرحوم الدكتور أحمد عيسى في كتابه : « تاريخ البيمارستانات في الإسلام » صورتين لأجازتين في الطب منحت إحداهما لفصاد ومنحت الأخرى لجراح .

أما الإجازة الأولى فنصها « هذه صورة ما كتبه الشيخ الأجل عمدة الأطباء ومنهاج الألباء الشيخ شهاب الدين بن الصايغ الحنفى رئيس الأطباء بالديار المصرية إجازة للشاب المحصل محمد عزام أحد تلامذة الشيخ الأجل الشيخ زين الدين عبد المعطى رئيس الجراحين على حفظة لرسالة الفصد .. ثم ذكر الإجازة ووظيفة المجاز وأنه كان مساعداً لشيخ طائفة الجراحين بالبيمارستان المنصوري إلخ ما ذكر فى الكتاب - المشار إليه .

(١) من بحث عن « مسؤولية الأطباء » للمرحوم الشيخ عبد العزيز المراغى .
مجلة الأزهر المجلد العشرون سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م ص ٢٠٦

وأما الثانية : فهي إجازة صادرة من رئيس الجراحين بدار الشفاء المنصوري للشيخ شمس الدين محمد القيم الجراح وفي آخرها .
فاستخوت الله تعالى وأجزت له أن يتعاطى من صناعة الجراح ما اتقن معرفته ليحصل له النجاح والفلاح وهو أن يعالج الجراحات وأن يفسد من الأوردة ويبتتر الشرايين ، وأن يقلع من الأسنان الفاسدة .. إلخ بتاريخ صفر الخير سنة إحدى عشرة وألف سنة ١٦٠٢ م .

قال فضيلة المرحوم الشيخ عبد العزيز المرافي معلقا على هاتين الإجازتين :

والناظر في الإجازتين يعلم أن الإجازة كانت إما على أساس رسالة لطالب الإجازة وقدمها ونوقش فيها ، أو على التعليق على رسالة لمن سبقه حققها وعلق عليها تعليقا يفيد العلم إفادة محققة وذلك هو نوع رسائل الدكتوراه في أيامنا - الحاضرة ، ومن الظريف أن مانح الإجازة الأول هو أحمد ابن سراج الدين الملقب شهاب الدين المعروف بابن الصايغ الحنفي ، كان رئيس الحنفية بمصر ، ومدرسهم بالبرقوقية ، وكان مع ذلك رئيس الأطباء وكانت له بنت واحدة تولت مشيخة الطب مكانه عند وفاته (١) .
٧ - كذلك قرر الفقهاء أن الأطباء - شأنهم شأن غيرهم من أصحاب المهن الأخرى مسئولون عن أخطائهم التي كان يمكنهم التحرز عنها والتي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمريض .

فلقد قرر الفقهاء أن الطبيب إذا أخطأ في العلاج - بأن عالج بغير ما يقرره الطب ، أو بغير ما هو معروف ومشهور بين الأطباء بأنه دواء لمرض معين وأدى ذلك إلى إلحاق أذى بالمريض أو إلى وفاته ، فعلى الطبيب في هذه الحالة الدية أو ما يحكم به القاضي بالنسبة لهذا الخطأ .

(١) المرجع السابق

فقد قال الشهاب الرملى فى تعليقه على كتاب « شرح الروض »
ولو أخطأ الطبيب فى المعالجة وحصل التلف ، وجبت الدية على
عاقلته .

وقال الإمام الشافعى ما ملخصه فى كتاب « الأم » ج ٦
ص ١٦٦ : وإذا قام الطبيب بالحجامة لمريض ، أو بختن غلامه
أو بعلاج دابته فقتلوا من فعله ، فإن كان فعل - أى الطبيب -
ما يفعل مثله ، مما فيه الصلاح للمفعول به عند أهل العلم بتلك
الصناعة ، فلا ضمان عليه ، وإن كان فعل ما لا يفعله مثله من أراد
الصلاح وكان عالما به فهو ضامن ... »

وقال القاضى برهان الدين إبراهيم بن فرحون المالكى فى كتابه :
« تبصرة الحكام فى أصول الأحكام » عند الكلام على ضمان الصناع
والأطباء « وإن كان - الخائن غير معروف بالظن والإصابة فيه
وعرض نفسه - أى لهذا العمل فهو ضامن لجميع ما وصفنا فى ماله ،
ولا تحمل العاقلة - أى عشيرته من ذلك شيئا وعليه من الإمام
العدل ، العقوبة الرادعة بضرب ظهره ، وإطالة سجنه ، والطبيب
والحجام والبيطار فيما أتى على أيديهم بسبيل ما وصفنا فى
الخائن » .

ومن هذه النصوص الفقهية ، يتبين لنا بوضوح ، أن الفقهاء قد
تعرضوا لبيان العقوبات الشرعية ، التى تترتب على مخالفة
الطبيب وغيره لما تقتضيه طبيعة مهنته ، من أمانة وخبرة وأداء
سليم لها .

وملخص ما قالوه فى ذلك : أن نتائج مخالفاته لأداب مهنته
إن كانت جنائية عوقب بما يناسب جنائيته ، وإن كانت غير ذلك ،

فهى داخله فى نطاق الأشياء التى يمكنها المحتسب ، ويملك العقوبة بها من الناحية التأديبية .

ولقد كان المحتسب فى الأزمان الماضية ، يملك ما تملكه أية هيئة إدارية اليوم ، أو ما تملكه نقابة الأطباء بلوائحها ورسومها وبذلك يكون الفقه الإسلامى ، قد نظم مهنة الطب وقصرها على الأشخاص الذين يحكم أهل الخبرة وعلى رأسهم كبير الأطباء ، بأنهم يصلحون للقيام بهذا العمل الإنسانى الدقيق .
ويكفى دلالة على ذلك ما رواه أبو نعيم ، من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« من تطيب ولم يكن بالطب معروفا فأصاب نفسه
فما دونها ، فهو ضامن » .

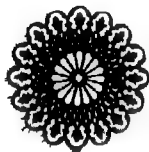
٨ - وكما فصل الفقهاء القول فى الحالات التى تجعل أصحاب المهن وعلى رأسهم الأطباء مسئولين عن نتائج أخطائهم ، فقد فصلوا القول - أيضا - فى الحالات التى ترتفع عنهم فيها المسئولية .

وملخص ما قالوه فى ذلك : أن عدم المسئولية منوط (بالإذن إذا كان العمل معتادا ، ولم يجاوز الرسم المتبع فى أمثال هذه العمليات)

بأن يكون ما فعله الطبيب موافقا للقواعد الطبية التى تتبع فى كل مرض ببينة وفى كل حادثة على حدتها ، فقد جاء فى الدر المختار وشرحه : ولا ضمان على حجام وبيطار ، وفصاد ، ولم يجاوز الموضع المعتاد ... « أى لم يفعل فعلا يخالف ما جرى عليه الأطباء فى معالجة ذلك الجرح أو تلك البيلة .

وبعد فهذه قطوف من مسئولية الأطباء ، كما يراها الفقهاء ،
ومنها ترى أنهم لم يقصروا في بيان هذه المسئولية ، وفي تحرير
محل النزاع فيها ، وفي بيان ما للأطباء من حقوق ، وما عليهم من
واجبات .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،



فتوى التبنى

كثر الكلام حول مسألة التبني ، ونحب
أن نقرر ما يأتي :

أولا : ان التبني كان أسلوبا شائعا في
الجاهلية ، دفع إليه الاضطراب والاختلال في
نظام المجتمع ، فقد كان الشخص في الجاهلية
ينسب إلى نفسه من يشاء من الأبناء الذين جهل
نسبهم ، ويجرى عليهم جميع الحقوق التي
يتمتع بها الأبناء الشرعيون . فلما جاءت شريعة
الإسلام حرمت هذا النوع من السلوك تحريما
قاطعاً ، لكي تصان ، الأنساب وتوضع الأمور في
موضعها الصحيح .

ثانيا : ان الله - تعالى - عندما أراد أن يقضى على تلك العادة
السيئة ، اختار لهدمها رسوله - صلى الله عليه وسلم - فقد كان له -
صلى الله عليه وسلم - عبد مملوك اسمه زيد بن حارثة فأحسن إليه
الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأعتقه ، وكان العرب يقولون زيد
ابن محمد واشتهر ذلك بين الناس فانزل الله تعالى قوله

﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي
جَوْفِهِ ، وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ أَلْسِنَى
تُظْهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمُوهْتَكُمْ وَمَا جَعَلَ
أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَمْ قَوْلُكُمْ
بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي
السَّبِيلَ ، أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ
عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ
فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾

(سورة الاحزاب ٤ - ٥)

قال الإمام ابن كثير : وقوله « وما جعل ادعياءكم ابناءكم » نزلت
في شأن زيد بن حارثة فقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد
تبناه قبل النبوة ، وكان يقال له زيد بن محمد فأراد الله أن يقطع هذا
الإلحاق ، وهذه النسبة بقوله : « وما جعل ادعياءكم ابناءكم » .
وفي الصحيحين عن ابن عمر أن زيد بن حارثة ما كنا ندعوه - أي
نقول له - إلا زيد ابن محمد حتى نزل قوله تعالى :

﴿ أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾

فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم : « انت زيد بن حارثة بن
سراهيل » .

ثالثا : لم تكتف شريعة الإسلام باستئصال هذا النظام الفاسد ،
بل عمدت إلى قطع دابر أهم نتائجه ، بأن أباحت للرجل المتبنى أن
يتزوج بزوجة من تبناه بعد طلاقها منه ، وكان ذلك ممنوعا في
الجاهلية

واختار الله - تعالى - أيضا لهدم هذه العادة نبيه - صلى الله عليه وسلم - فقد كان زيد ابن حارثة متزوجا بزَيْنَب بنت جحش ، وبعد أن طلقها تزوج بها النبي - صلى الله عليه وسلم - بامر من ربه ، حتى يزِيل ما كان شائعا من أن الرجل لا يحل له أن يتزوج بزوجة من تبناه بعد طلاقها منه .
وفى هذا المعنى نزلت آية طويلة في سورة الاحزاب منها قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا
لِكَى لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي
أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا
وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾

(الاحزاب . ٣٧)

رابعا : ان رعاية اليتامى وغيرهم ممن هم فى حاجة إلى رعاية ، امر حضت عليه شريعة الإسلام حضا عظيما ، ويكفى أن خمس آيات شبه متتالية فى مطلع سورة النساء ، تامر برعاية اليتامى وتنهى عن الإساءة إليهم .
فالأية الثانية نقول :

﴿ وَعَاتُوا أَلْيَتَمَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَّبَدُّوا
أَلْخَبِيثَ بِطَبِيبٍ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى
أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾

(النساء ٢)

والآية الثالثة تقول :

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ
فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾
(النساء : ٣)

والآية السادسة تقول :

﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ
فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ
أَمْوَالَهُمْ ﴾

(النساء : ٦)

والآية الثامنة تقول :

﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾
(النساء : ٨)

والآية العاشرة تقول :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا
إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ
سَعِيرًا ﴾

(النساء : ١٠)

فإذا ما اتجهنا إلى السنة النبوية وجدنا كثيرا من الأحاديث التي
تأمر برعاية اليتامى والضعفاء . ومن ذلك ما جاء في الصحيحين عن

سهل بن سعد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ﴿ أنا وكافل اليتيم فى الجنة هكذا ﴾ وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى وفرج بينهما .

خامسا : ان شريعة الإسلام وان كانت تفتح للمحسنين الأبواب لرعاية اليتامى ومن يشبهونهم وتبشرهم بالثواب الجزيل من الله - تعالى - على ذلك .. إلا أنها تحرم تحريما قاطعا التبني ، بمعنى أن ينسب إنسان إلى نفسه طفلا ليس ابنا شرعيا له ويجرى عليه جميع الحقوق التى يتمتع بها الأبناء الشرعيون من حيث الميراث وغيره . وذلك ان هذا التبني بتلك الصورة ينطوى على كثير من الآثام التى تضر بالصالح العام ، ومن هذه الآثام : الكذب ، إذ أن هذا الشخص المتبنى ليس فى حقيقة الأمر ابنا لمن تبناه ولذلك وصف القرآن التبني بهذه الصورة بأنه ادعاء وقول بالأفواه فقال :

﴿ ذلكم قولكم بأفواهكم .. ﴾

(الاحزاب آية ٤)

ومن هذه الآثام - أيضا - اختلاط الأنساب ، واضطراب القرابات ، واختلال الروابط العائلية الأصلية ، مع ان حفظ الأنساب أصل من أصول شريعة الإسلام .

ومن هذه الآثام والأخطاء - كذلك - توقع انتشار العداوة والبغضاء بين الأبناء أو الأقارب الحقيقيين وبين الشخص المتبنى ، لأسباب منها النفقات والميراث .. إلخ .

بل اننا قد لا نذهب بعيدا إذا قلنا : ان التبني بتلك الصورة قد يجر إلى مفاسد خلقية لأنه بسبب انعدام البنوة الحقيقية ، قد يحصل سوء الاستغلال ، وقد يحصل الاتصال المحرم : وقد يطلع الشخص المتبنى على أمور لا يجوز له الاطلاع عليها بصفته فى الحقيقة أجنبيا بالنسبة لمن تبناه وبالنسبة لأسرته الشرعية .

أما التبني بمعنى أن يقوم شخص برعاية يتيم أو يتامى ، صحيا وخلقيا وعلميا وماليا ، بأن يهب لهم ما يشاء من أمواله ، أو يوصى لهم بما لا يزيد عن ثلث التركة ، أو بأن يقدم لهم كل ما هم في حاجة إليه من وسائل الحياة الكريمة ، أو بأن يجعلهم يعيشون معه في بيته معيشة تظللها الرحمة والحنان والعاطفة الشريفة ، والبعد عن كل ما يتنافى مع مكارم الأخلاق . أقول أما التبني بهذا المعنى فإن شريعة الإسلام تقره وتحض عليه .

وعلى كل من يتبنى طفلا بهذا المعنى ، أن يخبره - في الوقت المناسب ، وبالأسلوب المناسب - بحقيقة أمره ، فإن هذا الإخبار وإن كان ثقيلا على النفس في وقته ، إلا أن له آثاره الحسنة في المستقبل .

سادسا : هناك صورة سماها الفقهاء : الإقرار بالبنوة ، بمعنى أن يقر شخص بأن هذا الطفل ابن له ، وإن نسبه ثابت إليه . وقد اشترط الفقهاء لصحة الإقرار بالبنوة شروطا ثلاثة وهي :

(أ) أن يكون هذا الطفل مجهول النسب ، فلا يصح الإقرار ببنوة ولد نسبه معروف .

(ب) أن يكون من الممكن أن يولد مثل هذا الولد للمقر بذلك ، فلو كانت سن المقر ثلاثين سنة - مثلا - وسن المدعى عليه مثل ذلك أو أقل قليلا بطل هذا الإقرار .

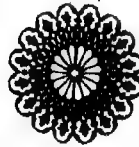
(ج) أن يصدق المقر له المقر في إقراره أن كان المقر له أهلا للتمييز ، والتعبير عن نفسه فإن لم يكن كذلك اكتفى بالشرطين السابقين .

وشريعة الإسلام عندما قضت بصحة هذا الإقرار بالبنوة متى توافرت شروطه ، أرادت بذلك حماية هذا الإنسان المجهول النسب ،

وتأكيد كرامته ، وحمل حالة المقر على الصلاح كلما أمكن ذلك ،
هذا ، وينبغي التفرقة بين التبني وبين الإقرار بالنسب ، إذ أن
التبني ادعاء نسب لا وجود له في الواقع ، أما الإقرار بالنسب فهو
ادعاء نسب واقع فعلا - ولو بشبهة - لكنه لا يثبت إلا بتحقيق
شروطه .

ولقد حذرت شريعة الإسلام من إلحاق الابن بغير أبيه تحذيرا
شديدا ، ومن ذلك ما جاء في الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص أن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : من ادعى إلى غير أبيه
أو انتمى إلى غير مواليه ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين .

وفي الصحيحين - أيضا - عن أبي ذر أن رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - قال : (ليس من رجل ادعى لغير أبيه - أي
نسب لغير أبيه - وهو يعلم ذلك إلا كفر) .
هذا وبالله التوفيق .



فتوى تنظيم الأسرة

مسألة تنظيم الأسرة من المسائل التي اهتمت بها
كثير من الدول والهيئات وكتبت فيها عشرات
البحوث والمقالات والكتب قديما وحديثا .
وقبل ان نبدأ في الحديث عن هذه المسألة من
الناحية الدينية نحب أن نتفق على الحقائق
التالية ، لأن تحرير موضع النزاع يعين على
حسن الاقتناع وهذه الحقائق هي :

١ - ان الأديان السماوية أنزلها الله تعالى لسعادة البشر
ولهديتهم إلى الصراط المستقيم ولغرس المعاني الفاضلة في
نفوسهم .

وأن الكتب التي أنزلها - سبحانه - على أنبيائه ، قد قررت هذه
الحقيقة ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ الله لا إله إلا هو الحى القيوم . نزل
عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين
يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل
هدى للناس وأنزل الفرقان ﴾

(سورة ال عمران . الآيات ٢ - ٤)

وقوله - سبحانه :

﴿ كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من
الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى
صراط العزيز الحميد ﴾

(سورة إبراهيم . الآية ١)

٢ - أن الكلام فى الأمور الدينية بصفة خاصة ، وفى غيرها بصفة
عامة يجب أن يكون مبينا على العلم الصحيح ، والفهم السليم ،
والدراية الواسعة الواعية لأصول الدين وفروعه ولمقاصده وأهدافه
وأحكامه .

وأن يكون كذلك لحمته وسداه : الأمانة والصدق وخدمة الحق
والعدل والتنزه عن الاحقاد والاطماع والبعد عن المارب والاهواء
والترفع عن النفاق وكتمان الحق .

قال - تعالى :

﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب
هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله
الكذب ، ان الذين يفترون على الله

الكذب لا يفلحون ﴿

(النحل ١١٦)

وقال - سبحانه :

﴿ ولا يجرمكم شأن قوم على أن
لا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب
للتقوى ... ﴾

(المائدة ٨)

وقال - عز وجل :

﴿ وما أرسلنا قبلك إلا رجالا نوحي
إليهم ، فاسألوا أهل الذكر إن كنتم
لا تعلمون ﴾

(الأنبياء . ٧)

وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه الشيخان عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالم ، اتخذ الناس رجوسا جهالا ففسلوا فافتوا بغير علم فضلوا - أى : فى أنفسهم - وأضلوا - أى غيرهم .

.....

٣ - ان الخلاف فى الأمور التى تقبل الاجتهاد لا غبار عليه ولا ضرر منه مادام القصد الوصول إلى الحق ، وإلى ما تحقق معه المصالح النافعة للأفراد والجماعات .. ومادام - أيضا - هذا الخلاف مصحوبا بالنية الحسنة ، وبالكلمة الطيبة - وبالمناقشة الرصينة التى يزينها الأدب ومكارم الأخلاق .

ولقد سما النبى - صلى الله عليه وسلم - بهذا الاجتهاد ، فبشر أصحابه بأنهم مأجورون سواء أصابوا أم أخطأوا ، فقال فى حديثه الصحيح : (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد)

ومن شأن الأمم السعيدة الرشيدة أنها يكثر بين أفرادها التعاون على البر والتقوى ، لا على الإثم والعدوان .

أما الأمم الشقية الجاهلة ، فهى التى يشيع بين أفرادها سوء الظن والتراشق بالتهم الباطلة ، والتنازع الذى مبعثه الأهواء والأحقاد .

٤ - ان الأولاد هم ثمرة القلب وإحدى زينتى الحياة الدنيا ، وقد تمنى الذرية جميع الناس حتى الأنبياء ، فهذا سيدنا إبراهيم يدعو الله فيقول : (رب هب لى من الصالحين) .

ولكن الأولاد فى الوقت نفسه أمانة فى أيدي آبائهم ويجب على الآباء أن يرعوا هذه أمانة حق رعايتها ، بأن يحسنوا تربيتهم دينيا وجسميا وعلميا وخلقا ، وبأن يقدموا لهم ما هم فى حاجة إليه من عناية مادية ومعنوية .

قال - تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ
وَأَهْلِيكُمْ نَارًا .. ﴾

(سورة التحريم : ٦)

وقال سبحانه :

﴿ وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ
عَلَيْهَا .. ﴾

(طه : ١٣٢)

وفى الحديث الصحيح : (كلكم راع وكلكم مسئول عن
رعيته) .

.....
٥ - ان هذا الكون قد أقامه الله تعالى - على نظام دقيق ، بديع ،
محكم ، فكل شيء فيه يسير وفق تدبير متقن وتنظيم بديع .
فالشمس تشرق وتغرب فى وقت معلوم ، ومثلها القمر والليل
والنهار ، كما قال - سبحانه :

﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ
وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ
يَسْبَحُونَ ﴾

(يس : ٤٠)

. وكما قال - تعالى :

﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾

(القمر : ٤٩)

وكما قال عز وجل :

﴿ ما ترى فى خلق الرحمن من

تفاوت .. ﴾

(الملك : ٣)

وإذا فالإنسان العاقل ، هو الذى يتخذ النظام شعارا له فى سائر تصرفاته لأنه يوفر المجهود ويضاعف الثمرة ، وما وجد النظام فى شيء إلا زانه وما فقد من شيء - إلا شأنه .
وصدق الله إذ يقول :

﴿ وان من شيء إلا عندنا خزائنه ،

وما ننزله إلا بقدر معلوم ﴾

(الحجر : ٢١)

٦ - إننا نعيش فى عصر لا تتنافس فيه الأمم بكثرة أفرادها ، ولا باتساع أراضيتها وإنما نحن نعيش فى عصر تتنافس فيه الأمم بالاختراع والابتكار ووفرة الإنتاج والتقدم العلمى بشتى صوره والوانه ، هذا التقدم الذى يجعل احتياج الغير إليك ، أكثر من احتياجك إليه .

ونحن نشاهد أمما أقل عددا من غيرها ولكنها أقوى ، وأغنى من ذلك الغير والأمثلة على ذلك يعرفها عامة الناس ، فضلا عن علمائهم .

٧ - ان من مزايا شريعة الإسلام أن الأمور التى لا تختلف المصلحة فيها باختلاف الأوقات والبيئات والاعتبارات ، تنص على

الحكم فيها نصا قاطعا ، لا مجال معه للاجتهاد والنظر ، كتحليل البيع وتحريم الربا .

أما الأمور التي تخضع فيها المصلحة للظروف والأحوال فإن شريعة الإسلام تكل الحكم فيها إلى أرباب النظر والاجتهاد والخبرة في إطار قواعدها العامة ، ومن هذه الأمور مسألة تنظيم الأسرة أو النسل ، فأنها من المسائل التي تختلف فيها الأحكام باختلاف ظروف كل أسرة وكل دولة ، وباختلاف إمكانياتها .

فمثلا هناك دول هي في حاجة إلى الكثرة البشرية لأن وسائل الإنتاج والرقى فيها ، تحتاج إلى هذه الكثرة القوية المنتجة الرشيدة وأمثال هذه الدول يقال لها : مرحبا بهذه الكثرة القوية المؤمنة العاقلة ، وهناك دول لا تحتاج إلى الكثرة في عدد أفرادها لأن هذه الكثرة موجودة فيها ولأن إمكانياتها لا تتحمل ، ولأن السواد الأعظم من أفرادها يعيش على جهود القلة فيها ولأنها مع كثرتها تستورد من غيرها معظم ضروريات حياتها .

وأمثال هذه الدول يكون تنظيم الأسرة فيها أمرا مرغوبا فيه ومطلوبا منها مع غيره من الوسائل الأخرى التي تؤدي إلى تقدمها ، كمضاعفة الإنتاج ، ومواصلة تطوير الزراعة والصناعة وغيرهما ، وحرص أفرادها على أداء واجباتهم بأمانة ونشاط ، وقوة .

إننا مرة أخرى نقول : ان الكثرة الصالحة المنتجة القوية مرحبا بها ، أما الكثرة الهزيلة ، الضعيفة الشاردة عن الطريق القويم المعتمدة في كثير من ضروريات حياتها على غيرها .
فالقلة خير منها .

بعد هذه الحقائق التي أرجو أن تكون محل اتفاق نحب أن ندخل إلى موضوع تنظيم الأسرة أو النسل بأسلوب السؤال والجواب فنقول

أولا : ما معنى تنظيم الأسرة ؟ وهل هناك فرق بينه وبين التحديد والتعقيم والإجهاض ؟

والجواب ببساطة : تنظيم الأسرة معناه : أن يتخذ الزوجان باختيارهما واقتناعهما الوسائل التي يريانهما كفيلة بتباعد فترات الحمل ، أو إيقافه لمدة معينة من - الزمان ، يتفقان عليها فيما بينهما .

والمقصود من ذلك : تقليل عدد أفراد الأسرة بصورة تجعل الأبوين يستطيعان القيام برعاية أبنائهما رعاية متكاملة بدون عسر أو حرج أو احتياج غير كريم .

وهناك فرق شاسع بينه وبين التحديد والتعقيم والإجهاض ، إن تحديد النسل بمعنى منعه منعاً مطلقاً ودائماً ، حرام شرعاً ومثله التعقيم الذى هو بمعنى القضاء على أسباب النسل نهائياً .

وأما الإجهاض وهو قتل الجنين في بطن أمه أو إنزاله فقد أجمع الفقهاء أيضاً على حرمة وأنه لا يجوز إلا إذا حكم الطبيب الثقة بأن فى بقاء هذا الجنين هلاكاً للأم ، أو ضرراً بليغاً سيصيبها بسبب بقاءه فى بطنها .

ثانياً : هل تنظيم الأسرة بتلك الصورة التى سبق بيانها جائز من الناحية الدينية ؟

والجواب : ان تنظيم الأسرة أو النسل ، بتلك الصورة التى سبق بيانها جائز شرعاً وعقلاً متى كانت هناك أسباب تدعو إليه ، وهذه الأسباب يقدرها الزوجان حسب ظروفهما .

فقد تنشأ أسباب تدفع الإنسان إلى تنظيم أسرته أو نسله ، وقد ذكر الفقهاء قديماً وحديثاً جملة من الأسباب التى تبيح للزوجين تنظيم نسلهما

ومن الفقهاء القدامى الذين فصلوا الحديث عن هذه المسألة ،
الإمام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ، فقد قال في كتابه « إحياء
علوم الدين » ج ٢ ص ٥١ .

(وأما العزل - وهو أن يقذف الرجل مائه خارج الرحم
منعا للحمل - فقد اختلف العلماء في إباحتها وكراهته ..
والصحيح عندنا أن ذلك مباح) .

ثم قال رحمه الله : والنيات الباعثة على العزل خمس :
الأولى : فى السرارى ، وليس منهيها عنه .
والثانية : من أجل استبقاء جمال المرأة وسمنها لدوام
التمتع بها واستبقاء حياتها خوفا من خطر الطلق ، وهذا
أيضا ليس منهيها عنه .

والثالثة : الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد
والاحتراز من الحاجة إلى - التعب فى الكسب ودخول
مداخل السوء ، وهذا أيضا غير منهي عنه فان قلة الحرج
معين على الدين .

نعم الكمال والفضل فى التوكل والثقة بضمان الله حيث قال :
« وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها » .. ولكن النظر إلى
العواقب وحفظ المال وإدخاره ، لا نقول أنه منهي عنه .
وقد لخص فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت فى كتابه
« تنظيم النسل ص ٨ جانباً من كلام الإمام الغزالي فى هذه المسألة
فقال

يرى الإمام الغزالي أن منع الولد مباح ولا كراهة فيه
قال : لأن النهى إنما يكون بنص أو قياس منصوص ،

ولا نص في الموضوع ولا أصل يقاس عليه بل عندنا في الإباحة أصل يقاس عليه وهو ترك الزواج أصلاً أو ترك المخالطة الجنسية بعد الزواج ، أو ترك التلقيح بعد المخالطة فإن كل ذلك مباح وليس فيه إلا مخالفة الأفضل فليكن منع الحمل بالعزل أو ما يشبهه مباحاً .. »

ومن العلماء القدامى الذين رجحوا جواز العزل : الأئمة ابن تيمية وابن القيم والشوكاني أما الإمام ابن تيمية فقد جاء عنه في كتاب « مختصر الفتاوى » ص ٤٢٦ :

وأما العزل فقد حرمه طائفة لكن الأئمة الأربعة على جوازه بإذن المرأة .

وأما الإمام ابن القيم ، فقد رجح في كتابه « زاد المعاد » ج ٤ ص ١٦ الرأي القائل بإباحة العزل فبعد أن ذكر طائفة من الأحاديث المصروفة بجوازه فقال : « فهذه - الأحاديث صريحة في جواز العزل .

وأما الإمام الشوكاني فقد قال في كتابه « نيل الأوطار » : ولا خلاف بين العلماء في جواز العزل ، بشرط أن توافق الزوجة الحرة على ذلك ، لأنها شريكة في المعاشرة الزوجية .

.....
وأما الفقهاء المحدثون فمنهم فضيلة الشيخ السيد سابق ، فقد قال في كتابه المشهور :

« فقه السنة » ج ٧ ص ١٤٥ ، تحت عنوان : العزل وتنظيم النسل »

تقدم ان الإسلام يرغب في كثرة النسل ، إذ ان ذلك مظهر من مظاهر القوة والمنعة بالنسبة للأمم والشعوب .

إلا أن الإسلام مع ذلك لا يمنع في الظروف الخاصة من تنظيم النسل ، باتخاذ دواء - يمنع من الحمل أو بأى وسيلة أخرى من وسائل الحمل .

فيباح التنظيم في حالة ما إذا كان الرجل معيلاً .

أى : كثير العيال - ولا يستطيع القيام على تربية ابنائه التربية الصحيحة .

كذلك إذا كانت المرأة ضعيفة ، أو كانت موصولة الحمل ، أو كان الرجل فقيراً ، أو كان هناك مرض معد في الزوجين أو في أحدهما . ففي مثل هذه الحالات يباح تنظيم النسل ، بل إن بعض العلماء يرى أن التحديد في - هذه الحالات لا يكون مباحاً فقط بل مندوباً إليه .. »

ولقد جاء في مجلة الحج العدد ١٦ لسنة ١٣٨٤ فتوى لفضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز حول هذا الموضوع قال فيها :

« العزل هو إراقة المنى خارج الفرج ، لئلا تحمل المرأة وهذا إنما يفعله الإنسان عند الحاجة إليه ، مثل كون المرأة مريضة فيخشى أن يضرها الحمل ، أو يضر طفلها ، فيعزل لهذا الغرض أو نحوه من الأغراض المعقولة الشرعية إلى وقت ما ، ثم يترك ذلك ، وليس في هذا قطع للحمل ولا تحديد للنسل ، وإنما فيه تعاطي بعض الأسباب المؤخرة للحمل لغرض شرعى ، وهذا لا محذور فيه في أصح الأقوال - عند العلماء كما دلت عليه أحاديث العزل » (١) .

(١) نقلاً عن كتاب « الدين وتنظيم الأسرة » ص ٦٩ لفضيلة الدكتور : أحمد

الشرباصى .

وبذلك نرى أن تنظيم الأسرة ، أجازته الفقهاء القدامى والمحدثون متى كان هناك داع إليه .

ثالثاً : هل تنظيم النسل أو الأسرة هو الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة تزايد السكان ، ورفع مستوى المعيشة وحصول كل فرد على مطالب حياته بصورة مقبولة ؟

والجواب : ما قال عاقل بأن تنظيم النسل أو الأسرة هو الوسيلة الوحيدة لحل هذه المعضلات وإنما هو وسيلة من بين كثير من الوسائل التي من أهمها : أداء كل فرد من أفرادها لواجبه قبل مطالبته بحقوقه ، وحرص هذا الفرد على أن يكون لبنة نافعة في بناء كيان مجتمعه .

لبنة تقوى كيان المجتمع ولا تضعفه ، وتعطيه من إنتاجها أكثر مما تأخذ منه وافة الأوقات في كل أمة تثقلها الديون والمتاعب المتشابكة ، تتمثل - في تقديري - في تمزق أبنائها وتفرقهم ، وسلبيتهم ، وشيوع سوء الظن بينهم بدون موجب واهتمام معظمهم بالحصول - بكل طريق - على مصالحهم الخاصة ، ومنافعهم الذاتية .

أما ما يعود على أمتهم بالخير ، فلا يحظى بجانب كبير من تفكيرهم أو اهتمامهم .
والله - تعالى - يقول

﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا
ما بأنفسهم ﴾

(الرعد ١١٠)

رابعاً : أهنأك فتاوى رسمفة صءرء فى مؤصوء ءنظفم النسل أو الأسرة ؟

والءواب : نعم هنأك فتاوى مؤءءءة صءرء فى هءا المؤصوء ،
نكففى بأفرء نماءء منها :

١ - فى ٢٥ فنافر سنة ١٩٣٧ - أى : منء أكءر من ءمسفن سنة
ورء إلى ءار الإفتاء سؤل نصه : رءل رزق بولء واءء ، وفءشى أن
هو رزق أولاءا كءفرفن ، أن فقع فى ءرء من عءم ءءرءه على ءرففة
الأولاء والعناية بهم ، أو ءسوء صءءه فءضعف أعصابه عن ءءمل
وابعبائهم ومءاعبهم وأن ءسوء صءة زوءءه لكءرة ما ءءمل وءضع ،
ءون أن فمضى بفن ءءمل وءءمل فءرة ءسءرف ففها فهل له
أو لزوءءه أن فءءءا بعض الوسائل ءى فشفر بها الأطباء ،
لفءءب كءرة النسل ، بعفء ءطول الفءرة بفن ءءمل فءسءرف الأم
ولا فرفق الوالء ؟

وقء أءاب فضفلة الشفء عبء المءفء سلفم - مففى ءفءار
العصرفة فى ذلك الوقت - بقوله اءلعنا على هءا السؤل ، وففء
أن الذى فؤءذ من نصوء الفقهاء الأءناف ، أنه فءوز أن ءءء
عض الوسائل لمفع ءءمل ، على الوجه المبفن بالسؤل .
والفتوى بكاملها منشفورة بمءموءة « الفتاوى الإسلامفة » ء ٢
ص ٤٤٥ .

٢ - وشبفه بهذا السؤل ، سؤل آءر ورف إلى لءنة الفتوى
بالأزهر فى ١٠ مارس سنة ١٩٥٣ م. ونصه : رءل مءزوج رزق بولء
واءء وفءشى أن هو رزق أولاءا كءفرفن أن فقع فى ءرء من - عءم
ءءرءه على ءرففة الأولاء والعناية بهم .
فهل له أو لزوءءه أن فءءءا بعض الوسائل ءى فشفر بها الأطباء
لءءب كءرة النسل فءفء ءطول الفءرة بفن ءءمل وءءمل ،

فتستريح الأم وتسترد صحتها ولا يرهق الوالد صحيا أو ماديا
أو اجتماعيا ؟

وكان الجواب : اطلعت اللجنة على هذا السؤال ، وتفيد بأن
استعمال دواء لمنع الحمل مؤقتا لا يحرم على رأى عند الشافعية ،
وبه تفتى اللجنة ، لما فيه من التيسير على الناس ، ودفع الحرج
ولا سيما إذا خيف من كثرة الحمل ، أو ضعف المرأة من الحمل
المتتابع بدون أن يكون بين الحمل والحمل فترة تستريح فيها المرأة
وتسترد صحتها ، والله - تعالى - يقول .

﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم

العسر ﴾

وأما استعمال دواء لمنع الحمل أبدا فحرام .
٣ - ومن الأسئلة التي وجهت لى شخصيا حول هذا الموضوع
ما يأتى .

(١) زوجان معهما طفل واحد ، ويسكنان فى شقة من حجرتين
ودخلهما الشهرى فى حدود مائة جنيه فى إيماننا هذه سنة ١٩٨٨ ،
ويريدان باختيارهما واتفاقهما أن يوقفا الحمل فترة من الوقت ،
ليتفرغا لتربية هذا الطفل تربية كريمة فهل يجوز لهما شرعا ذلك ،
مع انهما يؤمنان إيمانا عميقا بأن كل شيء بقضاء الله وقدره ؟
وكان جوابى : لا مانع شرعا من إيقاف الحمل لفترة من الزمان
ماداما يقصدان من وراء ذلك حسن التربية لطفلهما ، وماداما
يؤمنان هذا الإيمان العميق بقدرة الله - تعالى - على كل شيء
ومسلكهما هذا ، إنما هو لون من مباشرة الأسباب الشريفة التي
أحلها الله - تعالى - .

(ب) زوجان يسكنان فى شقة ثلاث غرف ، ومعهما ولد وبنت ودخلهما الشهرى فى أيامنا هذه سنة ١٩٨٨ مائتا جنيه ، ويشعران بأن هذا المبلغ يكفيهما لمطالب - الحياة الشهرية التى لا غنى عنها ويريدان باختيارهما أن يوقفا الحمل لفترة من الزمان - وقصدهما من ذلك أن يكون للولد حجرة خاصة ينام فيها ، وللبنت حجرة أخرى تنام فيها فهل يجوز ذلك شرعا ، مع انهما يحافظان على أداء فرائض الله - تعالى - ، ويحرصان - على التقيد بأحكام دينية ؟ وكان جوابي : إنه لا مانع شرعا من ذلك لأنهما بفعلهما هذا يبشران الوسائل السليمة لتربية ولديهما تربية قويمه ، دعا إليها النبى - صلى الله عليه وسلم فى قوله : « علموا أولادكم الصلاة وهم فى سن السابعة واضربوهم على تركها وهم فى سن العاشرة وفرقوا بينهم فى المضاجع » اى - عند النوم .

(ج) زوجان معهما ثلاثة أولاد ، وحالتهما المادية والصحية ممتازة ، ويريدان أن يوقفا برضاها واختيارهما الحمل لفترة من الزمان ، وليس ذلك لأسباب خاصة بهما وإنما لأنهما يعتقدان بأن الدولة التى يعيشان فيها هى بحاجة إلى تنظيم النسل ، فهل هذا جائز شرعا مع حرصهما التام على أداء أحكام دينهما ؟ وكان جوابي : إن هذا الشعور بظروف الدولة التى تعيشان فيها شعور طيب وحميد يدل على حسن الظن وعلى الثقة فيما تصدره الدولة من بيانات حول هذا الموضوع . كما يدل على الاهتمام المشكور بأحوال المجتمع الذى تعيشان فيه استجابة لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » . وما دام تتفكر كما كذلك ، فما تريدان عمله من تأجيل الحمل لفترة

من الزمان تتفقان عليها ، لا مانع منه شرعا ، فإن الأمور بمقاصدها ، والأعمال بالنيات .

خامسا : أيصح للدولة أن تصدر قانونا لتنظيم الأسرة أو النسل ؟

والجواب : لا يصح ذلك في تقديري ، لان مسألة تنظيم الأسرة من المسائل الشخصية التي تتعلق بالزوجين وحدهما ، والتي تختلف من أسرة إلى أسرة على حسب - ظروفهما وأحوالهما ، وما يتعلق بالزوجين لا تعالجه القوانين وإنما خير وسيلة لتنظيم - الأسرة فهم الدين فهما سليما وإشاعة هذا الفهم بين جميع أفراد الأمة .
وانى أرجح أن على رأس الأسباب التي جعلت بعض الناس يتهاون فى مسألة تنظيم الأسرة هو فقدان الوعى ، وعدم الفهم السليم لأحكام الدين ، ولشئون الدنيا ، والاستخفاف بالمسؤولية نحو الأبناء .

سادسا : هل تتعارض الدعوة إلى تنظيم الأسرة مع قوله - تعالى :

﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ﴾

او مع قوله تعالى :

﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن

نرزقهم وإياكم ﴾

او مع قوله تعالى :

﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله
رزقها ﴾ .

أومع الحديث الشريف : (تناكحوا تناسلوا تكثرُوا فإنى
مباه بكم الأمم يوم القيامة)
والجواب : لا تتعارض الدعوة إلى تنظيم النسل متى سبقت
باسلوب حكيم ، مع قوله - تعالى :

﴿ المال والبنون زينة الحياة
الدنيا . . ﴾

ومع ما يشبهها من آيات كريمة وذلك لأنه لم ينكر أحد من العقلاء
أن المال الحلال ، والذرية الصالحة ، هما زينة الحياة الدنيا .
ولكن هناك ما هو أسمى منهما وأبقى ، وهو ما وضحته بقية الآية
فى قوله - سبحانه :

﴿ والباقيات الصالحات خير عند ربك
ثوابا وخير أملا ﴾

(الكهف ٤٦)

أى : المال والبنون زينة يتزين بها كثير من الناس فى هذه الحياة
وإذا كان الأمر كذلك فى عرف كثير منهم ، فإن الأقوال الطيبة ،
والأعمال الصالحة هى الباقيات الصالحات التى تبقى ثمارها
للإنسان وتكون عند الله - تعالى - خير من الأموال والأولاد ، لأن
المال والبنين كثيرا - ما يكونان فتنة ، كما فى قوله - سبحانه :

﴿ إنما أموالكم وأولادكم فتنة . . . ﴾

(التغابن الآية ١٥)

اي إن اموالكم وأولادكم على رأس الأسباب التي تؤدي المبالغة في الاستغلال بها إلى التقصير في طاعة الله - تعالى - وإلى مخالفة أمره ، فكونوا مؤثرين لرضا الله على كل شيء سواه .
وقال - سبحانه - في آية أخرى قبل هذه الآية :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن مِّنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدَا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ .. ﴾
(التغابن : ١٤)

فالأولاد قد يكونون زينة ، وقد يكونون فتنة ، وقد يكونون أعداء ، وتنظيم النسل - متى صاحبه النية الطيبة والمقاصد الشريفة ، كان عوناً للإنسان على أن يكون الأولاد قرة عين له .

ولا تتعارض الدعوة إلى تنظيم الأسرة مع قوله - سبحانه :

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَقِئْنَا نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ .. ﴾
(الإسراء الآية : ٣١)

لأنه ما قال أحد بأن تنظيم الأسرة قتل للأولاد ، وإنما هو حماية لهم من النواحي الدينية والصحية والاجتماعية .

- والآية الكريمة وما يشبهها من آيات ، تنهى عن قتل الأولاد قبل ولادتهم ، وبعد ولادتهم وتوعد الذين كانوا يفعلون ذلك من أهل الجاهلية - ولا سيما مع البنات - بأشد أنواع - العذاب ، ومن ذلك قوله - تعالى :

﴿ قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها
بغير علم ، وحرموا ما رزقهم الله افتراء
على الله ، قد ضلوا وما كانوا مهتدين ﴾
(الانعام ١٤٠)

وقوله - سبحانه -

﴿ وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب
قتلت ﴾

(التكوير ٨٠ ، ٩)

ولقد حرمت شريعة الإسلام الإجهاض - وهو قتل الجنين في بطن أمه - تحريماً قاطعاً ، ولم تبحه - كما سبق أن أشرنا - إلا إذا حكم الطبيب الثقة ، بأن بقاء هذا الجنين سيؤدي إلى هلاك الأم أو إلحاق ضرر محقق بها ، وقال فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ما ملخصه : (اتفق الفقهاء على أن إسقاط الحمل بعد نفخ الروح فيه - وهو كما يقولون لا يكون إلا بعد أربعة أشهر - حرام وجريمة لا يحل لمسلم أن يفعله لأنه جناية على حي متكامل موثوق به أن بقاءه بعد تحقيق الحياة هكذا يؤدي لا محالة إلى موت الأم فإن الشريعة بقواعدها العامة تأمر بارتكاب أخف الضررين ، وهو إسقاط هذا الحمل .

أما إسقاطه قبل نفخ الروح فيه - أي قبل إتمام أربعة أشهر كما يقولون - فقد اختلفوا فيه فرأى فريق أنه جائز ولا حرمة فيه ، ورأى آخرون أنه حرام أو مكروه ..) .

ولا يتعارض تنظيم الأسرة كذلك مع قوله - تعالى :

﴿ وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ﴾

(هود ٦)

لأن كل إنسان لا يكون مؤمنا حقا ، إلا إذا اعتقد اعتقادا جازما أن كل دابة فى الأرض من إنسان أو حيوان أو غيرها ، على الله وحده رزقها فهو سبحانه - الرازق للغنى والفقير وللصغير والكبير ، ولكن ذلك لا ينافى الأخذ بالأسباب والسعى فى سبيل الحصول على الرزق إذ أن هذا الرزق قد جعل الله - تعالى - له وسائل من سلكها نجح ومن أهملها خسر وكيف لا وهو القائل فى آية أخرى :

﴿ هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾

(الملك ٥)

ولذا فتنظيم الأسرة لا يتعارض إطلاقا مع الاعتقاد بأن الله - تعالى - هو الرازق لمخلوقاته لأننا مع هذا الاعتقاد مطلوب منا أن نسعى لطس ~~الدين~~ ^{الدين} ومن وجوه المشروعة حتى - نقدم لمن هم أمانة فى ~~أمانتهم~~ ^{أمانتهم} ما يغنيهم ويسترهم .
وفى الحديث الصحيح (إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون وجوه الناس) ثم انى بعد ذلك أنساع ~~فى العلم~~ ^{فى العلم} ~~من الناس~~ ^{من الناس} فى مجموعهم - يؤمنون بهذه - الآية إيماننا عمليا كما ينطقون بها لفظيا ؟

والجواب : ان واقعهم العملى الذى نحسه ونشاهده ، يخالف أقوالهم .

بدليل انهم لو كانوا يؤمنون بهذه الآية إيماناً عميقاً .
لما رأيت الوساطات من فلان إلى فلان ، من أجل الحصول على أشياء
معينة .

ولما رأيت من يريق ماء وجهه ، ويدل نفسه لمخلوق مثله ، من
أجل أن يعين بعض أولاده في وظيفة معينة ، أو في عمل معين ،
أو أن يدخلهم له كلية معينة . إلخ .
ولما رأيت أولئك الذين لا يعرفون معنى التعفف وهم يمدون
أيديهم بالسؤال إلى مخلوق مثلهم .
فهل هذا المسلك الذى يتنافى مع الكرامة الإنسانية ، يتفق مع
معنى قوله - تعالى :

﴿ وما من دابة فى الأرض إلا على الله
رزقها ﴾

مما لا شك فيه أن الذى يتفق مع معنى هذه الآية الكريمة ، هو
العفاف النفسى والسمو القلبى ، والتعالى على سؤال المخلوقين
فى أمر يتنافى مع مكارم الأخلاق .
ولكن أفة الناس الكبرى ، أن كثيراً منهم أقوالهم فى واد ،
وأفعالهم فى واد آخر ، وهذا شر ما تبطل به الأمم .

.....
وايضاً لا تتعارض الدعوة إلى تنظيم النسل مع قوله - صلى الله
عليه وسلم : (تناكحوا تناسلوا تكثروا فإنى مباه بكم الأمم
يوم القيامة) .

لأن هذا الحديث مع كونه مرسلًا نرجح أن المقصود به -
والله أعلم - الكثرة المؤمنة الصالحة ، القوية المنتجة .
إذ من المعلوم أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يباهى

بكثر فاسقة عاصية ضعيفة جائعة متخلفة جاهلة ، تستورد معظم ضروريات حياتها من غيرها .

وإنما يباهى بالكثرة المستقيمة القوية ، العريضة الغنية التي دائما يدها هي العليا ويد غيرها هي السفلى .

ولقد ذم النبي - صلى الله عليه وسلم - الكثرة التي لا فائدة من ورائها في حديثه المشهور الذي يقول فيه : (يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها . قالوا أومن قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟ قال : بل أنتم حينئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل ولينزعن الله من قلوب أعدائكم المهابة منكم ، وليقذفن في قلوبكم الوهن . قالوا : وما الوهن يا رسول الله ؟ قال : حب الدنيا وكراهية الموت) .

وإذا فالكثرة الصالحة القوية المنتجة مرحبا بها وهي محل المباهاة في كل زمان ومكان .

أما الكثرة المنحرفة الطائشة الضعيفة التي تمد يدها بالسؤال إلى غيرها فإن القلة الرشيدة خير منها .

ونحن نكرر أن مسألة تنظيم الأسرة ، ليست من المسائل التي لا تقبل التغيير أو النظر لأنها تنزّل من حكيم حميد .

وإنما هي من المسائل التي تقبل المراجعة والنظر ، والتي هي من الأمور النسبية التي تخضع لظروف كل أسرة وأحوالها ، ولإمكانيات كل دولة وتقديرها ، فقد يكون تنظيم النسل مطلوباً في أسرة دون أسرة وفي دولة دون دولة .

فالأقطار التي تشكو من تضخم السكان ، في حاجة إلى تنظيم الأسرة أو النسل والأقطار التي في حاجة إلى كثرة الأفراد لخروجها من حروب مدمرة أو لوجود إمكانيات ضخمة فيها .. لا تطالب بتنظيم النسل .

● والخلاصة ان هذه المسألة تختلف من أسرة إلى أسرة ومن قطر إلى قطر على حسب الظروف والأحوال والإمكانات .

سابعاً : هل الدين يدعو إلى اتخاذ وسائل معينة لتنظيم الأسرة ؟

الجواب : ان الدين يدعو إلى الحياة السعيدة بين الزوجين ويرسم لهما طريقها ويحدد لهما ما هو حلال وما هو حرام ثم بعد ذلك يعطيها الحرية الكافية لتصرف حياتهما في إطار شريعة الله - تعالى ومكارم الأخلاق .

وظروف تنظيم النسل أو الأسرة كانت في القديم مقصورة على (العزل) - وهو قذف النطفة بعيداً عن الرحم عند الإحساس بنزولها .

وقد ثبت في الصحيحين عن جابر بن عبد الله قال : كما نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل .

وفي رواية للإمام مسلم عن جابر - أيضاً - قال : كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله ذلك فلم ينهنا .

ثم تطورت طريقة تنظيم النسل بمرور الأيام وابتكر الأطباء أنواعاً كثيرة لهذا الغرض منها ما يؤخذ عن طريق الفم ، ومنها ما يؤخذ عن طريق الحقن ، ومنها اللوالب المعدنية إلى غير ذلك من الوسائل . وكل هذه الوسائل لا يعارضها الدين ما دامت لا تتنافى مع آدابه وما دام قد حكم - الأطباء الثقة بصلاحياتها ، وعدم حدوث ضرر من استعمالها .

ثامناً : هل يتنافى أو يتعارض تنظيم الأسرة مع الإيمان بقضاء الله وقدره ؟

والجواب : انه لا تنافى ولا تعارض بين تنظيم الأسرة وبين الإيمان بقضاء الله وقدره لان تنظيم الأسرة ما هو إلا لون من مباشرة الأسباب التي أمرنا الله تعالى بمباشرتها لتنظيم حياتنا .
وهذه الأسباب قد تنجح وقد لا تنجح ، وقد تتخذ المرأة وسائل منع الحمل لفترة معينة ، ومع ذلك يأتى الحمل ، كما ان المريض قد يذهب إلى الطبيب - فيعطيه علاجاً معيناً ولكن هذا العلاج قد يؤدي إلى الشفاء وقد لا يؤدي إلى ذلك .

ونحن مطالبون دينياً وعقلياً بمباشرة الأسباب التي شرعها الله تعالى لنجاحنا في الحياة مع إيماننا المطلق بأن ما قدره الله وقضاه لابد أن يكون إلا أن ما قدره الله وقضاه نحن لا نعلمه ولا نعرفه لأن مرده إليه وحده وهو سبحانه علام الغيوب ورحم الله القائل .
إنما الغيب كتاب صانه .. عن عيون الخلق رب العالمين
ليس يبدو منه للناس سوى .. صفحة الحاضر حيناً بعد حين
وإذا فتنظيم الأسرة لا يتعارض إطلاقاً مع الإيمان بالقضاء والقدر لأن ما قدره الله تعالى نحن لا نعلمه ، وإنما نحن نباشر الأسباب التي شرعها سبحانه لسعادتنا ثم نكل الأمور بعد ذلك لله - تعالى يصرفها كيف يشاء - ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين .



وبعد : فهذه كلمة عن مسألة (تنظيم النسل) من الناحية الدينية قصدت بيان الحقيقة في هذه المسألة التي كثرت فيها الأقوال .

وأسأل الله - تعالى - أن يجعلها خالصة لوجهه ونافعة لعباده ، كما أسأله عز وجل أن يوفقني لكتابة بحث عنها بصورة أكثر تفصيلاً .



ضريبة التركات

رأى الدين

فى ضريبة التركات ورسم الأيلولة

١ - تابعت باهتمام وأناة ما كتبه الكاتبون عن
ضريبة التركات ، والمناقشات الجيدة التي أثارها
السادة أعضاء مجلس الشورى من النواحي
الاقتصادية ، والاجتماعية ، والإنسانية ، حول
هذا الموضوع .

ولا شك أن هذه الكتابات والمناقشات ، تمثل لونا حسنا من
السعى نحو الإصلاح ، متى صاحبته النيات الطيبة ، والمقاصد
الشريفة ، والحرص على تحقيق الخير والعدل ، والله - تعالى -
يقول : « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم
والعدوان .. » .

والقوانين واللوائح التي تصدرها الدول ، قابلة للإلغاء
أو التعديل ، بين الحين والحين ، لأنها ليست تنزيلا من حكيم
حميد ، ولأن الأشخاص الذين أصدرها قد يخطئون وقد يصيبون ،
ولأن اختلاف الظروف ، وتبدل الأحوال ، يستلزم مراجعة هذه
القوانين واللوائح ، حتى تسير روح العصر ، ومقتضيات العدالة ،
ومتطلبات المصلحة للأفراد والجماعات .

ولقد قابل المسئولون في الدولة هذه المناقشات والكتابات عن
ضريبة التركات ، بروح طيبة ، وبتعليقات حسنة ، مما يبشر بأن
هناك تعاوننا صادقا بين أجهزة الدولة على اختلاف مواقعها .
وهذا أمر يتبعه العقلاء دائما ، لأن القوانين العادلة ، خيرها
يعود على الأمة كلها ، أما القوانين الجائرة فشرها يصيب الأمة كلها
أيضا .

٢ - والذي يتدبر شريعة الإسلام يرى من مزاياها : أن الأمور التي لا تختلف فيها المصلحة باختلاف الأوقات ، والبيئات ، والاعتبارات ، تنص على الحكم فيها نصا قاطعا ، لا مجال معه للاجتهاد والنظر ، كتحليل البيع وتحريم الربا .
 أما الأمور التي تخضع فيها المصلحة للظروف والأحوال ، فإن شريعة الإسلام تكل الحكم فيها إلى أرباب النظر والاجتهاد والخبرة ، في إطار قواعدها العامة .
 ومن أمثلة ذلك ما يفرضه ولي الأمر من ضرائب على الأغنياء في وقت معين ، وظروف معينة .
 فإن هذا الفعل قابل للإبقاء تارة ، ولللإلغاء أو التعديل تارة أخرى ، على حسب ما تستلزمه مصلحة الأمة .

٣ - ومن المتفق عليه بين الفقهاء ، أن الإنسان إذا فارق الحياة ، وترك مالا قليلا أو كثيرا ، فإن هذا المال لا يقسم بين الورثة إلا بعد أداء الحقوق المتعلقة به ، والتي من أهمها :
 (١) تجهيز المتوفى وتكفينه واتخاذ ما يلزم لدفنه من هذا المال الذي تركه .

(ب) سداد الديون التي في ذمة الميت .
 (ج) تنفيذ وصاياه الشرعية .
 ثم بعد ذلك تقسم التركة على الورثة ، بالطريقة التي نظمها شريعة الإسلام .

٤ - ومن أجمع الآيات التي فصلت الحديث عن ذلك قوله - تعالى :

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ
 حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، فَإِنْ كُنَ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ
 فَلَهُنَّ ثُلَاثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً
 فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا
 السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ
 الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ
 السُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا
 أَوْ دِينَ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ
 أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ، فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ
 إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَلَكُمْ نِصْفُ
 مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ،
 فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ
 مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دِينَ ،
 وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ
 وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ
 مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا

أودين ، وإن كان رجل يورث كلاله
أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد
منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك
فهم شركاء فى الثلث ، من بعد وصية
يوصى بها أودين ، غير مضار ، وصية
من الله ، والله عليم حلیم ﴿

(سورة النساء الايتان ١١ ، ١٢)

٥ - ويلاحظ عند تدبر هاتين الآيتين ، أن الله - تعالى - قد كرر
الامر بعدم تقسيم التركة بين الورثة ، إلا بعد تنفيذ الوصايا ودفع
الديون ، أربع مرات ، تأكيداً لحق الدائنين والموصى لهم ، وتبرئة
لذمة المتوفى .

فقد قال - سبحانه - بعد بيان ميراث الاولاد والابوين :

﴿ من بعد وصية يوصى بها أودين ﴾

وقال بعد بيان ميراث الزوج :

﴿ من بعد وصية يوصين بها أودين ﴾

وقال بعد بيان ميراث الزوجة :

﴿ من بعد وصية توصون بها أودين ﴾

وقال بعد بيان ميراث الإخوة والاخوات لام :

﴿ من بعد وصية يوصى بها أودين ﴾

كما يلاحظ عند تدبر هاتين الآيتين - أيضا - أن الله - تعالى - قد حدد فيهما معظم الذين لهم حق الميراث في تركة المتوفى .
ومن المتفق عليه بين العلماء ، أنه إذا مات إنسان ولا ورثة له ، آلت تركته إلى بيت مال المسلمين .
أما إذا كان له ورثة ، فالتركة خالصة لهم بعد وفاء ما عليه من ديون ، وما له من وصايا ، ولا يجوز شرعا أن تشاركهم الدولة أو غيرها في ذلك ، إذ تقسيم تركة المتوفى قد حددته شريعة الإسلام تحديدا قاطعا وملزما .

هـ - وضريبة التركات - على حسب ما نعلم - عبارة عن اقتطاع جزء من مال الميت تأخذه الدولة بنسبة معينة ، تختلف قلة وكثرة على حسب حجم المال الذي تركه .
فإذا كان هذا الجزء الذي تقتطعه هو ديونا ثابتة لها في رقة الميت ، كأن يكون عليه ضرائب أو ما يشبهها ولم يدفعها في حياته .

ففي هذه الحالة يكون هذا الجزء المقتطع من تركته ، هو من باب الديون التي يجب دفعها للدولة ، ولا يصح للورثة أن يقسموا تركة مورثهم فيما بينهم ، إلا بعد سداد هذه الديون .
أما إذا كان الميت قد دفع جميع ما عليه من التزامات وحقوق للدولة في حياته ~~فليس~~ ليس لها في ذمته شيء .

ففي هذه الحالة لا يصح للدولة بأية صورة من الصور أن تمس تركته بسوء ، فضلا عن أن تأخذ شيئا منها ، وإنما تصبح التركة بكاملها خالصة للورثة الشرعيين ، وليست الدولة واحدا منهم .
لأنها ليست من الورثة الذين حددهم الله - تعالى - في كتابه الكريم ، ووضحهم النبي صلى الله عليه وسلم - بقوله وفعله .

وإذا خالفت الدولة شريعة الله ، وسنت من القوانين مالم يأذن به - سبحانه ، فعلى الذين يملكون السلطة التشريعية وهم أعضاء مجلس الشعب ، إلغاء هذه القوانين .
فإذا لم يفعلوا كانوا مقصرين في حق خالقهم ، وفي حق الأمة التي وكلتهم عنها في إحقاق الحق وإبطال الباطل .

٦ - هذا ، وليكن واضحا للجميع ، أنه لا فرق بين ديون الأفراد ، وديون الدولة ، بل إن ديون الدولة أحق بالسداد من ديون الأفراد ، لأن ديون الأفراد هي حقوق لأشخاص معينين ، أما ديون الدولة فهي حقوق في ذمة المدين لجميع أفراد الأمة ، وكل من يماطل في دفعها ، أو يستخف بها ، يكون أثما وظالما ومرتكبا لفعل محرم نهى الله - تعالى - عنه .

ولقد وردت احاديث متعددة ، تحت على دفع الديون لمستحقها ، وتحذر من أكلها بالباطل .

ومن ذلك ما أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يؤتى له بالرجل المتوفى وعليه دين ، فيسال : هل ترك لذيته فضلا - أى : هل ترك من المال ما يسد ما عليه من ديون ، فإن قيل له : إنه قد ترك وفاء - أى : ترك ما يسد ديونه - صلى عليه ، وإلا قال للمسلمين صلوا على صاحبكم .

قال العلماء : وكان ذلك قبل أن تفتح الفتوح ، فلما فتح الله - تعالى - البلاد لرسوله - صلى الله عليه وسلم - وكثرت الأموال ، صلى على من مات وعليه ديون ، وقضى عنه - صلى الله عليه وسلم - تلك الديون وأخرج الترمذى وغيره ، عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أنه قال :

﴿ نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مَعْلَقَةٌ بِدَيْنِهِ ﴾

أى : محبوسة بما عليه من ديون - حتى يُقضى عنه .
وفى الحديث الصحيح الذى أخرجه البخارى ، أن رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - قال : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها ،
أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله .

٧ - أما رسم الأيلولة ، فإن كان بمعنى أن تقرر الدولة مبالغ معينة
كرسوم على من يريد أن تؤلّ إليه أموال أو عقارات معينة ، لى
تصبح مسجلة باسمه .

فلا شيء فى ذلك من الناحية الدينية ، مادامت هذه المبالغ
المقررة ، لا ظلم فيها ولا غبن ، والذى يقدر ذلك هم أهل الخبرة
والاختصاص .

أما إذا كان رسم الأيلولة يحمل معنى آخر سوى ما ذكرناه آنفاً ،
فعلى السلطة التشريعية فى الدولة ، أن تعدل تلك الرسوم ، بحيث
تتفق مع عدالة شريعة الإسلام وسماحتها ويسرها

٨ - هذا ، ومن سمات الأمم السعيدة الرشيدة القوية ، أن تسود
فيها روح التعاون الصادق بين أبنائها ، وأن تؤدى أفرادها ما عليهم
من واجبات قبل أن يطالبوا بما لهم من حقوق .

أما الأمم الشقية الجاهلة الضعيفة ، فهى تلك التى تشيع فيها
روح التصارع ، والأنانية ، وسوء الظن ، والمطالبة بالكثير مما هو
حق ومما هو غير حق ، دون أن تقدم الكثرة من أبنائها شيئاً يذكر ،
مما يجب عليهم نحو أوطانهم ومجتمعاتهم .
والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .،

محمد طنطاوى

١٩٨٨ / ١٢ / ٨

الشفاعة والوساطة

١ - من صفات الأمم العاقلة الرشيدة ، انها تضع
الأمور في نصابها وتعرف ما هو حق فتنفذه..
وما هو باطل فتلفظه وتبنى حياتها على الأحكام
الموضوعية المنزهة عن اتباع الأهواء والأحقاد
في أقوالها وأفعالها وسلوكها .

أما الأمم الجاهلة الشقية ، فهي التي تختلط فيها المفاهيم ، فلا تستطيع التمييز بين الخير والشر ، والنفع والضرر تارة بسبب غفلتها وذهولها عن طريق الرشده وتارة بسبب اتباعها فى أحكامها للاهواء وانقيادها للشهوات ، وإيثارها الباطل على الحق ، مع معرفتها لذلك ...

٢ - وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿ أفرأيت من اتخذ الهه هواه ، وأضله الله على علم ، وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة ، فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون ﴾

(الجاثية آية ٢٣)

أى : أفرأيت أيها العاقل - انسانا ، أشقى وأجهل من ذلك الذى متى استحسنت شيئا خضع له ، كما يخضع العابد لمعبوده ، والحال ان هذا الإنسان قد أضله الله تعالى - على علم منه - سبحانه - بأن هذا الإنسان الضال هو أهل لذلك ، بسبب استحبابه العمى على الهدى ..

أو الحال ان هذا الشقى قد ترك طريق الخير إلى طريق الشر ، مع علمه بذلك ، وفهمه لما هو حلال وما هو حرام ، والسبب فى انحرافه هذا ، هو انطماس بصيرته ، واستعماله نعم الله فى غير ما خلقت لها .

٣ - ومن الصور التى اختلطت فيها المفاهيم بين كثير من الناس : عدم التفرقة بين الشفاعة التى أحلها الله وأثاب عليها ، وبين الوساطة التى حرّمها - سبحانه - وعاقب عليها .

أما الشفاعة التى أحلها الله - تعالى - ، ووعد صاحبها بالأجر

الجزيل فهي التي تكون من أجل نصرة المظلوم ، وإحقاق الحق ، والتعاون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان . وأما الشفاعة أو الوساطة التي حرّمها الله ، وعاقب عليها فهي ما كانت من أجل تقديم انسان على آخر بدون حق ، أو تفضيل فرد على آخر في الحصول على شيء معين ، مع ان غيره أولى منه بذلك .

٤ - ومن أمثلة ذلك :

ان يتقدم عشرة افراد - مثلا - لمسابقة من أجل الحصول على وظيفة معينة ، او من أجل دخول كلية معينة ، فيأتي من يتوسط لواحد من هؤلاء العشرة لكي يحصل على تلك الوظيفة او لكي يظفر بالدخول في تلك الكلية مع ان غيره من هؤلاء العشرة أحق منه ، لأن الشروط او المواصفات المطلوبة متحققة في من ليس له وساطة ، أكثر من تحققها في صاحب الوساطة .

٥ - ومما لاشك فيه ان هذه الشفاعة السيئة أو الوساطة المنحرفة عن الحق محرمة عقلا وشرعا لأنها تتنافى مع العدالة التي أمرنا الله - تعالى - باتباعها مع العدو والصديق ومع القريب والبعيد فهو - سبحانه - القائل :

﴿ ولا يجرمكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ .

وهو سبحانه القائل :

﴿ ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾

٦ - والوسيط الذى قام بهذه الوساطة الظالمة ، وكذلك الإنسان الذى قبل هذه الوساطة فقدم من لا يستحق على من يستحق ، وأيضا ذلك الإنسان الذى رضى لنفسه ان يوسط غيره للحصول على ما ليس من حقه ..

كل هؤلاء أثمون ، وظالمون ، وفاسقون ، لأنهم أثروا الباطل على الحق ووضعوا الأمور فى غير مواضعها الصحيحة ، وقدموا طاعة الهوى والشيطان ، على طاعة الواحد الديان ..

٧ - لنستمع إلى القرآن الكريم وهو يوضح هذه المسألة توضيحا شافيا فى آية واحدة فيقول :

﴿ من يشفع شفاعته حسنة يكن له نصيب

منها ، ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له

كفل منها ، وكان الله على كل شيء

مقيتا ﴾

(سورة النساء الآية ٨٥)

والشفاعة - كما يقول بعض العلماء - : هى التوسط بالقول فى وصول انسان إلى منفعة دنيوية أو أخروية ، أو إلى انقاذه من مضرة وهى مأخوذة من الشفع وهو انضمام شخص إلى آخر لتقويته وتعظيمه ..

والنصيب - الحظ من كل شيء ، وأكثر ما يستعمل فى الخير . والكفل - الحظ - أيضا - ، إلا أن أكثر استعماله فى الشر ولذا غاير القرآن بينهما ، حيث اتى بالنصيب مع الشفاعة الحسنة واتى بالكفل مع الشفاعة السيئة وأن كان كل منهما قد يستعمل فى الخير وفى الشر .

٨ - والمعنى : ﴿ من يشفع شفاعة حسنة ﴾
بأن يتوسط في أمر أحله الله - تعالى - ، ويترتب على شفاعته
حصول صاحب الحق على حقه ..
« يكن له نصيب منها » أى . يكن له ثواب هذه الشفاعة عند الله -
تعالى .

وقد وردت أحاديث متعددة في الحض على الشفاعة الحسنة ،
ومن ذلك ما أخرجه الشيخان البخارى ومسلم - عن أبى موسى
الأشعرى قال .

« كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا أتاه طالب حاجة أقبل
على جلسائه فقال : اشفعوا تؤجروا ، ويقضى الله على
لسان نبيه - صلى الله عليه وسلم - ما شاء »
٩ - ثم قال - تعالى - .

﴿ ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها ﴾
أى : ومن يشفع لغيره شفاعة سيئة بأن يشفع له فى
أمر ليس من حقه يكن لهذا الشافع أو الوسيط نصيب من
وزرها وأثمها وعقابها لأنه بشفاعته السيئة هذه يكون قد
سعى فى الشر لا فى الخير وفى الباطل لا فى الحق قال
الإمام الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية ما ملخصه :
« الشفاعة الحسنة هى التى روعى فيها الحق ، ودفع بها
الشر وابتغى بها وجه الله - تعالى - ، ولم تؤخذ عليها
رشوة وكانت فى أمر جائز ، لا فى حد من حدود الله ...
والشفاعة السيئة ما كانت بخلاف ذلك .

وروى أن أحد الصالحين شفع لأحد المظلومين فى الحصول على

حقه فقدم إليه المظلوم هدية جزاء شفاعته الحسنة فردها ذلك الرجل الصالح وقال له : لو علمت ما فى قلبك ما شفعت لك انى لا ابغى بشفاعتى إلا وجه الله - تعالى - واحقاق الحق ، وإبطال الباطل .

١٠ - وقد ختم - سبحانه - الآية الكريمة بقوله :

﴿وكان الله على كل شيء مقبلاً﴾

لبيان أنه تعالى - سيجازى كل إنسان بعمله حتى يكثرأ من فعل الخير ويقلعوا عن فعل الشر . والمُقْبِلُ : المقتدر ، والحافظ ، والرقيب ، والشاهد .

أى : وكان الله - تعالى - وما زال على كل شيء مقتدراً أى لا يعجزه امر ، وحفيظاً ورقبياً ، وشاهداً على أحوال الخلق لا تخفى عليه خافية فى الأرض ولا فى السماء وسيجازى الذين اساءوا بما عملوا ، وسيجازى الذين احسنوا بالحسنى .

١١ - وبعد :

فإن الشفاعات السيئة ، والوساطات القبيحة التى لاتراعى فيها الحقوق ، - ولا تحترم معها العدالة ما فشلت فى أمة إلا وكان أمرها فرطاً ، لأن هذه الوساطات والشفاعات التى تتنافى مع شريعة الله - تعالى ومع مكارم الأخلاق سينتج عنها وجود اجيال تستخف بأداء الأمانات ولا تراقب الله - تعالى فى أقوالها وأفعالها - أو سلوكها ، وتصير مصدر هدم فى الأمة لا مصدر بناء

وان الذين يرضون بهذه الشفاعات السيئة ، او يقومون بها بعيدون بسلوكهم هذا عن الصراط المستقيم الذى أمرهم الله - تعالى - باتباعه فقال :

﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ
وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ
ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

ولا يقال : ماذا نفعل إذا كانت الوساطات عمّت وطمّت في كل
مرفق من مرافق الحياة ؟ لأنا نقول : ان الخطأ لا يعالج بالخطأ وإنما
يعالج بالصواب ، كما يعالج بالتوجيه السليم وباعتزال المنحرفين
ونبذهم وبانزال العقوبة الرادعة بهم ..

وفي الحديث الشريف : لا يكن أحدكم إمعة ، يقول : أنا مع
الناس أن أحسن الناس - أحسنت ، وإن أساؤا أسأت ولكن وطنوا
أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا ، وإن أساؤا أن تجتنبوا
إساءتهم .

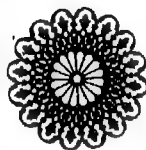
وان خير علاج لمحاربة ظاهرة الشفاعات السيئة والوساطات
المريبة هو العمل على تربية - الوازع الديني السليم في النفوس ،
بشئى الوسائل والسبل ، ونبذ أولئك الذين مردوا على تلك
الوساطات الآثمة ، وسد كل ثغرة تؤدي إلى هذا السلوك المعوج
فإن على رأس - الأسباب التي أدت إلى كثرة الوساطات المنحرفة
عن الحق ، وجود منافذ في القوانين وفي اللوائح يستطيع أصحاب
النفوس المريضة أن ينفذوا منها إلى مقاصدهم الضارة .

وقبل أن اختتم هذه الكلمة أرى لزما على أن أوجه خالص
الدعوات لكل من ساهم في إيجاد نظام مكتب التنسيق لدخول
الجامعات فإن هذا المكتب بسبب أخذه بمجموع الدرجات قد رفع
الكثير والكثير من ألوان الظلم والمحابة والشفاعات السيئة .
وأرجو أن يأتى قريبا - بإذن الله - ذلك اليوم ، الذى تُسد فيه
المنافذ أمام أصحاب - المطامع والأهواء ، والمأرب الذميمة وتفتح

هذه المنافذ لأصحاب الحقوق ليصلوا إليها بدون عناء أو تعب ..
وما ذلك ببعيد متى صدقت النيات وصحت العزائم .

محمد طنطاوى

مفتى الديار المصرية



التمويل العقاري لبناء المساكن وشرائها

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام
على سيدنا رسول الله ومن والاه .
وبعد : فلعل من المناسب قبل أن أتكلم في
الموضوع الذي اخترت الكتابة فيه ،
وهو : التمويل العقاري لببناء المساكن
وشرائها) أن أعرض الحقائق التالية ،
التي أرجو أن تكون محل اتفاق بيننا
إلا وهي :

ان من شأن العقلاء في كل زمان ومكان ،
أنهم يتحرون الحلال الطيب ، في جميع
تصرفاتهم ومعاملاتهم

امثالاً لقوله - سبحانه - :

﴿يأيتها الناس كلوا مما فى الأرض
حلالاً طيباً ، ولا تتبعوا خطوات
الشيطان ، انه لكم عدو مبين﴾

(سورة البقرة الآية ١٦٨)

واستجابة لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى
حديثه الصحيح الذى أخرجه الشيخان عن النعمان بن
بشير -رضى الله عنهما - قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : ان الحلال بين وان الحرام بين ،
وبينهما شبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى
الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات
وقع فى الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن
يرتفع فيه ، ألا وأن لكل ملك حمى ، ألا وأن حمى الله
محارمه ، ألا وأن فى الجسد مضغة ، إذا صلحت صلح
الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهى
القلب) .

٢ - إن من شأن العقلاء - أيضا - أنهم إذا ناقشوا
مسألة فيها مجال للاجتهاد ، بنوا مناقشاتهم على النية
الطيبة ، والكلمة المهيبة ، وعلى تحرى الحق والابتعاد
عن التعصب ، وعن الحكم بالهوى وعن سوء الظن
بلا مبرر ..

ولقد بشر النبي - صلى الله عليه وسلم - الذين يجتهدون - فيما يقبل الاجتهاد من الأمور - بنية طيبة ، بالأجر الجزيل ، فقال في حديثه الصحيح :

(إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد)

والأمم السعيدة الرشيدة هي التي يكثر فيها عدد الأفراد الذين يتعاونون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان ..

أما الأمم الشقية الجاهلة ، فهي التي يكثر فيها التنازع والتراشق بالتهم بدون دليل أو برهان .

.....
٣ - إن الكلام في الأحكام الشرعية بصفة خاصة ، وفي غيرها بصفة عامة ، يجب أن يكون مبنيًا على العلم الصحيح ، والفهم السليم ، والدراسة الواسعة الواعية لأصول الدين وفروعه ، ولمقاصده وأهدافه ..

ويجب أن يكون المتحدث في هذه الأمور ، غايته الاهتداء إلى الحق والصواب ، فإذا خفى عليه شيء سأل أهل العلم والخبرة ، استجابة لقوله - سبحانه - :

﴿ فاسألوا أهل الذكر أن كنتم

لا تعلمون ﴾

(سورة الانبياء - الآية ٧)

والمراد بأهل الذكر هنا : الخبراء وأهل الاختصاص في كل علم وفن ، ففي مجال الطب نسأل الأطباء وفي مجال الفقه نسأل الفقهاء .. وهكذا في كل علم نسأل الخبراء فيه .

وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه الشيخان عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما - قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :

(ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من قلوب الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسا جهالا فاستلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا) .

.....
٤ - أن الأصل في العبادات أنها مبنية على الاتباع والإقتداء بدون زيادة أو نقصان ، لما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، لأنها لا تقبل الابتداع أو الاختراع أو الاجتهاد ، ففي شأن الصلاة - مثلا - يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

(صلوا كما رأيتموني أصلي) .

أما المعاملات فإنها مبنية على التيسير والتوسعة وتعدد الوسائل ، ورعاية مصالح الناس . في حدود شريعة الله - تعالى - ، وفي النطاق الذي لا يتعارض مع آداب الإسلام ومع سماحته .

لا يمكن أن نصل إلى معاملات اقتصادية سليمة ،
إلا عن طريق التعاون الصادق ، بين رجال الفقه ورجال
الاقتصاد والقانون وغيرهم ، وما خفى على الفقهاء من
أمور اقتصادية أو قانونية ، سألوا عنها الخبراء في ذلك ،
وما خفى على هؤلاء من أحكام شرعية ، سألوا عنها
المعلماء ...

وبهذا التعاون الصادق ، الذى ينبع عن النيات
الطيبة ، والعزائم القوية ، والعقول الراجحة . والنفوس
النقية ... نحصل على معاملات صحيحة .

٦ - بعد هذه المقدمات أقول : إن كلامى فى هذا البحث
ينصب على المعاملات التى يجريها البنك العقارى
المصرى ، الذى يعتبر - كما جاء فى التعريف به - أقدم
البنوك المصرية قاطبة ، فقد تم انشاؤه فى ١٥ من فبراير
سنة ١٨٨٠ ، كشركة مساهمة مصرية ، غرضها : إقراض
مالكى العقارات فى مصر ، قروضا مضمونة
وقد رأيت من الخير قبل أن أكتب فى هذا الموضوع ،
أن التقى بالمسؤولين عن إدارة هذه البنك لى أحصل
عنهم على ما أحب الحصول عليه من معلومات ، تتعلق
بوظيفة هذا البنك ، وبمجالات نشاطه وقد جاء فى النظام
الأساسى للبنك المذكور - الباب الأول - المادة الثانية -
على لى :

(غرض البنك القيام بأعمال الائتمان العقارى ،

وما يتصل بها من تمويل مشروعات التعمير ، والبناء والتشييد والإسكان ، والمرافق واستصلاح الأراضي ، أو المساهمة فيها

●● وللبنك في سبيل تحقيق أغراضه القيام

بما يأتي :

(١) منح القروض وغيرها من التسهيلات (٢) الائتمانية المرتبطة بأغراض البنك ، وذلك على الوجه الآتي :

(أ) قروض أو تسهيلات ائتمانية لأجل لا تتجاوز خمس سنوات بضمان رهن عقارى . ويجوز أن يكون الضمان ودائع ، أو خطابات

(٣) ضمان ، أو أوراق مالية - أى : أسهم وسندات .

(ب) قروض أو تسهيلات ائتمانية لأجل تتجاوز خمس سنوات ، بضمان رهن عقارى ، وأوراق مالية .

(ج) يجوز لمجلس الإدارة منح قروض أو تسهيلات ائتمانية إلى الأشخاص الاعتبارية العامة ، ووحدات القطاع العام ، والشركات التى تساهم فيها وغيرها من الشركات المساهمة ، بضمانات أخرى إضافية يحددها المجلس .

وفى جميع الأحوال يجب أن تصرف القروض فى الأغراض التى منحت من أجلها .

٢ - استثمار أموال البنك فى مختلف أوجه الاستثمار

بما يكفل تحقيق أغراضه ، وتنمية موارده .

٣ - القيام بدراسات الجدوى المتعلقة بالمشروعات
التي يشارك فيها ، أو يساهم فى تمويلها .

(١) الائتمان بصفة عامة : هو التنازل عن مال
حاضر مقابل مال مستقبل وربط الائتمان بالصفة العقارية
يجعله مخصصا لتمويل العمليات العقارية مثل بناء
العقارات أو شرائها .

وهذه التفسيرات التى بالهامش قام بها سيادة الأخ
الفاضل الأستاذ أحمد شاكر أبو العز مدير عام البنك
العقارى المصرى للشئون القانونية .

(٢) التسهيلات الائتمانية : تشمل القروض ،
وفتح الاعتمادات ، وإصدار خطابات الضمانات
والاعتمادات المستندية إلخ

(٣) خطاب الضمان : له تعاريف عديدة تدور حول
انه تعهد نهائى من بنك بناء على طلب أحد عملائه نسميه
(الأمر) أى من أمر البنك بإصدار خطاب الضمان « بأن
يدفع لشخص آخر نسميه المستفيد » مبلغا معيناً من
النقود أو قابل للتعيين ، فى خلال مدة معينة ، بمجرد أول
طلب من المستفيد ودون الالتفات إلى أى معارضة من
الأمر ودون توقف هذا الدفع على التحقق من أية شروط
خارجة عن خطاب الضمان ذاته ودون حاجة إلى البت من
إخلال الأمر بالتزاماته قبل المستفيد ، وبعبارة أخرى

يعتبر خطاب الضمان في يد المستفيد شأنه شأن النقود كبديل كامل عنها .

٤ - إدارة القروض والأموال وتسويقها وتوظيفها في حدود أغراض البنك .

٥ - قبول الودائع ، وإصدار شهادات الإيداع والإيداع ، وفقا للشروط التي يحددها البنك المركزي المصري .

٦ - القيام بأعمال أمانة الاستثمار^(١) .

ويجوز للبنك أن يساهم في تأسيس شركات لتحقيق كل أو بعض أغراضه كما يجوز أن تكون له مصلحة أو أن يشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات والجهات التي تزاوّل أعمالا شبيهة بأعماله ، أو التي قد تعاونه على تحقيق أغراضه في مصر أو في الخارج أو أن يندمج معها ، أو يشتريها أو يلحقها به .

كما يجوز للبنك المشاركة في مشروعات التعمير والإسكان واستصلاح الأراضي في إطار الشريعة الإسلامية .

٧ - وبعد هذا العرض لجانب من النظام الأساسي للبنك العقاري المصري ، يتبين لنا بوضوح أن الأغراض

(١) المراد بأعمال أمانة الاستثمار . إدارة أموال الغير نيابة عنهم بناء على طلبهم لظروف تقتضى ذلك من وجهة نظرهم وكذلك تسويق عقارات الغير الذين يعهدون إلى البنك بذلك ، أو شراء العقارات لصالح عملاء البنك الذين يرغبون في ذلك .

والأهداف التي قام من أجلها ، متعددة الأنواع ، مختلفة الوسائل ، مترامية الأطراف ، وأنها تشمل ما يأتي :

أ - المساهمة في تمويل عمليات استصلاح الأراضي ، وتحويلها من أرض جدداء إلى أرض خضراء تنبت من كل زوج بهيج ، وينتفع الناس والدواب والأنعام والطيور ، بما تخرجه هذه الأرض المستصلحة من زروع وثمار .. ولاشك أن هذا العمل في ذاته عمل نافع ، حضت عليه شريعة الإسلام ، في عشرات الآيات القرآنية وفي كثير من الأحاديث النبوية .

أما الآيات القرآنية فمنها قوله تعالى :

﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾

(سورة الملك : الآية ١٥)

ومنها قوله سبحانه وتعالى :

﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحا ، قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾

(سورة هود : الآية ٦١)

وأما الأحاديث النبوية ، فمنها ما أخرجه الشيخان عن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(ما من مسلم يغرس غرسا ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة)
ومنها قوله صلى الله عليه : (من أحيا أرضاً ميتة فهي له ولعقبه)

وفى رواية : (من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر ، وما أكلت العوافى فهو له صدقة)

وفى رواية : (من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق) أى : ليس لمن يغتصب أرض غيره حق فيها .

وبذلك نرى أن العمل على تحويل الأرض من أرض جدياء إلى أخرى خضراء من أجل الأعمال التي تدعو إليها شريعة الإسلام .

ب - المساهمة فى تمويل بناء المساكن التي تأوى من هم فى أشد الحاجة إلى الإيواء والستر ، ونحن نعلم أن قلة المساكن فى معظم البلاد الإسلامية ، قد أصبحت تمثل مشكلة خانقة ..

فملايين الفتيان والفتيات ، الذين صاروا فى سن الزواج ، لم يتمكنوا من تحقيق ما يرجونه من ارتباط شرعى ، بسبب عدم استطاعتهم الحصول على المسكن المناسب ، أو حتى غير المناسب ...

وكلنا نعلم ما يترتب على ذلك من انحرافات في السلوك والأخلاق ومما لاشك فيه - أيضا - أن المساهمة في انشاء المساكن التي تستر الناس ، وتصون أعراضهم ، من الأعمال الجليلة التي ترضى الله عز وجل لأنها لون من التعاون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان .

وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه . من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته . ومن فرج على مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة)

وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم - أنه قال :

(من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر ، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ...)

جـ المشاركة مع الأفراد والهيئات في إقامة المشروعات المتنوعة النافعة ، التي أبحاثها - بل حضت عليها - شريعة الإسلام ، لأن خيرها يعود على الأفراد

والجماعات ، ولأن المشاركة فيها تفتح أبواب العمل لمن لا عمل لهم ، بعد أن صارت مشكلة البطالة من أشد المشاكل التي تعاني منها كثير من الدول العربية والإسلامية ، بل صارت هذه المشكلة تنذر بشر مستطير ، وبخطر جسيم ، نسأل الله سبحانه وتعالى النجاة منه ... وقد جاء في الفقرة السادسة من المادة الثانية من النظام الأساسي للبنك العقاري المصري ما يأتي « كما يجوز للبنك المشاركة في مشروعات التعمير والإسكان واستصلاح الأراضي ، في إطار الشريعة الإسلامية) ولايختلف عاقلان في أن هذه المشاركة في إطار الشريعة الإسلامية ، من الأعمال الصالحة التي تدعو إليها شريعة الإسلام .

د - تقديم المساعدة الفنية ، والخبرة النافعة ، لمن يقومون بأعمال التعمير ، والبناء والتشييد والإسكان والمرافق واستصلاح الأراضي ..

فمن وظائف البنك - كما جاء في نظامه - :
القيام بدراسة الجدوى للمشروعات العقارية على اختلاف أنواعها ، وتقديم المشورات الفنية ، والقانونية ، والهندسية إلخ)

ومن المتفق عليه أن هذه الدراسات النافعة ، التي يقدمها البنك لطالبيها تمثل لونا من التعاون النافع ، متى

أدائها البنك بصورة صحيحة ، لا يشوبها غش ،
أو خداع ، أو استغلال ..

وما يأخذه البنك في نظير ذلك من أجور يقدرها الخبراء
العدول . جائز شرعا .

٨ - هذه أهم الأغراض التي قام من أجلها البنك
العقارى ، وتلك أهم وظائفه ...

وهى كما سبق أن قلنا أغراض شريفة فى ذاتها ،
ولا يختلف عاقلان فى سلامتها ونفعها .. ولكن يأتى بعد
ذلك سؤال هام وهو : ما الوسائل التي يستخدمها البنك فى
تحقيق هذه الأغراض ، وتلك الوظائف ؟

وللإجابة على ذلك أقول : هناك وسائل متعددة تسلكها
تلك البنوك لتحقيق أغراضها .. وهذه الوسائل منها ما هو
جائز شرعا ومنها ما ليس كذلك فأما الوسائل التي اتفق
الفقهاء على جوازها شرعا ، فمن أبرزها :

أ - أن تقدم الدولة للبنوك العقارية ، ما هى فى حاجة
إليها من أموال كافية لتلبية مطالبها الذاتية كأجور العمال
والموظفين إلخ .

ولتلبية مطالب الراغبين فى استصلاح الأراضى أو فى
بناء المساكن ، دون أن تأخذ البنوك من هؤلاء الراغبين
فى إقامة تلك المشروعات ، أية مبالغ تزيد عما قدمته
لهم

وتكون وظيفة البنوك العقارية فى تلك الحالة ، هى
الوكالة عن الدولة ، فى تنظيم وتنسيق وتنفيذ تقديم هذه
الأموال ، لأصحاب تلك المشروعات ، ثم استردادها منهم

بعد ذلك على أقساط ، لا تزيد في مجموعها على ما قدمته لهم من أموال ، بل ربما تتنازل الدولة عن جزء كبير منها في بعض الأحيان .. وهذه الطريقة تتبعها - في العادة - الدول الغنية الرشيدة ، لكي تساعد أبناءها على امتلاك المسكن المناسب ، وتُكَلِّف التوسع في إحياء الموات من الأرض ، وقد ترتب على هذه السياسة الحكيمة أن زاد العمران وكثر عدد العاملين في مجالات النشاط الاقتصادي على اختلاف ألوانه ، وأنفقت الأموال في وجوه الخير التي يعود نفعها على الجميع .

كما ترتب على هذه السياسة الحكيمة - أيضا - أن كثرت المساكن ، وصار المعروض منها أكثر من المطلوب ، فرخصت أسعارها ، وأصبح المسكن الذي كان يؤجر منذ عشر سنوات في المملكة العربية السعودية - مثلا - بثلاثين ألف ريال في السنة ، أصبح الآن - كما بلغني - يؤجر بأقل من هذا المبلغ بنسبة قد تصل إلى الثلث ومما لاشك فيه أن هذه الطريقة التي اتبعتها بعض الدول ، هي من السنن الحسنة ، التي لأصحابها من أولى الأمر ، أجرها وأجر من عمل بها من بعدهم ...

.....
(ب) أما الطريقة الثانية من الطرق التي اتفق العلماء على إباحتها فهي :

ان تقدم البنوك العقارية لأصحاب مشروعات استصلاح الأراضي ، أو تشييد المساكن ، الأموال التي هم في حاجة

إليها لإقامة مشروعاتهم ، ولكن على سبيل المشاركة لهم
 بالنصف أو بالثلث أو بغير ذلك
 والمشاركة - كما نعلم - جائزة شرعا ، بدليل قوله
 تعالى :

﴿ فهم شركاء في الثلث ﴾

(سورة النساء . الآية ١٢)

وبدليل ما أخرجه الإمام أبو داود في سننه عن أبي
 هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال : يقول الله سبحانه وتعالى :

﴿ أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما
 صاحبه ، فإن خان أحدهما صاحبه
 خرجت من بينهما ﴾

أى : أن الله سبحانه وتعالى يبارك للشريكين في المال ،
 ويحفظه لهما ما لم تحدث خيانة من أحدهما للآخر ، فإن
 حدثت نزع الله سبحانه وتعالى البركة من مالهما .
 وقد جاء في الفقرة السادسة من المادة الثانية من
 النظام الأساسى للبنك العقارى المصرى مانحه
 (كما يجوز للبنك المشاركة فى مشروعات التعمير
 والإسكان واستصلاح الأراضى فى إطار الشريعة
 الإسلامية)

(ج) والطريقة الثالثة التى يمكن للبنوك العقارية أن تسلكها لتمويل المشروعات العقارية الناقصة تتلخص فى الرهن .

وهو فى اللغة يطلق على الثبات والدوام ، ومنه قولهم . نعمة راهنة ، أى ثابتة ودائمة كما يطلق أيضا على الحبس ، كما فى قوله تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة) أى : محبوسة بكسبها وعملها ومعناها شرعا . اعطاء الدائن ضمانا ذا قيمة معلومة ، يضمن له حقه فى ذمة المدين ...

والرهن جائز شرعا ، بدليل قوله تعالى :

﴿ وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا
فرهان مقبوضة ﴾

(سورة البقرة . الآية ٢٨٣)

أى : وأن كنتم - أيها المؤمنون - مسافرين ، وتداينتم بدين إلى أجل مسمى ، ولم تجدوا كتابا يكتب لكم ديونكم ، أو لم تتيسر لكم أسباب الكتابة ، فإنه فى هذه الحالة يقوم مقام الكتابة رهان مقبوضة ، يقبضها صاحب الدين ضمانا لحقه عند تعذر أخذه من المدين .

ومن الأحكام التى أخذها الفقهاء من هذه الآية الكريمة : أن تعليق الرهان على السفر ليس لكون السفر شرطا فى صحة الرهان ، فإن التعامل بالرهان مشروع فى حالتى السفر والحضر ..

وإنما علق هنا على السفر لأنه مظنة تعسر الكتابة ، لما فيه من التنقل وعدم الاستقرار وقد ثبت في الصحيحين عن أنس - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - توفي ودرعه مرهونة عند يهودى على ثلاثين وسقا من شعير ، رهنها قوتا لأهله (١) .

ومن الواضح أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما رهن درعه لليهودى ، كان مقيما ولم يكن مسافرا . قال القرطبى : ولم يرد عن أحد منع الرهن فى الحضر سوى مجاهد والضحاك وداود ، متمسكين بظاهر الآية ، ولا حجة لهم فيها ، لأن الكلام وأن خرج مخرج الشرط فالمراد به غالب الأحوال (٢) .

وإذا فمن الوسائل المشروعة التى يمكن أن تستعملها البنوك العقارية لضمان حقها بالنسبة لمن سلمتهم شيئا من أموالها لاستصلاح الأرض ، أو لبناء المساكن ، أن تأخذ منهم على سبيل الرهن ما يناسب قيمة تلك الأموال التى دفعتها لهم .

وقد جاء فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من النظام الأساسى للبنك العقارى المصرى ما نصه : وللبنك فى سبيل تحقيق أغراضه القيام بما يأتى : منح القروض وغيرها .. وذلك على الوجه الآتى : قروض أو تسهيلات

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٣٧

(٢) تفسير القرطبى ج ٣ ص ٤٠٧

اثنمانية لآجال لا تتجاوز خمس سنوات ، بضمان رهن عقارى ويجوز أن يكون الضمان وذائع ، أو خطابات ضمان ، أو أوراق مالية)

د - كذلك من الوسائل التى نرى إباحتها للبنوك العقارية التى تقدم الأموال اللازمة لأصحاب تلك المشروعات العقارية النافعة أن تأخذ منهم فى مقابل خدماتها لهم ، مبالغ مناسبة ، يقدرها الخبراء العدول ، كأجور للموظفين وللعمال ولغير ذلك من المرافق التى تكلف البنوك الكثير من الأموال ، والتى تخلت الدولة عن دفعها ، وأذنت للبنوك فى تحصيلها من المتعاملين معها نظير ما تقدمه لهم من خدمات متنوعة ، لاتستطيع القيام بها إلا بتحصيل تلك المبالغ .

ويبدو لى أنه لا يوجد مانع شرعى بمنع البنوك من أن تأخذ المبالغ من المتعاملين معها مادامت هذه المبالغ مقدرة من جهة الخبراء العدول . ولا جشع معها ولا استغلال ، ومادامت تؤخذ على أنها فى مقابل خدمات معينة يقدمها البنك للمتعاملين معه فى سبيل تبادل المنافع المشروعة .

٩ - هذه فى نظرى أبرز الوسائل التى أرى أن البنوك العقارية يجب عليها أن تأخذ بها أو يبيعها عند تمويلها للمشروعات التى وجدت من أجل المساهمة فى تحقيقها وهى : التعمير ، والبناء والتشييد ، والإسكان ، واستصلاح الأراضى

لأن هذه الوسائل مع جوازها من الناحية الشرعية .
سيترتب عليها - بإذن الله - ما يأخذ بالأمة إلى طريق
الخير والرقى والأمان ..

وأما الوسائل التي اتفق العلماء على حرمتها وعلى
وجوب التخلي عنها ، فهي كل وسيلة تسلكها هذه البنوك
في تعاملها مع غيرها وتكون هذه الوسيلة مصحوبة
بالغش أو بالتدليس ، أو بالاستغلال أو بالربا ، أو بغير
ذلك من المعاملات المحرمة ..

فمثلا ما تأخذه هذه البنوك من فوائد باهظة على
المبالغ التي تفرضها لمن هم في حاجة إليها لسد ضرورات
حياتهم ، هي من قبيل الظلم ، والاستغلال والربا
المحرم ..

وما تأخذه من فوائد مضاعفة على المعسرين ، هو -
أيضا- من قبيل الظلم البين ، والربا الجلى الذى أعلن
القرآن الكريم حرب الله ورسوله لمن يتعاطاه ، فقال :

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾

أى : فَإِنْ لَمْ تَتْرَكُوا التَّعَامُلَ بِالرِّبَا

﴿ فَأُذِنُوا بِحَرْبِ اللَّهِ

وَرَسُولِهِ ﴾

(سورة البقرة - الآية ٢٨٩)

١٠ - وهنا أحب أن أنبه إلى أن الوسائل المنحرفة عن الحق في التعامل ، هي محرمة شرعا سواء أصدرت عن البنك أم عن المتعاملين معه ، بقصد استغلاله لمصالحهم الخاصة ، وبقصد أخذ جزء من أمواله - التي هي ملك للأمة - لا من أجل حاجتهم الماسة إليها وإنما من أجل الزيادة في ثرواتهم الضخمة ومن أجل اشباع ، مطامعهم التي لا نهاية لها ...

ويحضرني بهذه المناسبة أن رجلا أرسل إلى دار الافتاء المصرية سؤالاً ملخصه : أنه يأخذ من أحد البنوك التي هي ملك للدولة مبالغ معينة بفائدة معينة ، ثم يضع هذه المبالغ في بنك آخر بفائدة أعلى وأكبر

ويسأل : هل عليه زكاة على هذا المال ؟ ولا شك أن هذا السلوك يمثل لونا من التحايل القبيح الذي يدل على انطماس البصيرة ، وضعف الدين وسوء الخلق .

كما يذكرني - أيضا - بتلك القصة التي ملخصها : أن رجلا . من رجال الأعمال الأثرياء ، ذهب إلى بنك بالمملكة العربية السعودية ، فأخذ منه مبلغا كبيرا يصل إلى خمسة ملايين ريال ، على أن يسدد للبنك هذا المبلغ بعد خمس سنوات ، بشروط معينة اتفق هو والبنك عليها ... وخلال تلك المدة استثمر هذا المبلغ في مشروعات معينة ، ربح من ورائها الكثير ...

ثم دفع المبلغ فقط في نهاية المدة ، دون أن يدفع للبنك
ما اتفق معه عليه ، بحجة أن تلك الزيادة ربا وهو إنسان
يخشى الله ولا يتعامل بالربا .

وذهب مدير البنك إلى الملك فيصل - رحمه الله - وقص
عليه القصة ، واستدعى - رحمه الله - الرجل وقال له : ان
المعاملة بالمثل تستلزم أن تدفع للبنك مبلغ خمسة ملايين
ريال ، لمدة خمس سنوات ، لكي ينتفع بها كما انتفعت
أنت بهذا المبلغ تلك المدة .

وبهت الرجل وقال : أنا لا أملك هذا المبلغ فقال له الملك
فيصل - رحمه الله - في أى شيء استخدمت هذا المبلغ
خلال تلك المدة ؟

فقال الرجل : استخدمته في بناء عمارة كبيرة .
فقال له : إذا فسلم البنك هذه العمارة لكي ينتفع بدخلها
لمدة خمس سنوات !!

فبهت الرجل مرة أخرى ولم يجد مفرأ من أن يدفع للبنك
ما اتفق معه عليه .

ولقد ذكرتني تلك القصة بقول الله سبحانه وتعالى :

﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في
الحرث إذ نفثت فيه غنم القوم وكنا
لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان

وكلا آتينا حكما وعلما﴾

(سورة الانبياء : الآيتان ٧٨ ، ٧٩)

وقد ذكر المفسرون عند تفسيرهم لهاتين الآيتين ما خلاصته : أن رجلين دخلا على داود - عليه السلام - ، أحدهما : صاحب زرع ، والآخر صاحب غنم . فقال صاحب الزرع لداود : يا نبي الله ، ان غنم هذا قد نفشت في حرثي ليلا ، فلم تبق منه شيئا . فحكم داود - عليه السلام - لصاحب الزرع ، أن يأخذ غنم خصمه في مقابل اتلافها لزرعه . وعند خروجهما التقيا بسليمان - عليه السلام - فأخبراه بحكم أبيه ، فدخل عليه وقال له : يا نبي الله : ان القضاء غير ما قضيت فقال له : كيف ؟ قال : ادفع الغنم إلى صاحب الزرع لينتفع بها ، وادفع الزرع إلى صاحب الغنم ليقوم عليه حتى يعود كما كان . ثم يعيد كل منهما إلى صاحبه ما تحت يده ، فيأخذ صاحب الزرع زرعه ، ويأخذ صاحب الغنم غنمه فقال داود لسليمان - عليهما السلام - : (القضاء ما قضيت يا سليمان) .

١١ - وبعد :

فهذه كلمة عن (التمويل العقاري لبناء المساكن وشرائها) ذكرنا فيها بعض المقدمات التي لا بد منها ، ثم ثنينا ببيان جانب من النظام الأساسي للبنك العقاري المصري ، ثم ثلثنا بتوضيح الأغراض والأهداف التي قامت من أجلها هذه البنوك ، وأنها أهداف شريفة في ذاتها ، ثم ختمنا كلمتنا ببيان الوسائل التي لو استخدمتها

هذه البنوك لكانت معاملاتها سليمة ، وخالية من الربا ومن كل ما يتنافى مع شريعة الله ، وكذلك لو سلكها الذين يتعاملون مع هذه البنوك .

ويعجبني في هذا المقام قول فضيلة الدكتور محمد عبد الله دراز - رحمه الله - : قضية الربا في زمننا هذا . انما هي قضية (تطبيق) وهي فوق ذلك ليست - فيما أرى - من الشؤون التي يقضى فيها فرد أو بضعة أفراد ، بل ينبغي أن يتداعى لها طوائف من الخبراء في القانون والسياسة والاقتصاد والفقه وأن يدرسوها دراسة دقيقة مستفيضة ، من جميع نواحيها الحاضرة والمستقبلية^(١)

وأن التمويل العقاري لبناء المساكن وما يشبهها لهو في ذاته عمل جليل ، إذا قامت به البنوك وفق الأحكام الشرعية ، التي لاظلم فيها لأحد ، لأنها من عند أحكم الحاكمين .
وبالله التوفيق ،

مفتى جمهورية مصر العربية

محمد طنطاوى

(١) الربا في نظر القانون الإسلامى مجلة الأزهر المجلد الثالث والعشرين

المؤمن داخل الحرم سلوكه وخصائصه

١ - إن المتدبر في آيات القرآن الكريم ،
يرأها قد اهتمت بالحديث عن المساجد
بصفة عامة وعن المسجد الحرام بصفة
خاصة .

ومن مظاهر هذا الاهتمام ، أن القرآن
الكريم ، قد نوه بعلو شأنها ، كما في قوله
تعالى :

﴿ في بيوت اذن الله أن ترفع ويذكر فيها
اسمه ، يسبح له فيها بالغدو والآصال
رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر
الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون
يوما تتقلب فيه القلوب والابصار .
ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم
من فضله ، والله يرزق من يشاء بغير
حساب ﴾

(سورة النور . الآيات : ٣٦ - ٣٨)

كذلك من مظاهر هذا الاهتمام ، ان الله تعالى - قد بين
ان هذه المساجد التي تقام فيها العبادات ، يجب أن تنسب
اليه وحده ، وأن تنزه عن أن يوجد فيها ما يتنافى مع دينه
وشريعته فقال :

﴿ وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله
أحدًا ﴾

وفي موضع ثالث نجد القرآن الكريم ، قد مدح الذين
يحرصون على تعمير المساجد عن طريق بنائها وتنظيفها ،
والتردد عليها لعبادة الله - تعالى - ، فقال - سبحانه - :

﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله
واليوم الآخر ، وأقام الصلاة وآتى الزكاة
ولم يخش الا الله فعسى أولئك أن
يكونوا من المهتدين ﴾

(سورة التوبة الآية ١٨)

فأنت ترى أن الآية الكريمة قد قصرت تعمير بيوت
الله - تعالى - على المؤمنين الصادقين ، وأن هذه المناقب
التي وصفهم الله - تعالى - بها كفيلة أن توصلهم الى
رضوانه وجنته بفضل - سبحانه - ومشيتته .
وفى موطن رابع نرى القرآن الكريم يأمر كل مسلم عند
توجهه لمساجد الله - تعالى - للصلاة أن يتخذ زينته من
اللباس الملبى ، ومن اللباس المعنوى وهو التقوى .
قل - تعالى - :

﴿ يابنى آدم خذوا زيتكم عند كل
مسجد . . ﴾

(سورة الاعراف . الآية ٣١)

وفى موضع خامس نجد القرآن الكريم ، ينهى المؤمنين
عن مباشرة النساء فى حالة اعتكافهم فيقول سبحانه :

﴿ ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى
المساجد ﴾

(سورة البقرة الآية ١٨٧)

وذلك لأن الإعتكاف لون من العبادة ، والمساجد هي خير مكان للعبادة وهو لا يكون إلا فيها فيجب أن تكون منزهة عن شهوات النفس ، وعن مقاربة النساء فيها . وفي موطن سادس نرى القرآن الكريم ، يتوعد الذين يسعون في خراب مساجد الله بأشد ألوان الوعيد في الدنيا والآخرة فيقول :

﴿ ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ، أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴾

(سورة البقرة الآية : ١١٤)

قال الإمام القرطبي : « وخراب المساجد قد يكون حقيقيا ، كتخريب بختنصر والرومان لبيت المقدس حيث قذفوا فيه القاذورات وهدموه ، ويكون مجازا لمنع المشركين للمسلمين ، حيث صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم - وأصحابه ، عن المسجد الحرام . وعلى الجملة : فتعطيل المساجد عن الصلاة ، وعن اظهار شعائر الإسلام فيها خراب لها والمعنى : لا أحد اظلم ممن حال بين المساجد وبين أن يعبد فيها الله - تعالى - وعمل على خرابها بطريق هدمها ، أو بطريق تعطيلها عن إقامة العبادة فيها .

٢ - هذا جانب من حديث القرآن عن مساجد الله بصفة عامة ...

أما حديث القرآن عن المسجد الحرام بصفة خاصة ، فقد تكرر فيما يقرب من ثلاثين مرة ، منها خمس عشرة مرة بهذا اللفظ ، ومنها ثلاث عشرة مرة بلفظ البيت ، أو البيت الحرام ، أو بيتي بالإضافة الى الله عز وجل - أو بغير ذلك من الإلفاظ التي فيها ما فيها من الشرف والإجلال لهذا المكان المطهر . والمتدبر في هذه الآيات الكثيرة التي وردت في القرآن عن المسجد الحرام يرى منها ما يتعلق بالأمر بالتوجه اليه عند الصلاة ، كما في قوله - تعالى :

﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء
فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك
شطر المسجد الحرام ، وحيث ما كنتم
فولوا وجوهكم شطره ﴾

(تفسير القرطبي ج٢ - ص ٧٧)

ومنها ما يتعلق بوجوب تطهيره وصيانته من كل رجس ، كما في قوله - تعالى :

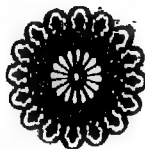
﴿ وعهدنا الى إبراهيم وإسماعيل أن
طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع
السجود ﴾

(سورة البقرة الآية - ١٢٥)

ومنها ما يتعلق بحكم القتال عنده كما فى قوله -
سبحانه - :

﴿ ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام
حتى يقاتلوكم فيه ، فإن قاتلوكم
فاقتلوهم ، كذلك جزاء الكافرين ﴾
(سورة البقرة الآية ١٩١)

* * *



**ومنها ما يتعلق ببعض أحكام الحج الملبية
له ، كما في قوله تعالى :**

﴿ ثم ليقضوا تفثهم ، وليوفوا
نذورهم ، وليطوفوا بالبيت
العتيق ... ﴾

(سورة الحج : الآية ٢٩)

ومنها ما يتعلق بسمو مكانته ، وعلو قدره وكثرة
منافعه ، كما في قوله عز وجل :-

﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام
قياما للناس .. ﴾

(سورة البقرة : الآية ٩٧)

أى به قوامهم فى إصلاح أمورهم دينا ودنيا .
٣ - اذا كانت تلك هى منزلة المساجد بصفة عامة ،
ومنزلة المسجد الحرام بصفة خاصة فما هو السلوك الذى
يجب على المسلم ان يسلكه فى داخل تلك الأماكن
الشريفة ؟ وما هى الحصانات التى منحها الإسلام لاتباعه
عندما يكونون فى حماية هذه الأماكن الشريفة ، وعلى
رأسها المسجد الحرام ؟

إن المتدبر لكتاب الله - تعالى - ، ولسنة رسوله صلى
الله عليه وسلم ، يرى كثيرا من الآيات القرآنية ،
والأحاديث النبوية تأمر المسلم بأن يلتزم فى كل أحواله

السلوك القويم ، والمنهج السليم والأدب الرفيع ولا سيما
إذا كلن داخل الحرم الشريف .
ومن الآيات التى وردت فى هذا المعنى قوله - تعالى -
فى سورة البقرة :

﴿الحج أشهر معلومات ، فمن فرض
فيهن الحج فلا رث ولا فسوق
ولا جدال فى الحج﴾

(الآيات من : ١٩٧ - ٢٠٢)

أى : أوقات الحج أشهر معلومات ، فمن نوى وأوجب
على نفسه فهين الحج ، وأحرم به ، فعليه أن يجتنب كل
قول أو فعل يكون خارجا عن آداب الإسلام ومؤديا الى
التنازع بين الرفقاء والإخوان ، فإن الجميع قد اجتمعوا
على مائدة الرحمن ، وهذا يقتضى منهم أن يتعلونوا على
البر والتقوى لا على الإثم والعدوان .
أخرج الشيخان - البخارى ومسلم - عن أبى هريرة -
رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته
أمه »

وعبر سبحانه عن أشهر الحج بأنها معلومات لأن
العرب فى الجاهلية كانوا يعرفونها وهى شهر شوال ،
ونوالقعدة ، والأيام العشرة الأولى من شهر ذى الحجة ،
وقد جاءت شريعة الإسلام مقررة لما عرفوه .

ثم حضهم سبحانه على فعل الخير ، بعد نهيمهم عن
اجترار الشر فقال :

﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ،
وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون
ياأولى الألباب ﴾

أى اتركوا - أيها المسلمون - كل قول أو فعل لا يرضى
الله - تعالى ، وسارعوا الى الأعمال الصالحة خصوصا في
تلك الأزمنة والامكنة المفضلة واعلموا أنه - سبحانه -
لا يخفى عليه شيء من تصرفاتكم ، وتزودوا بالزاد
المعنوى المتمثل في تقوى الله وخشيته ، وبالزاد المادى
الذى يغنيكم عن سؤال الناس ، واخلصوا لى قلوبكم
ونواياكم ياأصحاب العقول السليمة ، - والمدارك
الواعية .

ثم بين - سبحانه - أن التزود بالزاد الروحى لا يتنافى
مع التزود بالزاد المادى ، متى توافرت التقوى فقال :

﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا
من ربكم ... ﴾

أى : لا حرج ولا اثم عليكم فى أن تطلبوا رزقا حلالا .
ومالا طيبا عن طريق التجارة أو غيرها من وسائل الكسب
المشروعة فى موسم الحج ، ومادام ذلك لا يحول بينكم
وبين المناسك .

وقد نزلت هذه الآية حين تخرج أقوام عن مباشرة البيع والشراء في أيام الحج ، فأباح لهم ذلك ما داموا في حاجة الى هذه المبادلات التجارية ، حتى يصونوا أنفسهم عن ذل السؤال ...

ثم أرشدهم - سبحانه - الى ما يجب عليهم عند الاندفاع من عرفات الى غيرها فقال :

﴿ فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله

عند المشعر الحرام ﴾

أى : فإذا ما انتهيتُم من الوقوف بعرفات وأنفذتُم منها بسرعة وتزاحمتُم الى المزدلفة فأكثروا من ذكر الله - تعالى - ومن طاعته عن طريق التلبية والتهليل والتسبيح والتكبير والدعاء .

« واذكروه كما هداكم ، وإن كنتم من قبله لمن الضالين » أى : واذكروا الله - تعالى - ذكرا دائما حسنا مماثلا لهدايته لكم ، فانكم لولا هذه الهداية منه - سبحانه - لكم ، لكنتم من الباقين على جهلهم وضلالهم .

﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض

الناس ، واستغفروا الله إن الله غفور

رحيم ﴾

أى : وأعلموا - أيها المسلمون - أن من الواجب عليكم أن تجعلوا إفاضتكم من عرفات لا من المزدلفة ، فهذا هو

المكان الذى إختاره الله - تعالى - لعباده للإفاضة ،
واستغفروا الله سبحانه - من كل ذنب - فانه - عز وجل هو
الكثير الغفران ، والواسع الرحمة .

ثم بين - سبحانه - السلوك السوى الذى يجب عليهم
أن يسلكوه بعد فراغهم من أعمال الحج فقال : « فإذا
قضيت مناسككم فاذكروا الله كذكركم آبائكم أو أشد
ذكرا » . أى : فإذا ما انتهيت من عبادتكم ، وأديتم أعمال
حجكم فاكثروا من ذكر الله وطاعته كما كنتم تكثر من
مفاخر آبائكم ، بل عليكم أن تجعلوا ذكركم لخالقكم
- سبحانه - أشد وأعظم من ذكر مفاخر الآباء ، بعد
انتهائهم من أفعال الحج فالمقصود منها التحريض على
الإكثار من ذكر الله - تعالى - ، والزجر عن التفاخر
بالإحساب والأنساب .

ثم بين - سبحانه - أن الناس بالنسبة لدعائه وذكره
ينقسمون الى قسمين :

أما القسم الأول فقد عبر عنه - سبحانه - بقوله :

﴿ فمن الناس من يقول ربنا آتنا فى

الدنيا وماله فى الآخرة من خلاق ﴾

أى : فمن الناس من يقول فى دعائه فى تلك المواطن
المقدسة : يا ربنا آتنا ما نرغبه فى الدنيا فنحن لا نطلب
غيرها ، وهذا النوع من الناس ليس له فى الآخرة أى
نصيب أو حظ من الخير .

وأما القسم الثانى ، فقد عبر عنه سبحانه - بقوله

﴿ ومنهم من يقول ربنا آتنا فى الدنيا
حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب

النار ﴾

أى : ومن الناس نوع آخر قد بلغ الغاية فى قوة
اليقين ، وسلامة العقل فهو يقول فى دعائه : يا ربنا
امنحنا حالا حسنة فى الدنيا ، تكون معها أبداننا سليمة
ونفوسنا آمنة ومعيشتنا ميسرة ، بحيث لانحتاج الى أحد
سواك وامنحنا - ايضا حالا حسنة فى الآخرة بأن تجعلنا
يوم لقائك ممن رضيت عنهم وابعدنا فى هذا اليوم عن
عذاب النار .

ولم يذكر - سبحانه - قسما ثالثا من الناس وهم الذين
يطلبون الآخرة فحسب لأن شريعة الإسلام تحب لاتباعها
أن يكون منهم فى هذه الحياة قوله تعالى :

﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ،

ولا تنس نصيبك من الدنيا . . . ﴾

وقد أجمع العلماء على أن هذه الآية الكريمة من جوامع
الدعاء وأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يكثر من
الدعاء بها فقد أخرج البخارى عن انس بن مالك قال : كان
النبي صلى الله عليه وسلم - يقول : « اللهم ياربنا آتنا
فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب

النار » ثم بين - سبحانه - حسن ثواب هذا القسم الثانى فقال : « أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب »

أى : أولئك الذين جمعوا فى دعائهم بين طلب حسنتى الدنيا والآخرة لهم نصيب جزيل وحظ عظيم ، من جنس ما كسبوا من الأعمال الصالحة والله - تعالى سريع الحساب والعطاء لأنه عليم بأحوال عباده لا يخفى عليه شئ من حركاتهم .

والمأمل فى هذه الآية الكريمة يراها أنها قد بشرت المؤمنين بأنهم متى تضرعوا الى الله - تعالى - بقلب سليم ، وبدعاء حكيم ، أجاب سبحانه - سؤالهم وغفر لهم ما فرط منهم .

كما أن التأمل فى هذه الآيات بصفة عامة يجد انها قد أرشدت المسلمين الى ما يجب عليهم من سلوك حميد ، ومن خلق كريم ، عندما يكونون فى حرم الله - تعالى - الذى هو أشرف مكان وأقدس وأطهره .

٤ - وفى سورة الحج ، نجد حديثا مستفيضا فى آيات متعددة عن مكانة المسجد الحرام - وعن الأمر ببناؤه ، وعن وجوب الحج اليه وعن المنافع التى تعود على الحجاج من وراء اداء - هذه الفريضة ، وعن سوء مصير كل من يحاول الانحراف فيه عن الطريق القويم ، وعن السلوك الحميد ، حتى ولو كان هذا الانحراف عن طريق النية السيئة فحسب وتبدأ هذه الآيات ، بقوله - تعالى

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْلُونَ عَنْ
سَبِيلِ اللَّهِ - وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ الَّذِي
جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ،
وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ يَلْحَاقْهُ بِظُلْمٍ نَذَقَهُ مِنْ عَذَابِ
الْأَلِيمِ . . . ﴾

(سورة الحج الآيات من : ٢٥ - ٣٧)

قال ابن عباس - رضي الله عنه - هذه الآيات نزلت في
أبي سفيان بن حرب وأصحابه حين صدوا رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - عام الحديبية عن دخول المسجد
الحرام ومنعوه من الحج أو العمرة ، فكره رسول الله -
صلى الله عليه وسلم قتالهم وكلن محرما بعمرة ثم صالحوه
على أن يعود للعمرة في العلم القادم .

والمعنى : ان الذين أصرروا على كفرهم بما أنزله الله -
تعالى - على نبيه - صلى الله عليه وسلم واستمروا على
منع أهل الحق من أداء شعائر الله - تعالى - ومن الطواف
بالمسجد الحرام أن هؤلاء الذين يفعلون ذلك سوف ينزل
بهم الخزي في الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة قال
الأمام القرطبي : وقوله - سبحانه - « والمسجد الحرام » :
المقصود به المسجد نفسه ، وهو الظاهر لأنه لم يذكر
غيره .

وقيل المراد به : الحرام كله ، لأن المشركين صدوا

رسول الله - صلى الله عليه وسلم وأصحابه عنه علم
الحديبية فنزل خارجا عنه ...
وهذا صحيح ، لكنه - سبحانه - قصد هنا الذكر الأهم
وهو المسجد الحرام .

(تفسير القرطبي ج ١١ ص ٢٣)

وقوله سبحانه :

﴿ الذي جعلناه للناس سواء العاكف

فيه والباد ﴾

تشریف لهذا المكان حيث جعل - سبحانه - الناس
تحت سقفه سواء ، وتشنّع على الكافرين الذين صدوا
الناس عنه أى : جعلنا هذا المسجد الحرام للناس على
العموم ، يصلون فيه ، ويطوفون به ويحترمونّه ويستوى
تحت سقفه من كان مقيما فى جواره ، وملازما للتردد
عليه ، ومن كان زائرا له - وطائرا عليه من أهل البوادي ،
أو من أهل البلاد الأخرى سوى مكة .

وقوله سبحانه :

﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من

عذاب أليم ﴾

تهديد شديد لكل من يحاول ارتكاب شيء نهى الله عنه
فى هذا المسجد الحرام .

والإحلال : الميل . يقال : ألحد فلان في دين الله ، أى :
مال وحاد عنه أى : ومن يرد في هذا المسجد الحرام
إلحادا ، أى : ميلا وحيدة عن أحكام الشريعة وأدابها ،
بسبب ظلمه وخروجه عن طاعتنا ، نذقه من عذاب الأليم
لا يقادر قدره ولا يكتنه كنهه .

وقد جاء هذا التهديد فى أقصى درجاته ، لأن القرآن
الكريم قد توعّد بالعذاب الأليم ، كل من ينوى ويريد الميل
فيه عن دين الله ، وإذا كان الأمر كذلك فمن ينوى ويفعل
يكون عقابه أشد ومصيره أقبح ويدخل تحت هذا التهديد
كل ميل عن الحق على الباطل ، كالنطق بالأقوال الباطلة
كترويج المذاهب الفاسدة والأفكار التى يقصد بها الدعاية
لشخص معين ، أو لحزب معين ...

لأننا لو أبحنّا ذلك فى المسجد الحرام أو فى الأماكن
المقدسة لأصبحت هذه الأماكن ساحة للدعايات الشخصية
أو الطائفية أو المذهبية

وهذه الأماكن أشرف وأسمى وأجل من أن تكون ساحة
لأمثال هذه الشعارات التى لم يقصد بها وجه الله تعالى
وإنما قصد بها المنافع الشخصية أو المذهبية ..
والله تعالى يقول :

﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ
أَحَدًا﴾

ولقد رجح الإمام ابن جرير أن المراد بالظلم هنا معناه

العام ، فقال بعد أن ذكر جملة من الأقوال ، وأولى الأقوال التي ذكرناها في تأويل ذلك بالصواب . - القول الذي ذكرناه من أن المراد بالظلم في هذا الموضع . كل معصية لله تعالى وذلك لأن الله عمم بقوله :

﴿ومن يرد فيه بإلحاد بظلم﴾

ولم يخصص ظلما دون ظلم في خبر ولا عقل فهو على عمومه .

فإذا كان ذلك كذلك فتأويل الكلام : ومن يرد في المسجد الحرام بأن يميل بظلم فيعصى الله تعالى فيه ، نذقه يوم القيامة من عذاب موجه له .^(١)

هـ - فإذا ما انتقلنا بعد ذلك إلى الحصانات والضمانات التي منحها الإسلام لمن هو في داخل الحرم وجدناها كثيرة ومتنوعة .

ومن ذلك أن القرآن الكريم قد قرر في كثير من آياته أن من دخل تلك الأماكن المقدسة وعلى رأسها المسجد الحرام - كان آمنا على نفسه وعلى ماله وعلى عرضه والآيات التي وردت في هذا المعنى كثيرة متعددة . منها قوله سبحانه وتعالى :

﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس

وأمنا﴾

وقوله سبحانه وتعالى (مثابة للناس) أى : مرجعا للناس يرجعون إليه من كل جانب ، من : ثاب القوم إلى المكان ، إذا رجعوا إليه ، ولأنوا به عند خوفهم ، ويصح ان يكون معناه : موضع ثواب لهم بسبب حجهم واعتماهم فيه .

والأمن : السلامة من الخوف ، وأمن المكان يتمثل فى اطمئنان أهله ، وعدم خوفهم من أن ينالهم مكروه ، فالببيت مأمّن ، أى : موضع آمن .

واخبر سبحانه وتعالى بأنه جعله آمنا ، ليدل على كثرة ما يقع فيه من الأمن ، حتى صار كأنه الأمن نفسه . وكذلك صار البيت الحرام محفوظا بالأمن من كل ناحية ، فقد كان الناس فى الجاهلية يقتتلون ويعتدى بعضهم على بعض من حوله ، أما أهله فكانوا فى أمان واطمئنان .

وقد أكد القرآن الكريم هذا المعنى فى أكثر من آية ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ أولم يروا أنا جعلنا حرما آمنا .

ويتخطف الناس من حولهم . . . ﴾

(سورة العنكبوت الآية ٦٧)

قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : « كان الرجل يلقي قاتل أبيه أو أخيه فى الحرم فلا يتعرض له »
وقد أقرت تعاليم الإسلام ، هذه الحرمة للبيت الحرام ، على وجه لا يضيع حقا ، ولا يعطل حدا - وزادت فى

تكريمه وتشريفه بأن جعلت الحج إليه فريضة على كل
مستطيع لها .

وفى سورة آل عمران آيتان كريمتان دلتا ، دلالة
واضحة على أفضلية المسجد الحرام ، على غيره من
المساجد ، وعلى الأمان التام لمن احتفى به وهاتان الآيتان
هما قوله تعالى :

﴿ إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة

مباركا وهدى للعالمين ﴾

﴿ فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن

دخله كان آمنا ، والله على الناس حج

البيت من استطاع إليه سبيلا ، ومن كفر

فإن الله غنى عن العالمين ﴾

(سورة آل عمران الآيتان ٩٦ ، ٩٧)

والمراد بالأولية فى قوله تعالى :

﴿ إن أول بيت ﴾

أنه أول بيت وضعه الله تعالى - لعبادته فى الأرض

و « بكة » لغة فى مكة عند الأكثرين .

والمعنى : ان أول بيت وضعه الله سبحانه وتعالى

للناس فى الأرض ليكون متعبدا لهم ، وهو - البيت الحرام

الذى بمكة ، حيث يزدحم الناس أثناء طوافهم من حوله ،

وقد أتوا إليه ماشين على أقدامهم ، أو راكبين على

رواحلهم من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم
 ثم مدح الله سبحانه وتعالى بيته بكونه « مباركا » أى
 كثير الخير دائمه ، من البركة وهى النماء
 والزيادة والدوام . أى : أن هذا البيت كثير الخير والنفع
 لمن حجه أو اعتمره أو اعتكف فيه أو طاف حوله ، بسبب
 مضاعفة الأجر وإجابة الدعاء وتكفير الذنوب لمن قصده
 بإيمان وإخلاص وطاعة الله رب العالمين .
 وأن هذا البيت فى الوقت ذاته وفير . البركات المادية
 والمعنوية .

فمن بركاته المادية : قدوم الناس إليه من مشارق الأرض
 ومن مغاربها ومعهم خيرات الأرض يقدمونها على سبيل
 تبادل المنفعة تارة ، وعلى سبيل الصدقة تارة أخرى ...
 ومن بركاته المعنوية : انه أكبر مكان لأكبر عبادة جامعة
 للمسلمين ، وهى فريضة الحج وإليه يتجه المسلمون فى
 صلاتهم على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأماكنهم ،
 فيجدون فى رحابه الأمان والإطمئنان .

ثم مدحه - ثانيا - بأنه ﴿ هدى للعالمين ﴾ أى : هو
 بذاته مصدر هداية للعالمين لأنه قبلتهم ومتعبدتهم ، وفى
 استقباله توجيه للقلوب والعقول الى الخير وإلى
 ما يوصلهم إلى رضا الله وجنته .

ثم مدحه - ثالثا - بقوله « فيه آيات بينات » أى : فيه
 علامات ظاهرات ، ودلائل واضحات تدل على شرف
 منزلته ، وعلو مكانته . ثم بين - سبحانه - بعض هذه
 الآيات الدالة على عظمته وشرفه . فقال : « مقام ابراهيم .

ومن دخله كان آمناً .

فالعلامة الأولى الدالة على عظم وشرف المسجد الحرام « مقام ابراهيم » أى : المقام المعروف بهذا الاسم ، وهو الموضع الذى كان يقوم فيه ابراهيم تجاه الكعبة لعبادة الله - تعالى - ولانتماء ببناء الكعبة .
والعلامة الثانية التى تدل على فضل هذا البيت وشرقه بينها - سبحانه - فى قوله :

﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾

أى : ومن التجأ إليه أمن من التعرض له بالأذى أو القتل .

ولاشك أن فى أمن من دخل هذا البيت أكبر آية على تعظيمه وعلى علو مكانته عند الله . ولقد وضع الإسلام لهذه الميزة للبيت الحرام - وهى أمان من دخله - وضع لها من الضوابط .. والأحكام . ما يجعل استعمالها فى الوجوه التى شرعها الله - عز وجل -

فقد اتفق الفقهاء على أن من جنى فى الحرم جنابة فهو مأخوذ بها سواء أكانت فى النفس - أم قيماً دونها . واختلفوا فيما بين جنابة فى غير الحرم ، ثم لاذ إليه . فقال بعضهم إذا قتل القاتل فى غير الحرم ثم دخل الحرم لا يقتص منه مدام فى الحرم ولكن لا يجالس ولا يعمل ولا يؤاكل إلى أن يخرج منه فيقتص منه . وأن كانت جنابته فيما دون النفس فى غير الحرم ثم دخل الحرم اقتص منه .

وقال آخرون : يقتص منه في الحرم لذلك كله كما يقتص منه في الحل .

وقد ميز الله - تعالى - البيت الحرام بهذه الميزة ، وهي أنه موضع أمان للناس واطمئنأنهم لأن نعمة الأمان على رأس النعم التي منحها الله سبحانه وتعالى لعباده أنها النعمة التي يهنأ بها المؤمنون في الجنة كما قال سبحانه وتعالى :

﴿ يدعون فيها بكل فاكهة آمنين ﴾

(سورة الدخان : الآية ٥٥)

وأنها النعمة التي يبشر بها الملائكة المتقين كما في قوله تعالى :

﴿ ادخلوها بسلام آمنين ﴾

(سورة الحجر : الآية ٤٦)

وأنها النعمة التي يتحلى بها الصادقون ، يوم الفرع الأكبر ، كما قال سبحانه :

﴿ وهم من فرع يومئذ آمنون ﴾

(سورة النمل : الآية ٨٩)

وإذا كان ترويع الأمنين محرماً في كل مكان ، فهو في بيت الله سبحانه وتعالى وفي حرمه أكثر تحريماً وأشد عقاباً ، وأسوأ مصيراً ..

ويجب على كل مسلم أن يحرص على شيوع الأمان والاطمئنأن في تلك الأماكن المقدسة وان - يحول بين من يفعل خلاف ذلك ، بكل ما يمكنه من وسائل ..

وفى الصحيحين من حديث أبى شريح العدوى ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن حمد الله واثنى عليه قال : ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ، أو يعضد بها شجرة فإن أحد ترخص بقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها - أى : أخذ فيه بالرخصة - فقولوا له : إن الله أذن لنبيه ولم يأذن لكم وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، فليبلغ الشاهد الغائب .

وبعد : فهذا جانب من حديث القرآن والسنة عن مكانة المسجد الحرام ، وعن السلوك القويم الذى يجب على المسلم أن يتحلى به وهو فى تلك الرحاب المقدسة ، وعن الحصانات والضمانات التى منحتها شريعة الإسلام لمن يلونون بحرم الله - تعالى - ونسأله - عز وجل - أن يجعلنا جميعا ممن يقولون فيعملون ، ويعملون فيخلصون .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم



محمد طنطاوى

مفتى الديار المصرية

١٩٨٨ / ٩ / ٥

١٦٥

دار
الافتاء
بحث مقدم لمجمع
البحوث الإسلامية
في دورته الحادية عشرة
موضوعه
الإحصاء في المسجد الحرام :
كبيرة من الكبائر

١ - أن المتدبر في آيات القرآن الكريم ،
يرأها قد اهتمت بالحديث عن المساجد
بصفة عامة وعن المسجد الحرام بصفة
خاصة .

ومن مظاهر الاهتمام ، أن القرآن
الكريم ، قد نوه بعلو شأنها ، كما في قوله
تعالى :

﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها
اسمه ، يسبح له فيها بالغدو والآصال .
رجال لاتلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر
الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ،
يخافون يوما تتقلب فيه القلوب
والأبصار . ليجزيهم الله أحسن
ما عملوا ويزيدهم من فضله ، والله
يرزق من يشاء بغير حساب ﴾

(سورة النور : الآيات : ٣٦ - ٣٨)

كذلك من مظاهر هذا الاهتمام ، أن الله تعالى قد بين أن
هذه المساجد التي تقام فيها العبادات ، يجب أن تنسب
إليه وحده ، وأن تنزه عن أن يوجد فيها ما يتنافى مع دينه
وشريعته فقال :

﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ
أَحَدًا﴾

(سورة الجن الآية ١٨)

وفى موضع ثالث نجد القرآن الكريم ، قد مدح الذين
يحرصون على تعمير المساجد ، عن طريق بنائها
وتنظيفها ، والتردد عليها لعبادة الله تعالى ، فقال الله
سبحانه .

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنِ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ
وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ، فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ
يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾

(سورة التوبة : الآية ١٨)

فأنت ترى أن الآية الكريمة قد قصرت تعمير بيوت الله
سبحانه وتعالى على المؤمنين الصادقين وأن هذه
المناقب التي وصفهم الله سبحانه وتعالى بها ، كفيلة أن
توصلهم إلى رضوانه وجنته ، بفضل سبحانه ومشيبته .
وفى موطن رابع نرى القرآن الكريم يأمر كل مسلم عند
توجهه لمساجد الله - تعالى - للصلاة أن يتخذ زينته من
اللباس الملائى ، ومن اللباس المعنوى وهو التقوى . قال
- تعالى - :

﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ

مَسْجِدٍ . . ﴾

(سورة الاعراف الآية ٣١)

وفى موضع خامس نجد القرآن الكريم ، ينهى المؤمنين
عن مباشرة النساء فى حالة اعتكافهم فيقول سبحانه :

﴿ وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي

الْمَسَاجِدِ ﴾

(سورة البقرة الآية ١٨٧)

وذلك لان الاعتكاف لون من العبادة ، والمساجد هى
خير مكان للعبادة وهو لا يكون إلا فيها فيجب أن تكون
مفرجة عن شهوات النفس ، وعن مقاربة النساء فيها .
وفى موطن سادس نرى القرآن الكريم ، يتوعد الذين
يسعون فى خراب مساجد الله بأشد الوان الوعيد فى الدنيا
والآخرة فيقول :

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ

يُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ، وَسعى فِي خَرَابِهَا ،

أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا

إِلَّا خَائِفِينَ ، لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ

فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾

(سورة البقرة الآية ١١٤)

قال الإمام القرطبي : « وخراب المساجد قد يكون حقيقيا ، كتخريب بختنصر والرومان لبيت المقدس حيث قذفوا فيه القاذورات وهدموه ، ويكون مجازا كمنع المشركين للمسلمين ، حين صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، عن المسجد الحرام .

وعلى الجملة : فتعطيل المساجد عن الصلاة ، وعن إظهار شعائر الإسلام فيها خراب لها^(١)

والمعنى : لا أحد أظلم ممن حال بين المساجد وبين أن يعبد فيها الله - تعالى - وعمل على خرابها بطريق هدمها ، أو بطريق تعطيلها عن إقامة العبادة فيها .

قال صاحب الكشف : فكيف قيل : مساجد الله ، وإنما وقع المنع والتخريب على مسجد واحد وهو بيت المقدس أو المسجد الحرام ؟

قلت : لا بأس أن يجيء الحكم عاما ، وإن كان السبب خاصا ، كما تقول لمن أذى صالحا واحدا : ومن أظلم ممن أذى الصالحين ، كما قال - سبحانه - : « ويل لكل همزة لمزة » والمنزول فيه هو الأخنس بن شريق^(٢) وقوله سبحانه :

﴿ أولئك ما كان لهم أن يدخلوها

إلا خائفين ﴾

(١) تفسير القرطبي ، ج ٢ ص ٧٧ .

(٢) تفسير الكشف ج ١ ص ١٧٩ .

بيان لما يجب أن يكون عليه موقف المؤمنين ، من هؤلاء الذين بلغوا أشد درجات الظلم ، بسبب سعيهم في تخريب مساجد الله وفي صد الناس عنها .

أى : أولئك الذين يسعون في تخريب بيوت الله ، ويحولون بينها وبين أن يذكر فيها اسم الله ، أولئك لا يصح لهم أن يدخلوها إلا خائفين من الله - تعالى - لمكانها من الشرف والسمو والكرامة ، حيث أضافها - سبحانه - إليه أو إلا خائفين من المؤمنين الصادقين من أن يبطشوا بهم دفاعاً عن حرمة مساجد الله فضلاً عن أن يحاولوا الاستيلاء عليها ومنع المؤمنين من إقامة شعائر الله - تعالى - فيها . ثم ختم - سبحانه - الآية ببيان سوء مصير هؤلاء الظالمين في الدنيا والآخرة ، فقال - تعالى - :

﴿ لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة

عذاب عظيم ﴾

أى : لهم في الدنيا هوان وذلة ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، وليس هناك أشقى ممن يعيش حياته في هوان وذلة ، ثم ينتقل إلى اخره فيجد العذاب الشديد الذي لا يموت فيه ولا يحيى .

٢ - هذا جانب من حديث القرآن عن مساجد الله بصفة

عامة ...

أما حديث القرآن عن المسجد الحرام بصفة خاصة ، فقد تكرر فيما يقرب من ثلاثين مرة ، منها خمس عشرة مرة

بهذا اللفظ ، ومنها ثلاث عشرة مرة بلفظ البيت ، أو البيت الحرام ، أو بيتي بالإضافة إلى الله عز وجل - أو بغير ذلك من الألفاظ ، التي مافيها من الشرف والإجلال لهذا المكان المطهر . والمتدبر في هذه الآيات الكثيرة التي وردت في القرآن عن المسجد الحرام ، يرى منها ما يتعلق بالأمر بالتوجه إليه عند الصلاة ، كما في قوله - تعالى - :

﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء
فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك
شطر المسجد الحرام ، وحيث ما كنتم
فولوا وجوهكم شطره ﴾

(سورة البقرة الآية ١٥٠)

ومنها ما يتعلق بوجوب تطهيره وصيانته من كل رجس ، كما في قوله - تعالى

﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن
طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع
السجود ﴾

(سورة البقرة الآية ١٢٥)

ومنها ما يتعلق بحكم القتال أو العهود عنده ، كما في قوله - سبحانه -

﴿ ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام
حتى يقتلوكم فيه ، فإن قاتلوكم
فاقتلوهم ، كذلك جزاء الكافرين ﴾

(سورة البقرة الآية ١٩١)

ومنها ما يتعلق ببعض أحكام الحج الملازمة له ، كما
في قوله - تعالى - :

﴿ ثم ليقضوا تفثهم ، وليوفوا
نذورهم ، وليطوفوا بالبيت
العتيق ... ﴾

(سورة الحج الآية ٢٩)

ومنها ما يتعلق بسمو مكانته ، وعلو قدره ، وكثرة
منافعه ، كما في قوله - عز وجل - :

﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
للناس .. ﴾

(سورة المائدة الآية ٩٧)

أي أنه قوامهم في إصلاح أمورهم دينا ودنيا .
٣ - وسنكتفي في هذا البحث المحدود ، بإيراد بعض
الآيات التي تحدثت بشيء من التفصيل عن المسجد
الحرام .

ففي سورة الحج ، نجد حديثا مستفيضا في آيات
متعددة ، عن مكانة المسجد الحرام ، وعن الأمر ببناؤه ،

وعن وجوب الحج إليه ، وعن المنافع التي تعود على
الحجاج من وراء أداء هذه الفريضة ، وعن سوء مصير كل
من يحاول الانحراف عن الطريق القويم فيه ، حتى ولو
كان هذا الانحراف عن طريق النية السيئة فحسب .
وتبدأ هذه الآيات من سورة الحج ، بقوله - تعالى -

﴿ ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل
الله والمسجد الحرام الذي جعلناه
للناس سواء العاكف فيه والباد ، ومن
يرد فيه يالحاد بظلم نذقه من عذاب
أليم . وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن
لا تشرك بي شيئا ، وطهر بيتي للطائفين
والقائمين والركع السجود ﴾

(سورة الحج الآيات ٢٥ - ٢٩)

قال ابن عباس - رضي الله عنه - هذه الآيات نزلت في
أبي سفيان ابن حرب وأصحابه ، حين صدوا رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - عام الحديبية عن دخول المسجد
الحرام ، ومنعوه من الحج أو العمرة ، فكره رسول الله
صلى الله عليه وسلم قتالهم ، وكان محرما بعمرة ، ثم
صالحوه على أن يعود للعمرة في العام القادم .
والمعنى : أن الذين أصرروا على كفرهم بما أنزله الله
- تعالى - على نبيه - صلى الله عليه وسلم - واستمروا

على منع أهل الحق من أداء شعائر الله - تعالى - ومن الطواف بالمسجد الحرام ... ان هؤلاء الذين يفعلون ذلك سوف ينزل بهم الخزي في الدنيا ، والعذاب الشديد في الآخرة .

قال الإمام القرطبي : وقوله - سبحانه - و « المسجد الحرام » : المقصود به المسجد نفسه ، وهو الظاهر لأنه لم يذكر غيره .

وقيل المراد به : الحرم كله ، لأن المشركين صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عنه عام الحديبية ، فنزل خارجا عنه ..

وهذا صحيح ، لكنه - سبحانه - قصد هنا بالذكر الأهم وهو المسجد الحرام^(١)
وقوله - سبحانه :

﴿ الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه

والباد ﴾

تشريف لهذا المكان ، حيث جعل - سبحانه - الناس تحت سقفه سواء ، وتشنيع على الكافرين الذين صدوا الناس عنه .

أى : جعلنا هذا المسجد الحرام للناس على العموم ، يصلون فيه ، ويطوفون به ، ويحترمون به ، ويستوى تحت

(١) تفسير القرطبي ج ١١ ص ٢٣

سقفه من كان مقيماً في جواره ، وملازماً للتردد عليه ، ومن كان زائراً له ، وطارئاً عليه من أهل البوادي ، أو من أهل البلاد الأخرى سوى مكة .

٤ - وقوله - سبحانه - : « من يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم » تهديد شديد لكل من يحاول ارتكاب شيء نهى الله عنه في هذا المسجد الحرام .
والإلحاد : الميل . يقال : ألحد فلان في دين الله ، أى : مال وحاد عنه .

أى : ومن يرد في هذا المسجد الحرام الحاداً ، أى : ميلاً وحيداً عن أحكام الشريعة وآدابها ، بسبب ظلمه وخروجه عن طاعتنا ، نذقه من عذاب أليم لا يقدر قدره ، ولا يكتنه كنهه .

وقد جاء هذا التهديد في أقصى درجاته ، لأن القرآن الكريم قد توعّد بالعذاب الأليم ، كل من ينوى ويريد الميل فيه عن دين الله ، إذا كان الأمر كذلك ، فمن ينوى ويفعل يكون عقابه أشد ، ومصيره أقبح .

ويدخل تحت هذا التهديد ، كل ميل عن الحق على الباطل ، كالنطق بالأقوال الباطلة ، كترويج المذاهب الفاسدة ، والأفكار التى يقصد بها الدعاية لشخص معين ، أو لحزب معين .

لأننا لو أبحنا ذلك في المسجد الحرام أو في الأماكن المقدسة ، لأصبحت هذه الأماكن ساحة للدعايات الشخصية أو الطائفية أو المذهبية ..

وهذه الأماكن أشرف وأسمى وأجل من أن تكون ساحة
 لأمثال هذه الشعارات التي لم يقصد بها وجه الله -
 تعالى - وإنما قصد بها المنافع الشخصية أو المذهبية
 والله - تعالى - يقول « وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله
 أحدا » . أ

ولقد رجح الإمام ابن جرير أن المراد بالظلم هنا معناه
 العام ، فقال بعد أن ذكر جملة من الأقوال وأولى الأقوال
 التي ذكرناها في تأويل ذلك بالصواب :

أقول الذي ذكرناه من أن المراد بالظلم في هذا
 الموضع ، كل معصية لله - تعالى - وذلك لأن الله عمو
 بقوله : « ومن يرد فيه بالحاد بظلم » ولم يخص ظلما
 دون ظلم في خبر ولا عقل ، فهو على عمومته . فإذا كان ذلك
 كذلك فتأويل الكلام : ومن يرد في المسجد الحرام بأن
 يميل بظلم ، فيعصى الله تعالى - فيه ، نذقه يوم القيامة
 من عذاب موجه له ، ^(١)

هـ - ثم تحدثت السورة بعد ذلك عن بناء البيت الحرام ،
 وعن تطهيره ، فقال - تعالى - « وأذبوانا لإبراهيم مكان
 البيت أن لا تشرك بي شيئا ... » وقوله - سبحانه -
 « بوانا » من التبوء بمعنى النزول في المكان ، يقال : بوا
 فلان فلانا منزلا ، إذا أسكنه فيه ، وهياه له ، ومكنه منه .
 والمعنى : وأذكر - أيها العاقل - لتتعض وتعتبر ، وقت
 أن هيانا لنبيين إبراهيم - عليه السلام - مكان بيتنا
 الحرام ، وأرشدناه إليه ، لكي يبنيه بأمرنا ، وأوصيناه

بعدم الاشتراك بنا ، كما أوصيناه بأن يطهر هذا البيت من
الأرجاس الحسية والمعنوية ، الشاملة للكفر والبدع
والضلالات والنجاسات كما أمرناه بأن يجعله مهيباً
للطائفين به ، وللقائمين فيه لأداء فريضة الصلاة
قال الشوكاني : والمراد بالقائمين في قوله - تعالى -
﴿ وظهر بيتي للطائفين والقائمين ﴾

المراد بهم : المصلون .
ونذكر « الركع السجود » بعده ، لبيان أركان الصلاة ،
والدلالة على عظم شأن هذه العبادة . وقرن - سبحانه -
الطواف بالصلاة ، لأنهما لا يشرعان إلا في البيت الحرام ،
إذ الطواف لا يكون إلا من حوله ، والصلاة لا تكون
إلا إليه ^(١)

هذا ، وقد أخذ العلماء من هذه الآية الكريمة ، أنه
لا يجوز أن يترك عند بيت الله الحرام ، قدر من الأقدار ،
ولانجس من الأنجاس الحسية أو المعنوية ، فلا يترك فيه
أحد يرتكب ما لا يرضى الله ، ولا أحد يلوثه بقدر من
النجاسات .

وبذلك نرى الآيات الكريمة قد توعدت كل من يصد
الناس عن هذا البيت ، وكل من ينوى فيه سوءاً ، وبينت

أن الله - تعالى - قد أمر نبيه إبراهيم - عليه السلام -
بتطهيره من كل رجس حسى أو معنوى .

٦ - وفى سورة البقرة نجد آيات متعددة ، تحدثنا عن
مكانة البيت الحرام ، وعن قصة بنائه ، وعن الدعوات
الخشعات التى كان إبراهيم - عليه السلام - يتضرع بها
إلى الله - تعالى - عند رفع قواعد البيت الحرام .
ومن هذه الآيات قوله - تعالى - :

﴿ وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً ،
واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ،
وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا
بيتى للطائفين والعاكفين والركع
السجود . . ﴾

(سورة البقرة الآية ١٢٥ وما بعدها)

وقوله : سبحانه - (مثابة للناس) أى : مرجعاً للناس
يرجعون إليه من كل جانب ، من ثاب القوم إلى المكان
إذا رجعوا إليه ، ولأذوا به عند خوفهم ، ويصح أن يكون
معناه : موضع ثواب لهم بسبب حجهم واعتمارهم فيه
والأمن : السلامة من الخوف ، وأمن المكان يتمثل فى
اطمئنان أهله ، وعدم خوفهم من أن ينالهم مكروه ، فالبيت
مأمن ، أى : موضع أمن .

وأخبر - سبحانه - بأنه جعله آمناً ، ليدل على كثرة
ما يقع فيه من الأمن ، حتى صار كأنه الأمن نفسه .
١٧٩

وكذلك صار البيت الحرام محفوظا بالأمن من كل ناحية ، فقد كان الناس فى الجاهلية يقتتلون ويعتدى بعضهم على بعض من حوله ، أما أهله فكانوا فى أمان واطمئنان .

وقد أكد القرآن الكريم هذا المعنى فى أكثر من آية ، ومن ذلك قوله - تعالى - :

﴿ أولم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس

من حولهم ﴾

(سورة العنكبوت الآية ٦٧)

وقد أقرت تعاليم الإسلام ، هذه الحرمة للبيت الحرام ، على وجه لا يضيع حقا ، ولا يعطل حدا ، وزادت فى تكريمه وتشريعه ، بأن جعلت الحج إليه فريضة على كل مستطيع لها .

قال الإمام ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية الكريمة :
« ومضمون ما فسر به العلماء هذه الآية ، أن الله - تعالى - يذكر شرف البيت وما جعله موصوفا به شرعا وقدر ، من كونه مثابة للناس .

أى : جعله محلا تشتلق إليه الأرواح ، وتحن إليه ، ولا تقضى منه وطرا ، ولو ترددت إليه فى كل عام استجابة من الله - تعالى - لدعاء خليله إبراهيم فى قوله :

﴿ ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى

زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة ،

فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم ﴾

وَيُصِفُهُ - تَعَالَى - بِأَنَّهُ جَعَلَهُ أَمَنًا ، لِأَنَّهُ مِنْ دَخْلِهِ أَمَنٌ
عَلَى نَفْسِهِ ...

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ :

(كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى قَاتِلًا ، أَبِيهِ أَوْ أَخِيهِ فِيهِ
فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ ..) (١) .
وَقَوْلُهُ - سُبْحَانَهُ - :

﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى ﴾

أَمْرٌ مِنْهُ - تَعَالَى - لِعِبَادِهِ بِعَمَلٍ صَالِحٍ يَتَقَرَّبُونَ بِهِ
إِلَيْهِ .

وَالِاتَّخَذُوا هُنَا مَعْنَاهُ الْجَعْلُ : تَقُولُ : اتَّخَذْتُ فَلَانًا صَدِيقًا
لِي ، أَيْ : جَعَلْتُهُ صَدِيقًا لِي وَالْمَقَامُ فِي اللُّغَةِ : مَوْضِعُ
الْقَدَمِينَ . وَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ : هُوَ الْحَجَرُ الَّذِي كُنَّ إِبْرَاهِيمُ
يَقُومُ عَلَيْهِ عِنْدَ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ ، حِينَ ارْتَفَعَ الْجِدَارُ ، وَهُوَ
- عَلَى الْمَشْهُورِ - تَحْتَ الْمَصَلَّى الْمَعْرُوفِ الْآنَ بِهَذَا
الاسْمِ .

وَمَعْنَى اتَّخَذُوا مُصَلًى مِنْهُ : الْقَصْدُ عَلَى الصَّلَاةِ عِنْدَهُ ،
فَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي
صَحِيحِهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ
رَكَعَتَيْنِ .

(١) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ١٦٨ .

ومن العلماء من فسر (مقام إبراهيم) بالمسجد الحرام
ومنه من أطلقه على الكعبة لأن إبراهيم - عليه السلام -
كان يقوم عندها لعبادة الله تعالى :

قال الإمام ابن كثير : وقد كان هذا المقام أى الحجر
الذى يسمى مقام إبراهيم - ملصقا بجدار الكعبة قديما ،
ومكانه معروف اليوم إلى جانب الباب مما يلي الحجر ،
على يمين الداخل من الباب فى البقعة المستقلة هناك .
وكان الخليل - عليه السلام - لما فرغ من بناء البيت قد
وضعه على جانب جدار الكعبة .

ثم قال ابن كثير - رحمه الله - : وانما أخره عن جدار
الكعبة إلى موضعه الآن ، عمر - رضى الله عنه - ، ولم
ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة (٢) .

ثم بين - سبحانه - ما أوحاه الى إبراهيم عندما أمره
ببناء هذا المسجد الحرام فقال (وعهدنا إلى إبراهيم
وإسماعيل أن طهرا بيتى للطائفين والعاكفين والركع
السجود) .

وأضاف - سبحانه - البيت إليه للتشريف والتكريم .
والمتدبر فى هذه الآية الكريمة ، يراها قد جمعت
أصناف العابدين فى البيت الحرام :

وهم الطائفون : الذين يتقربون إلى الله - تعالى -
بالطواف حول البيت ، وإن لم يكونوا مقيمين من خوله
كمن يأتون من كل فج عميق لحج أو عمرة ثم ينصرفون
راجعين إلى بلادهم بعد أدائهم لهذه المناسك .

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٧٠ .

والعاكفون : وهم الذين يقيمون بالحرم ومن حوله .
 يقصد الاكثار من العبادة في المسجد الحرام والركع
 السجود : وهم المصلون الذين يتقربون الى الله - تعالى -
 بالصلوات ، سواء أكانت هذه الصلوات فرضا أم نفلا
 ٧ - ثم ساق - سبحانه - بعد ذلك نماذج من الدعوات
 التي تضرع بها ابراهيم إلى ربه ، خلال بنائه للبيت
 الحرام ، فقال - تعالى - :

(وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا

آمنا ، وارزق أهله من الثمرات ، من

آمن منهم بالله واليوم الآخر ، قال ومن

كفر فأمتعه قليلا ، ثم اضطره إلى

عذاب النار وبئس المصير . وإذ يرفع

إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ،

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم

ربنا واجعلنا مسلمين لك ، ومن ذريتنا

أمة مسلمة لك ، وأرنا مناسكنا ، وتب

علينا ، إنك أنت التواب الرحيم . ربنا

وابعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم

آياتك ، ويعلمهم الكتاب والحكمة

ويزكيهم ، إنك أنت العزيز الحكيم ﴿

والمتدبر في هذه الآيات الكريمة ، يرى بها اسمى ألوان
التضرع ، وأزكى أنواع الدعاء ، وأعلى ألوان الدعاء .
فإن سيدنا إبراهيم يرجو من ربه في هذا الدعاء ، أن
يجعل الموضع الذى فيه بيته ، مكانا يأنس اليه الناس ،
ويأمنون فيه من الخوف ، ويجدون فيه كل ما يبتغون من
أمان واطمئنان .

ثم هو في الدعوة الثانية التى تضرع بها إلى ربه ،
يسأله أن يرزق المؤمنين من أهل هذا البلد - وهو مكة - أن
يرزقهم من الثمرات ومن الخيرات ، ما يسد حاجتهم
ويغنيهم عن الاحتياج إلى غيره .

وخص إبراهيم المؤمنين بطلب الرزق لهم ، حرصا على
شيوخ الإيمان بين سكان مكة ، لأنهم إذا علموا ان دعوة
إبراهيم ، انما هى خاصة بالمؤمنين ، تجنبوا ما بعدهم
عن الإيمان ، ولأن في هذا الدعاء مافيه من الأدب مع الله -
تعالى -

وفي الدعوة الثالثة نرى سيدنا إبراهيم - عليه
السلام - يتضرع إليه - تعالى - ومع ابنه اسماعيل ،
بقولهما : ياربنا تقبل منا أقوالنا وأعمالنا ، انك أنت
السميع لدعائنا ، العليم بأحوالنا .

وتصدير الدعاء بتدائه - سبحانه - باسم الرب المضاف
إلى ضميرهما ، مظهر من مظاهر خضوعهما له ، وإجلالهما
لمقامه ، والخضوع له - تعالى - وإجلال مقامه : من أسمى
الاداب التى تجعل الدعاء مستجابا عنده - عز وجل -

وختما دعاءهما بذكر اسمين من أسمائه الحسنى ،
ليؤكد أن رجاءهما فى استجابة الدعاء وثيق وأن ما عمله
من بنائهما للمسجد الحرام جدير بالقبول ، لأن من كان
سميعا لدعاء الداعين ، عليما بنيات العاملين ، كان تفضله
باستجابة دعاء المخلصين فى طاعته غير بعيد ، فهو
القائل :

﴿ وإذا سألك عبادى عني فإني قريب ،
أجيب دعوة الداع إذا دعان ،
فليستجيبوا لى ، وليؤمنوا بى لعلمهم
يرشدون ﴾

وأما الدعوة الرابعة فقد تضمنت مجموعة من الدعوات
الخاصات ، التى توجه بها ابراهيم واسماعيل الى ربهما ،
فقد قللا - كما حكى القرآن عنهما :

﴿ ربنا واجعلنا مسلمين لك ، ومن
ذريتنا أمة مسلمة لك ﴾

أى : أجعلنا يا إلهنا مخلصين لك فى عبادتنا ، واجعل
من ذريتنا من يخلص لك العبادة والطاعة :
(وأرنا مناسكنا) أى : وعلمنا شرائع ديننا تعليما تاما
وافيا (وتب علينا) ان نسينا أو أخطأنا (انك أنت
التواب الرحيم)

ثم ختم هذه الدعوات . بدعوة فيها خيرهم وخير من جاء بعده فى الدنيا والآخرة ، فقالا (ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتك ...)

أى يا ربنا ونسألك كذلك أن تبعث فى ذريتنا رسولا منهم ، يقرأ عليهم آياتك الدالة على وحدانيتك ويعلمهم كتابك بأن يبين لهم معانيه . ويرشدهم إلى ما فيه من حكم ومواعظ وآداب ، كما يهديهم الى الحكمة التى تتمثل فى اتباع سنة نبيك - صلى الله عليه وسلم - والتى بها يتم التفقه فى الدين ومعرفة أسرارهِ وحكمه ومقاصده ، والتى بها يكمل العلم بالكتاب ، انك يا مولانا أنت العزيز الحكيم . وقد جاء ترتيب هذه الجمل ، فى أسمى درجات البلاغة والحكمة ، لأن أول تبليغ الرسالة يكون بتلاوة القرآن ثم بتعليم معانيه ، ثم بتعليم العلم النافع الذى تحصل به التزكية والتطهير من كل ما لا يليق التلبس به فى الظاهر والباطن .

ولقد حقق الله تعالى دعوة هذين النبيين الكريمين ، فأرسل فى ذريتهما رسولا منهم ، وهو محمد صلى الله عليه وسلم .

وصدق - صلى الله عليه وسلم - حيث يقول .

أنا دعوة أبى إبراهيم ، وبشارة عيسى ، ورؤيا أمى التى رأت)

٨ - وفى سورة آل عمران آيتان كريمتان ، دلتا دلالة واضحة على أفضلية المسجد الحرام ، على غيره من

المساجد ، وهاتان الآيتان هما قوله تعالى :

﴿ ان أول بيت وضع للناس للذى ببكة ﴾

مباركا وهدى للعالمين ﴿

﴿ فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن

دخله كان آمنا ، والله على الناس حج

البيت من استطاع إليه سبيلا ، ومن كفر

فإن الله غنى عن العالمين ﴿

(سورة آل عمران ٩٦ - ٩٧)

والمراد بالأدلة فى قوله تعالى : (﴿ ان أول بيت ﴾ أنه

أول بيت وضعه الله تعالى لعبادته فى الأرض و « بكة »

لغة فى مكة عند الأكثرين . والباء والميم تعقب أحدهما

الأخرى كثيرا ومنه قولهم :

النميط والنبيط وهما اسم لموضع واحد وقيل هما

متغليزان : فبكة اسم لموضع المسجد ، ومكة : اسم للبلد

بكاملها وأصل كلمة بكة من البك وهو التزاحم يقال : تباك

القوم إذا تزاحموا ، وكأنها سميت بذلك لازدحام الحجيج

فيها .

وإليك أيضا دك العنق ، وكأنها سميت بذلك ، لأن

الجبابرة تندق أعناقهم إذا أرادوها بسوء ..

والمعنى : أن أول بيت وضعه الله - تعالى - للناس فى

الأرض ليكون متعبدا لهم ، هو البيت الحرام الذى بمكة .

حيث يزدحم الناس أثناء طوافهم من حوله ، وقد اتوا إليه ماشين على أقدامهم ، أو راكبين على رواحلهم ، ومن كل فج عميق ، ليشهدوا منافع لهم ..

أخرجه الشيخان عن أبي ذر قال : قلت يارسول الله أى مسجد وضع فى الأرض أول ؟ قال المسجد الحرام . قلت ثم أى ؟ قال : المسجد الأقصى . قلت : كم بينهما ؟ قال أربعون سنة . ثم قال : حيثما أدركتك الصلاة فصل والأرض لك مسجد .

قالوا : وقد أشكل فهم هذا الحديث على من لم يعرف المراد منه فقال : معلوم أن سليمان بن داود هو الذى بنى المسجد الأقصى ، والذى بنى المسجد الحرام هو ابراهيم وابنه اسماعيل ، وبينهما وبين سليمان أكثر من ألف سنة ، فكيف قال صلى الله عليه وسلم : ان بين المسجدين أربعين سنة ؟

والجواب : ان الوضع غير البناء فالذى اسس المسجد الأقصى ووضعه فى الأرض بأمر من الله - تعالى - هو يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم ، وبين ابراهيم ويعقوب هذه المدة التى جاءت فى الحديث . أما سليمان فلم يكن مؤسساً للمسجد الأقصى أو واضعاً له ، وانما كان مجدداً له ، فلا اشكال ولا منافاة .

ثم مدح الله - تعالى - بيته بكونه « مباركا » أى : كثير الخير دائماً ، من البركة وهى النماء والزيادة والدوام .

أى : أن هذا البيت كثير الخير والنفع لمن حجه أو اعتمره

أو اعتكف فيه ، أو طاف حوله ، بسبب مضاعفة الأجر
 وإجابة الدعاء وتكفير الذنوب لمن قصده بإيمان وإخلاص
 و طاعة لله رب العالمين .
 وإن هذا البيت في الوقت ذاته وفي البركات المادية
 والمعنوية .

فمن بركاته المادية : قدوم الناس إليه من مشارق الأرض
 ومن مغاربها ومعهم خيرات الأرض ، يقدمونها على سبيل
 تبادل المنفعة تارة ، وعلى سبيل الصدقة تارة أخرى ..
 ومن بركاته المعنوية : أنه أكبر مكان لأكبر عبادة
 جامعة للمسلمين ، وهي فريضة الحج وإليه يتجه
 المسلمون في صلاتهم على اختلاف أجناسهم وألوانهم
 وأماكنهم .

ثم مدحه - ثانيا - بأنه ﴿ هدى للعالمين ﴾ أى : هو
 بذاته مصدر هداية للعالمين لأنه قبلتهم ومتعبدتهم ، وفي
 استقباله توجيه للقلوب والعقول إلى الخير وإلى
 ما يوصلهم إلى رضا الله وجنته .

ثم مدحه - ثالثا - بقوله : « فيه آيات بينات » أى . فيه
 علامات ظاهرات ، ودلائل واضحات تدل على شرف
 منزلته ، وعلو مكانته . ثم بين - سبحانه : بعض هذه
 الآيات الدالة على عظمه وشرفه . فقال : « مقام إبراهيم .
 ومن دخله كان آمنا » فالعلاقة الأولى الدالة على عظم
 وشرف المسجد الحرام « مقام إبراهيم » أى : المقام
 المعروف بهذا الاسم ، وهو الموضع الذي كان يقوم فيه

إبراهيم تجاه الكعبة لعبادة الله - تعالى - ولاتمام بناء الكعبة . ومعنى ان البيت مقام إبراهيم أى : انه فى فناءه ومتصل به . والعلامة الثانية التى تدل على فضل هذا البيت وشرفه بينها - سبحانه - فى قوله :

﴿ومن دخله كان آمناً﴾

أى : ومن التجأ إليه أمن من التعرض له بالأذى أو القتل .

ولاشك ان فى أمن من دخل هذا البيت أكبر آية على تعظيمه وعلى علو مكانته عند الله ولقد وضع الإسلام هذه الميزة للبيت الحرام - وهى أمان من دخله وضع لها من الضوابط والأحكام ، ما يجعل استعمالها فى الوجوه التى شرعها الله - عز وجل - فقد اتفق الفقهاء على ان من جنى فى الحرام جناية فهو مأخوذ بها سواء أكانت فى النفس - أم فيما دونها .

واختلفوا فيما من جنى جناية فى غير الحرم ، ثم لاذ إليه .

فقال أبو حنيفة وابن حنبل إذا قتل القاتل فى غير الحرم ثم دخل الحرم لا يقتص منه مادام فى الحرم ولكن لا يجالس ولا يعامل ولا يؤاكل إلى ان يخرج منه فيقتص منه . وان كانت جنايته فيما دون النفس فى غير الحرم ثم دخل الحرم اقتص منه .

وقال مالك والشافعى : يقتص منه فى الحرم لذلك كله ، كما يقتص منه فى الحل .

ومن هذا العرض نرى أن القرآن الكريم قد تحدث حديثاً مفصلاً عن البيت الحرام حديثاً يدل على علو شأن هذا البيت وعلى سمو مكانته .

حديثاً يدل على وجوب تطهيره من كل رجس سواء أكان حسياً أم معنوياً .

حديثاً يأمر فيه أمراً صريحاً بوجوب التوجه إليه عند الصلاة .

حديثاً يأمر فيه بتأديب الذين يسيئون إليه بأى لون من ألوان الإساءة ، ويمنعهم من دخوله أو الاقتراب منه ، متى ثبت اصرارهم على باطلهم وعلى ضلالهم .

حديثاً يتوعد الله - تعالى - فيه كل من لا يحترم هذا البيت بسوء المصير فى الدنيا والآخرة .
وعد الذين يدافعون عن حرماته ، وينزلونه المنزلة اللائقة به من التشريف والتكريم - بأجزل الثواب وأعلى الدرجات .

نسأل الله - تعالى - أن يجعلنا وإياكم منهم .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

د / محمد سيد طنطاوى

مفتى جمهورية مصر العربية



رقم الإيداع بدار الكتب ٧٩٦٩ / ١٩٨٩

الترقيم الدولي ٩ - ٣٣٤ - ١٢٤ - ٩٧٧ ISBN

آلات بلاسواق

المنظف السحري
الجاف
متعدد الأغراض

السقري



يزيل الأوساخ والبقع الشحمية بأمان
ويترك الأيدي .. نظيفة .. ناعمة .. معطرة ..

لأيدي المحفرين - لغسيل الملابس النظيفة - لتنظيف الموبيليا
لتنظيف القيشاني والسيراميك - لتنظيف أجهزة البوتاجاز

إنتاج شركة الإسكندرية للزيوت وإصابون

١٥٠ قرشاً